A/79/5/Add.5

الأمم المتحدة

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والسبعون

الملحق رقم 5 هاء

الرجاء إعادة استعمال الورق

A/79/5/Add.5

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 5 هاء

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-1048

[24 تموز/يوليه 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتابا الإحالة	5
الأول –	تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات	7
الثاني –	التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات	10
	موجز	10
	ألف – الولاية والنطاق والمنهجية	13
	باء – النتائج والتوصيات	14
	1 – متابعة التوصيات السابقة	14
	2 – الاستعراض المالي العام	15
	3 – إدارة الموارد البشرية	18
	4 – إدارة المشاريع	20
	5 – الشركاء في التنفيذ	22
	جيم – إحالة المعلومات من قِبل الإدارة	27
	1 – شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات	27
	2 – الهبات	27
	3 – حالات الغش والغش المفترض	27
	دال – شكر وتقدير	28
	المرفق	
	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	29
الثالث –	تصديق البيانات المالية	38
الرابع –	التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	39
	ألف – مقدمة	39
	باء – لمحة عامة عن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	41
	جيم – التوقعات المستقبلية	50

الخامس – البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 52
أولا – بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 52
ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 54
ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 55
رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 56
خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 57
الملاحظات على البيانات المالية لعام 2023 58

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة 25 آذار/مارس 2024 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

عملا بالبند 6-2 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يشرفني أن أقدم البيانات المالية السنوية لعام 2023 الخاصة بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، التي أوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب.

وتُحال أيضا نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(توقيع) نيخيل **سيث**
الأمين العام المساعد للأمم المتحدة
المدير التنفيذي
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات، مشفوعا بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

أجرينا مراجعة للبيانات المالية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، وتتألف تلك البيانات من بيان المركز المالي (البيان الأول) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى الملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية الهامة.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي لليونيتار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءَه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

أجرينا مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبينة في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن جهة مستقلة عن اليونيتار، وفقا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نقيم عليه رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

إدارة اليونيتار مسؤولةٌ عن المعلومات الأخرى، التي تشمل التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، الوارد في الفصل الرابع أدناه، لكنها لا تشمل البيانات المالية ولا تقرير مراجعي الحسابات الذي تولّينا إعداده بشأنها.

ولا يشمل رأيُنا في البيانات المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نعبر عن أي شكل من أشكال الضمانات بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى وفي النظر، أثناء قيامنا بذلك، في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعارف التي استقيناها خلال عملية مراجعة الحسابات، أو في ما إذا كان يبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية من جوانب أخرى. وإذا خلصنا، استنادا إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بتقديم تقرير عن ذلك. وليس لدينا ما نفيد به في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والأفراد المكلفين بتنظيم البيانات المالية

تقع على عاتق الإدارة مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها بأمانة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وممارسة الرقابة الداخلية حسب ما تراه الإدارة ضروريا لإتاحة إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو السهو.

ولدى إعداد البيانات المالية، تضطلع الإدارة بالمسؤولية عن تقييم مدى قدرة اليونيتار على الاستمرار في أداء أعماله، مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الأعمال، واستخدام استمرارية الأعمال كأساس محاسبي، إلا إذا اعتزمت الإدارة تصفية اليونيتار أو وقف عملياته، أو لم يكن لديها أي بديل واقعي عن القيام بذلك.

وتقع على الجهات المكلفة بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي التي يضطلع بها اليونيتار.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة غش أم سهو، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو مستوى عال من التأكد، ولكنه لا يكفل أن المراجعة التي تجري وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف بالضرورة أي خطأ جوهري إن وُجد. أما الأخطاء فيمكن أن تنشأ عن غش أو سهو وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر على نحو معقول، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونتبع منهجا يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

(أ) تحديد احتمالات احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية وتقييمها، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن الغش أم السهو، وتصميم إجراءات لمراجعة الحسابات بغية التصدي لتلك الاحتمالات، واستقاء أدلة من مراجعة الحسابات تشكل أساسا كافيا ومناسبا لإبداء رأينا بشأنها. ومخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن السهو، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

(ب) الإلمام بإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة الحسابات حتى يتسنى وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها في اليونيتار؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتّبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الصادرة عن الإدارة؛

(د) استخلاص الاستنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لاستمرارية الأعمال كأساس محاسبي، واستقراء الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات لتحديد أي غموض جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير قدرا كبيرا من الشك في قدرة اليونيتار على الاستمرار كمؤسسة. فإذا خلصنا إلى وجود غموض جوهري، تعين علينا توجيه الانتباه في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك

في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصـــاحات غير كافية. وتقوم اســـتنتاجاتنا على الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. ولكن من الممكن أن تطرأ أحداث أو ظروف في المستقبل يتعذر معها على اليونيتار الاستمرار كمؤسسة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث المبلغ عنها فيها بطريقة تحقق عرضها بنزاهة.

ونتواصل مع المكلفين بالإدارة فيما يتعلق بجملة مسائل منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نرى أن معاملات اليونيتار التي اطّلعنا عليها أو قمنا بتدقيقها في إطار مراجعتنا للحســـابات تتفق، من جميع الجوانب الهامة، مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع السند التشريعي.

ووفقا للمادة الســـابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصـــدرنا أيضـــا تقريرا مطوّلا عن مراجعتنا لحسابات اليونيتار.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) دوروثي **بيريز غوتييريز**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

24 تموز/يوليه 2024

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) هو هيئة مستقلة تابعة للأمم المتحدة أُنشئت في عام 1965 وكُلّفت بتعزيز فعالية الأمم المتحدة عن طريق تقديم التدريب في المجال الدبلوماسي، وبالرّفع من أثر التدابير الوطنية من خلال إذكاء الوعي العام وتثقيف المسؤولين العاملين في مجال السياسات العامة وتدريبهم.

وقد راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للمعهد واستعرض عملياته للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وأُجريت المراجعة المرحلية في مقر اليونيتار في جنيف في الفترة من 12 شباط/فبراير إلى 8 آذار/مارس 2024، وأُجريت المراجعة النهائية للبيانات المالية في المقر بجنيف في الفترة من 2 نيسان/أبريل إلى 2 أيار/مايو 2024.

نطاق التقرير

يغطي هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها، وقد نوقشت تلك المسائل مع إدارة اليونيتار التي أُدرجت آراؤها على النحو المناسب في هذا التقرير.

وأُجريت مراجعة الحسابات في المقام الأول لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بأمانة المركزَ المالي لليونيتار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءَه المالي وتدفُّقاته النقدية في السنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنُظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية، وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي ارتآه المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

واستعرض المجلس أيضا عمليات المعهد بموجب البند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، الذي يتيح للمجلس تقديم ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة المالية الداخلية، وبشأن إدارة العمليات وتنظيمها بوجه عام.

وأجرى المجلس أيضاً متابعة تفصيلية للإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات المقدمة في السنوات السابقة.

رأي مراجعي الحسابات

يرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي لليونيتار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

لم يقف المجلس على أخطاء أو إسقاطات أو تحريفات جسيمة عند استعراضه السجلات المالية للمعهد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. غير أن المجلس لاحظ أن هناك مجالاً لإدخال تحسينات في مجالات إدارة الموارد البشرية وإدارة المشاريع والشركاء المنفذين.

وأظهر الأداء المالي لليونيتار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 عجزًا قدره 4,61 ملايين دولار، وهو ما يمثل نقصاناً مقارنةً بالفائض البالغ 2,51 مليون دولار المسجل في العام السابق. ويُعزى هذا العجز بشكل رئيسي إلى الزيادة الكبيرة في النفقات، حيث زادت في عام 2023 بمبلغ 8,12 ملايين دولار عن إجمالي النفقات المسجلة في عام 2022. ومن أهم البنود التي أثرت على هذه النتيجة المنح والتحويلات الأخرى، بالإضافة إلى مصروفات التشغيل الأخرى. وارتفع مجموع الإيرادات بمقدار 0,99 مليون دولار فقط في عام 2023 مقارنة بعام 2022. وتتمثل أهم البنود التي تؤثر على نتيجة الإيرادات في التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وجهات أخرى، وكذلك الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة.

النتائج الرئيسية

فيما يلي النتائج الرئيسية التي توصل إليها المجلس:

الإفراط في استخدام نفس المتعاقدين الأفراد

تبيَّن للمجلس أن العديد من المتعاقدين الأفراد كانوا يقدمون الخدمات إلى اليونيتار منذ عام 2020، وخلص المجلس إلى أنه كان هناك استخدام مكثف لهؤلاء المتعاقدين على مر السنين. وكشف المزيد من التحليل أن 52 في المائة منهم قد مُنحوا أربعة عقود قصيرة الأجل على الأقل خلال الاثني عشر شهرا الماضية، وبعضهم تم التعاقد معه بمعدل يصل إلى 10 مرات. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تمت مراجعة الاختصاصات في تلك الحالات، كانت متطابقة تقريباً أو متشابهة.

عدم الوفاء بالالتزامات بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة

لقد استعرض المجلس مستوى الوفاء بالالتزامات بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة للمعهد، ولاحظ أن العديد من التقارير السردية قد تأخر تسليمها لفترات تتراوح بين خمسة أيام وسبعة أشهر، بالإضافة إلى التقارير المالية التي تأخر تسليمها أيضاً، حيث تراوحت مدة التأخير بين يومين وستة أشهر.

تجنب تنفيذ إجراءات الاختيار التنافسي للشركاء المنفذين

لقد حدد المجلس العديد من الشركاء المنفذين الذين كان ينبغي أن يخضعوا لعملية اختيار تنافسية من أجل التعامل مع المعهد؛ ومع ذلك، فقد تم تجنب هذه العملية من خلال الإشارة إلى أن الشريك المنفذ المعني تم اختياره من قبل الجهة المانحة. ولم يجد المجلس في استعراضه أي دليل صريح على تحديد الجهة المانحة أو اختيارها للشريك المنفذ، ولا على تقديم مدير البرنامج دليلاً على عملية اختيار الجهة المانحة للشريك المنفذ.

القصور في تقييمات أداء الشركاء المنفذين

لاحظ المجلس وجود أوجه قصور في أداء الشركاء المنفذين مثل عدم مراعاة مدير البرنامج للنواتج المتأخرة أو المعلقة عند إجراء التقييم، وغياب تقييمات جوهرية لجودة العمل الذي يؤديه الشريك المنفذ، وعدم مواءمة تقييم تقدير الأداء العام مع المعايير والأوصاف الحالية. كما لاحظ المجلس غياب مواعيد نهائية واضحة لإجراء تقييمات أداء الشركاء المنفذين.

التوصيات الرئيسية

استنادا إلى نتائج مراجعة الحسابات، يوصي المجلسُ اليونيتار بما يلي:

الإفراط في استخدام نفس المتعاقدين الأفراد

(أ) تقييم واعتماد تدابير تتعلق بالممارسة الحالية المتمثلة في إعادة تعيين فرادى المتعاقدين لفترات طويلة لتفادي الاستعانة الطويلة الأمد على نحو غير ملائم بالأفراد من غير الموظفين؛

(ب) تعزيز عمليات التخطيط التي يقوم بها عند التعاقد مع المتعاقدين الأفراد لتفادي إصدار عقودهم على نحو مفرط ومتكرر؛

عدم الوفاء بالالتزامات بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة

(ج) تقييم مدى قوة وفعالية هيكل الإبلاغ الحالي والآليات والممارسات المعمول بها حاليا ووضع خطة عمل تصحيحية رسمية للحد من مخاطر التأخر في الإبلاغ؛

(د) كفالة تقديم التقارير إلى الجهات المانحة وفقًا للمواعيد النهائية المحددة في الاتفاقات الموقعة؛

تجنب تنفيذ إجراءات الاختيار التنافسي للشركاء المنفذين

(هـ) إجراء عملية اختيار تنافسية، حسب الاقتضاء، وتوثيق المعلومات المطلوبة لإجراءات تقديم المنح المباشرة على النحو الواجب، وبالتالي ضمان الامتثال لعملية اختيار الشريك المنفذ وفقًا للمبادئ التوجيهية ذات الصلة؛

القصور في تقييمات أداء الشركاء المنفذين

(و) كفالة إجراء التقييمات المطلوبة في تقييمات أداء الشركاء المنفذين بشكل موضوعي ودقيق، على أن تكون مستندة إلى أدلة ومثبتة بالقدر الكافي؛

(ز) استيفاء المعايير والأوصاف الخاصة بتقديرات أداء الشركاء المنفذين من خلال مراعاة المواعيد النهائية والنواتج بموجب اتفاق المنح؛

(ح) وضع مواعيد نهائية محددة لإنجاز تقييمات أداء الشركاء المنفذين ووضع إجراءات عندما لا يتم إنجاز النواتج المطلوبة من قبل الشركاء المنفذين.

متابعة التوصيات السابقة

قام المجلس بتحليل حالة تنفيذ 27 توصية كانت متبقية حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وكان 52 في المائة (14 توصية) قد نُفِّذ بالكامل، و 33 في المائة (9 توصيات) قيد التنفيذ، بينما اعتُبرت نسبة 15 في المائة منها (4 توصيات) غير منفذة. ويرى المجلس أن معدل التنفيذ البالغ 52 في المائة الذي تحقق في دورة مراجعة الحسابات هذه يشير إلى انخفاض ملحوظ مقارنة بمتوسط معدل التنفيذ التاريخي البالغ 72 في المائة لليونيتار خلال السنوات الست الماضية. ويشير هذا الانخفاض إلى وجود أوجه قصور محتملة في النهج المتبع حاليا إزاء تنفيذ نتائج مراجعة الحسابات أو تغييرٍ في أولويات المعهد. ولذلك، يشجع المجلس المعهد على تحسين إدارته للتوصيات الناشئة عن عمليات مراجعة الحسابات في المستقبل.

حقائق رئيسية	
44,87 مليون دولار	مجموع الإيرادات في عام 2023، بما في ذلك 34,99 مليون دولار من التبرعات، و 7,19 ملايين دولار من الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة، و 1,54 مليون دولار من إيرادات الاستثمار
75,74 مليون دولار	مجموع الأصول في عام 2023
29,73 مليون دولار	مجموع الخصوم في عام 2023
49,48 مليون دولار	مجموع المصروفات في عام 2023
4,61 ملايين دولار	العجز في عام 2023
46,01 مليون دولار	الفوائض المتراكمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
99	عدد الموظفين

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

1 - أُنشئ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) في عام 1965 باعتباره هيئة مستقلة داخل منظومة الأمم المتحدة الغرضُ منها تعزيز فعالية الأمم المتحدة من خلال أنشطة التدريب والبحث المناسبة. ويدير المعهدَ مجلسُ أمناء ويرأسه مديرٌ تنفيذي. وهو لا يتلقى أي مساهمات من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويتلقى المعهد الدعم عن طريق التبرعات المقدمة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات وغيرها من المصادر غير الحكومية.

2 - وقد راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية لليونيتار واستعرض أنشطته للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 عملا بقرار الجمعية العامة 74 (د-1) لعام 1946. وقد أُجريت المراجعة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وللمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وللمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وتقتضي تلك المعايير أن يمتثل المجلس للمتطلبات الأخلاقية وأن يخطط لمراجعة الحسابات ويقوم بها للتأكد بدرجة معقولة من خُلوّ البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.

3 - وأُجريت مراجعة الحسابات لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بأمانة المركزَ المالي لليونيتار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءَه المالي وتدفُّقاته النقدية في السنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي هذا الإطار، أُجري تقييم لتحديد ما إذا كانت المصروفات المسجلة في البيانات المالية قد استُخدِمت للأغراض التي وافقت عليها هيئات الإدارة، وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنِّفت وسُجِّلت بشكل سليم وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

4 - وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنُظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية، وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي ارتآه المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

5 - واستعرض المجلس أيضا عمليات اليونيتار بموجب البند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ويتطلب ذلك من المجلس أن يُبدي ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية والنُظُم المحاسبية وإجراءات الرقابة المالية الداخلية، وبشأن إدارة عمليات اليونيتار وتنظيمها بوجه عام.

6 - ويشمل هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. ونوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع إدارة اليونيتار التي أُدرجت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

باء - النتائج والتوصيات

1 - متابعة التوصيات السابقة

7 - تحقَّق المجلس من حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ومن بين التوصيات المتبقية البالغ عددها 27 توصية، نفذ المعهد 14 توصية (52 في المائة)، وكانت 9 توصيات (33 في المائة) قيد التنفيذ، ولم تنفذ 4 توصيات (15 في المائة) (انظر الجدول 1 من الفصل الثاني). وترد في مرفق الفصل الثاني معلوماتٌ مفصلة عن حالة تنفيذ جميع التوصيات المتبقية السابقة والتقدم المحرز فيها.

الجدول 1 من الفصل الثاني

حالة تنفيذ التوصيات، حسب التقرير

سنة التقرير ومراجعة الحسابات	*التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	*نُفِّذت*	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفَّذ*	*تجاوزتها الأحداث*	*التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
A/77/5/Add.5، الفصل الثاني (2021)	2	–	2	–	–	2
A/76/5/Add.5، الفصل الثاني (2022)	25	14	7	4	–	11
مجموع عدد التوصيات	**27**	**14**	**9**	**4**	–	**13**
النسبة المئوية	**100**	**52**	**33**	**15**	–	

8 - ويمثل معدل التنفيذ البالغ 52 في المائة انخفاضًا بنسبة 17 في المائة عن معدل التنفيذ الذي بلغ نسبة 69 في المائة في عام 2022. وبالنظر إلى التباطؤ الملحوظ في تنفيذ توصيات المجلس، فمن المتوقع أن يسرع المعهد وتيرة جهوده المبذولة في هذا الشأن، خاصة فيما يتعلق بالتوصيات التي يعود تاريخها إلى عام 2021، والتي ظلت غير منفذة لأكثر من عامين. وتشير هذه التوصيات إلى تحسين مستويات الامتثال للدورات التدريبية الإلزامية وتنفيذ آليات الرصد والمراقبة لإتمام هذه الدورات.

التوصيات الصادرة خلال فترات مراجعة الحسابات الست

9 - نتيجة لعمليات مراجعة الحسابات التي أجريت من عام 2018 إلى عام 2023، أصدر المجلس 80 توصية وأجرى 87 تقييماً لتوصيات السنوات السابقة. ويرد في الجدول 2 من الفصل الثاني تفصيل للتوصيات المقدمة في فترات مراجعة الحسابات المشار إليها.

الجدول 2 من الفصل الثاني

معدلات تنفيذ التوصيات الصادرة (2018-2023)، حسب التقرير

سنة التقرير ومراجعة الحسابات	*عدد توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في كل فترة مشمولة بالمراجعة*	*عدد توصيات مراجعي الحسابات المتبقية في كل فترة مشمولة بالمراجعة*	*توصيات مراجعي الحسابات المنفذة بالكامل في نهاية كل فترة مشمولة بالمراجعة*	
			(العدد)	*(النسبة المئوية)*
A/73/5/Add.5، الفصل الثاني (2018)	7	10	8	80
A/75/5/Add.5، الفصل الثاني (2019)	15	9	7	78
A/76/5/Add.5، الفصل الثاني (2020)	8	17	14	82
A/77/5/Add.5، الفصل الثاني (2021)	11	11	8	73
A/78/5/Add.5، الفصل الثاني (2022)	25	13	9	69
A/79/5/Add.5، الفصل الثاني (2023)	14	27	14	52
المجموع/متوسط النسبة المئوية	**80**	**87**	**60**	**72**

10 - وكانت معظم التوصيات الـ 80 التي صدرت في الفترات الست الماضية المشمولة بالمراجعة تتعلق بإدارة البرامج وإدارة المشاريع وإدارة الموارد البشرية. وركزت التوصيات الأخرى على جملة أمور من بينها إدارة الشؤون المالية وشؤون الميزانية، وإدارة شؤون الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد.

11 - وفيما يتعلق بالتوصيات الـ 87 المتبقية التي تم تقييمها على مدى السنوات الست الماضية، لوحظ أن اتجاه معدل التنفيذ ظل عند نسبة 70 في المائة تقريبا، باستثناء دورة مراجعة الحسابات الأخيرة، التي انخفض فيها هذا المعدل إلى 52 في المائة.

2 - الاستعراض المالي العام

الأداء المالي

12 - بلغ مجموع الإيرادات المُبلغ عنها في عام 2023 ما مقداره 44,87 مليون دولار، بزيادة قدرها 0,99 مليون دولار (2,26 في المائة) عن مبلغ 43,87 مليون دولار المُبلغ عنه في عام 2022. ويتوزع مجموع الإيرادات المُبلغ عنها في عام 2023 على النحو التالي: 34,99 مليون دولار (77,99 في المائة) في شكل تبرعات؛ و 7,19 ملايين دولار (16,03 في المائة) في شكل إيرادات متأتية من الخدمات المقدمة؛ و 1,54 مليون دولار (3,44 في المائة) في شكل إيرادات الاستثمار؛ و 1,14 مليون دولار (2,54 في المائة) في شكل إيرادات أخرى.

13 - وارتفعت التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء من 18,37 مليون دولار في عام 2022 إلى 26,46 مليون دولار في عام 2023 بسبب زيادة التمويل في الاتفاقات، مما يبرز زيادة كبيرة في مساهمة حكومة ألمانيا. وانخفضت التبرعات الأخرى من 15,88 مليون دولار في عام 2022 إلى 8,53 ملايين دولار في عام 2023.

14 - وانخفضت الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة بمبلغ 1,88 مليون دولار (20,70 في المائة)، ليبلغ مجموعها 7,19 ملايين دولار في عام 2023 مقارنة بمبلغ 9,07 ملايين دولار في عام 2022. ويُعزى

هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض عدد اتفاقات التمويل للخدمات التي يقدمها مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل إلى وكالات الأمم المتحدة.

15 - وبلغت إيرادات الاستثمار في عام 2023 ما قيمته 1,54 مليون دولار، بزيادة قدرها 0,98 مليون دولار عن مبلغ 0,56 مليون دولار المُبلغ عنه في عام 2022. وتعزى الزيادة في إيرادات الاستثمار إلى حالة السيولة وارتفاع متوسط العائد السنوي بنسبة 3,08 في المائة في عام 2023 (2022: 1,20 في المائة)، وذلك بسبب الزيادة في متوسط الربحية السنوية خلال عام 2023، مع حدوث زيادة كبيرة في أسعار الفائدة.

16 - وبلغت الإيرادات الأخرى في عام 2023 ما مقداره 1,14 مليون دولار بفضل المكاسب الصافية الناشئة عن عمليات صرف العملة.

17 - وارتفع مجموع المصروفات بمقدار 8,11 ملايين دولار (19,62 في المائة)، من 41,36 مليون دولار في عام 2022 إلى 49,48 مليون دولار في عام 2023. ويعزى هذا الارتفاع في الإنفاق في المقام الأول إلى زيادة مبالغ المنح والتحويلات الأخرى المقدمة للشركاء المنفذين في عام 2023، ليبلغ مجموعها 10,42 ملايين دولار (2022: 7,97 ملايين دولار)، وزيادة نفقات رواتب الموظفين ليبلغ مجموعها 15,22 مليون دولار في عام 2023 (2022: 14,09 مليون دولار) نتيجة للزيادة في جداول المرتبات وتسوية مقر العمل، وزيادة مصروفات التشغيل الأخرى ليبلغ مجموعها 6,24 ملايين دولار (2022: 4,63 ملايين دولار). تأثرت النفقات المتعلقة بالمنح والتحويلات الأخرى بشكل رئيسي بتنفيذ البرامج، في حين تأثرت النفقات غير المباشرة بارتفاع إيجار مختلف المكاتب التي يشغلها موظفو اليونيتار.

18 - وسُجِّل عجز قدره 4,61 ملايين دولار في عام 2023، بينما سُجِّل فائض قدره 2,51 مليون دولار في عام 2022. ويعزى العجز إلى الزيادة في جميع أنواع النفقات خلال الفترة، مثل رواتب الموظفين وتعويضات غير الموظفين ونفقات البرامج ومصروفات التشغيل. ويوضح الشكل أدناه مقارنة بين الإيرادات والمصروفات لعامي 2023 و 2022.

الإيرادات والمصروفات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

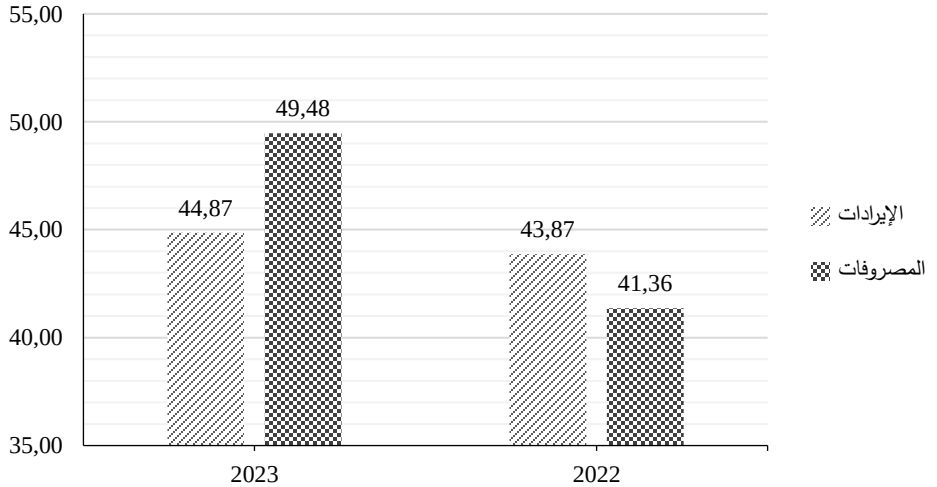

المصدر: البيانات المالية لليونيتار لعامي 2023 و 2022.

المركز المالي

19 - في عام 2023، سجل اليونيتار قيمة لمجموع أصوله بلغت 75,74 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضًا طفيفًا بنسبة 1,53 في المائة عن قيمة 76,92 مليون دولار المسجلة في عام 2022. ويعزى ذلك إلى تأثير الاستراتيجية الاستثمارية لليونيتار التي تم في إطارها خفض النقدية ومكافئات النقدية المودعة في حساباته المصرفية وزيادة القسم المخصص للاستثمار في سوق النقد في حافظته الاستثمارية.

20 - وبلغ مجموع الخصوم 29,73 مليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 35,36 في المائة عن مبلغ 21,97 مليون دولار المسجل في عام 2022. وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى خسارة اكتوارية قدرها 4,37 ملايين دولار (2022: مكاسب قدرها 5,51 ملايين دولار) ناجمة عن انخفاض في معدلات الخصم، مما أدى إلى زيادة الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، التي شكلت المكون الرئيسي لخصوم المعهد لعام 2023.

21 - وبلغ مجموع صافي أصول المعهد 46,01 مليون دولار في عام 2023، مما يعكس انخفاضًا بنسبة 16,28 في المائة عن مبلغ 54,95 مليون دولار المبلّغ عنه في عام 2022. ويُعزى الانخفاض بشكل رئيسي إلى وجود عجز للسنة (4,61 ملايين دولار) والخسارة الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (4,37 ملايين دولار).

تحليل النسب

22 - استعرض المجلسُ الوضعَ المالي لليونيتار وفقا لنسب هيكل رأس المال على النحو المبيَّن في الجدول 3 من الفصل الثاني. وتشير هذه النسب إلى أن الأصول كافية لتغطية خصوم المعهد القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

الجدول 3 من الفصل الثاني

تحليل النسب

النسبة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم[أ]			
مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم	2,55	3,50	2,75
نسبة التداول[ب]			
الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	6,73	10,20	8,54
نسبة السيولة السريعة[ج]			
نسبة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض) إلى الخصوم المتداولة	5,70	8,90	7,83
نسبة النقدية[د]			
نسبة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل) إلى الخصوم المتداولة	3,15	5,81	4,37

المصدر: البيانات المالية لليونيتار.

(أ) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على الوفاء بمجمل التزاماته.

(ب) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على تسديد خصومه المتداولة.

(ج) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على أن الوضع الحالي يتسم بسيولة أعلى.

(د) نسبة النقدية مؤشرٌ على ما يملكه الكيان من سيولة؛ فهي تقيس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوافرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

23 - وبينما انخفضت المؤشرات المالية الرئيسية للمعهد، فهي لا تزال متينة على نحو ما يتضح من ارتفاع نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة ونسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم. وقد انخفض كل من نسبة السيولة السريعة ونسبة النقدية مقارنةً بعام 2022، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض النقدية ومكافئات النقدية من 9,52 ملايين دولار في عام 2022 إلى 4,81 ملايين دولار في عام 2023. ويعزى هذا الانخفاض إلى استراتيجية الاستثمار، حيث انخفض الاستثمار في سوق النقد ورصيد الحسابات المصرفية في معظم الأحيان. ولدى المعهد نسب عالية، مما يشير إلى مستوى عال من السيولة والقدرة على تغطية الخصوم المتداولة.

3 - إدارة الموارد البشرية

أوجه القصور في ترخيص الإجازة السنوية

24 - تنص القاعدة 5-3 (ج) من النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة على أنه يجوز أخذ الإجازة السنوية للموظفين في وحدات يتألف كل منها من يوم أو نصف يوم ولا تؤخذ الإجازة إلا عندما يؤذن بها. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع القاعدة 5-3 (هـ)، إذا غاب الموظف عن عمله بدون إذن، تَوقف صرف مرتبه وبدلاته عن فترة الغياب بدون إذن.

25 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2023، تتم معالجة طلبات الإجازات السنوية من خلال نظام كوانتوم الجديد للتخطيط المركزي للموارد. ويقدم الموظفون طلبات التغيب عن العمل (الإجازة السنوية) إلى مديرهم المباشر، الذي يجب عليه التحقق منها والموافقة عليها، إذا اعتُبرت مناسبةً.

26 - وقام المجلس بتحليل جميع طلبات الإجازات السنوية الـ 529 التي قدمها موظفو اليونيتار في نظام كوانتوم خلال عام 2023، ووجد المجلس المسائل التالية:

(أ) لم تتم الموافقة على ما مجموعه 100 طلب إجازة سنوية (19 في المائة) من قبل المدير المباشر حتى تاريخ الاستعراض الذي أجراه المجلس؛

(ب) تمت الموافقة على ما مجموعه 87 طلب إجازة سنوية (16 في المائة) من قبل المديرين المباشرين بعد تاريخ بدء الإجازة السنوية؛

(ج) تم إنشاء ما مجموعه 61 (12 في المائة) من طلبات الإجازة السنوية في نظام كوانتوم بعد تاريخ بدء الإجازة السنوية.

27 - وعندما تشاور المجلس مع وحدة الموارد البشرية بشأن الحالات الـ 248 المذكورة أعلاه (47 في المائة) التي أظهرت أوجه قصور، لوحظ أن الوحدة لم يكن لديها أي إمكانية للوصول إلى تقرير الإجازة السنوية من خلال نظام كوانتوم، وبالتالي لم تتمكن من فرض أي آلية للرصد أو الرقابة في هذا الصدد. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه كان يتعين طلب تقارير عن الإجازة السنوية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقت إجراء الاستعراض.

28 - وبالنظر إلى هذا الوضع، يرى المجلس أن عملية منح الإجازة السنوية في اليونيتار لا تتماشى مع الأحكام المنصوص عليها في النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، التي يشار فيها بوضوح إلى أنه لا يمكن أخذ الإجازات السنوية إلا عندما يؤذن بهذه الاستحقاقات.

29 - ويشير المجلس إلى أن المعهد مسؤول عن ضمان أن تكون المعلومات الإجمالية المتعلقة باستحقاقات موظفيه مأذونا بها ومسجلة بشكل كافٍ في النظام المتاح لهذا الغرض.

30 - ويرى المجلس أن رصد الإجازات السنوية للموظفين أمر ضروري لإدارة حالات الغياب المأذون بها بشكل صحيح، مع الأخذ في الاعتبار جميع العواقب المرتبطة بها، خاصة عندما يكون من الممكن تطبيق اقتطاعات من الراتب.

31 - **ويوصي المجلس بأن يكفل المعهد إنشاء طلبات الإجازات السنوية وتقديمها والموافقة عليها وتسجيلها في نظام كوانتوم في الوقت المناسب.**

32 - **ويوصي المجلس بأن يطلب اليونيتار من مديري نظام كوانتوم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاطلاع على جميع الخصائص والتقارير اللازمة للاضطلاع بدور الرصد ووضع ضوابط كافية على العمليات المتصلة بالإجازة السنوية.**

33 - ووافق اليونيتار على التوصيتين.

الإفراط في استخدام نفس المتعاقدين الأفراد

34 - وفقًا للتعميم الإداري AC/UNITAR/2023/06 بشأن الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، الصادر في شباط/فبراير 2023، فإن المتعاقد الفرد هو فرد يستعين به المعهد من وقت لآخر بموجب عقد مؤقت لتقديم الخبرة أو المهارات أو المعرفة اللازمة لأداء مهمة محددة أو عمل محدد، يكون قصير الأجل بطبيعته، مقابل دفع رسوم شاملة.

35 - وورد في التعميم أيضا أن سلطة الاستعانة بفرادى المتعاقدين مفوضة لمديري وحدات البرامج ورؤساء المكاتب الخارجية لوحدات البرامج ذات الصلة (المديرون المكلفون بالتعيين)، الذين يتحملون مسؤولية ضمان أن تتضمن الاختصاصات النواتج التي يتعين إنجازها والمهام التي يتعين أداؤها والتي يجب أن تكون محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وقائمة على النتائج ومحددة زمنياً.

36 - ويجب أن ترتبط مدة العقد مباشرةً بالاختصاصات على النحو المنصوص عليه في العقد المبرم مع المتعاقد الفرد. وتقتصر الخدمات على 11 شهر عمل في أي فترة تتألف من 12 شهرًا متتاليًا، بصرف النظر عن الأشهر التراكمية للعمل الفعلي.

37 - واستعرض المجلس جميع المتعاقدين الأفراد الذين كانت الاتفاقات المبرمة معهم سارية المفعول في شباط/فبراير 2024، وبيَّن أنه من بين 201 متعاقد فرد أبلغ عنهم اليونيتار، كان هناك 54 متعاقداً يقدمون خدمات متتالية للمعهد منذ عام 2020.

38 - وفي حين لم يتم العثور على أي خرق لقاعدة الـ 11 شهرًا، تبيَّن للمجلس الاستخدام المكثف لهؤلاء المتعاقدين الأفراد بشكل عام على مر السنين. وأدى هذا الوضع إلى إجراء مزيد من التحليل للمسائل المتعلقة بالحالات الـ 54 التي جرى تحديدها. ومن بين تلك العقود، لوحظ أن 28 (52 في المائة) من المتعاقدين الأفراد قد مُنحوا ما لا يقل عن أربعة عقود قصيرة الأجل أو أكثر خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وأن المتعاقدين في بعض الحالات مُنحوا عقوداً يتراوح عددها بين 7 و 10 عقود.

39 - وإضـــافة إلى ذلك، عندما كان المجلس يســـتعرض النواتج المقررة التي يتعين إنجازها والمهام التي يتعين أداؤها المبينة في الاختصاصات المرتبطة بجميع الحالات الـــ 54، تبين أن تلك النواتج والمهام يتعذر تمييز بعضها عن بعض، إن لم تكن متطابقة.

40 - ويرى المجلس أن الاحتفاظ بالمتعاقدين الأفراد الذين يعملون لفترات متتالية وممتدة لا يتماشـــى مع طبيعة هذا النوع من التعيين، وهو أداء مهمة محددة خلال فترة زمنية قصيرة. وقد تشير هذه الممارسة أيضًا إلى أن هؤلاء المتعاقدين كانوا يتولون مهام منتظمة للكيان وكانوا جزءًا أساسيًا من القوة العاملة في اليونيتار. ويمكن أن يؤثر الإفراط في الاستخدام المطول لغير الموظفين سلبًا على العمليات اليومية لليونيتار من خلال تفويض المهام المنتظمة والدراية/الخبرة إلى موظفين مؤقتين ليسوا جزءًا من الموظفين الرسميين.

41 - وعلاوة على ذلك، يرى المجلس أن ارتفاع عدد وتواتر الاختصـاصـات السـنوية المنصـوص عليها في الاتفاقات المســتخدمة لتمديد فترات الاســتعانة بالمتعاقدين الأفراد يعكس عدم كفاية التخطيط، لا ســيما فيما يتعلق بالوقت اللازم لإنجاز النواتج والمهام، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف، مثل تجهيز التأشـــيرات وتصـاريح العمل المطلوبة من السـلطات المحلية، وإلى إلقاء عبء عمل إضـافي على عاتق اليونيتار لمجرد تجهيز اتفاقات تعاقدية متعددة.

42 - **ويوصـــي المجلس بأن يقوم المعهد بتقييم واعتماد تدابير تتعلق بالممارســة الحالية المتمثلة في إعادة تعيين فرادى المتعاقدين لفترات طويلة لتفادي الاســتعانة الطويلة الأمد على نحو غير ملائم بالأفراد من غير الموظفين.**

43 - **ويوصـــي المجلس بأن يقوم اليونيتار بتعزيز عمليات التخطيط التي يقوم بها عند التعاقد مع المتعاقدين الأفراد لتفادي إصدار عقودهم على نحو مفرط ومتكرر.**

44 - ووافق اليونيتار على التوصيتين.

4 - إدارة المشاريع

عدم الوفاء بالالتزامات بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة

45 - وفقًا للفقرة 25 من التعميم الإداري لليونيتار AC/UNITAR/2021/06 بشأن سياسة الإدارة من أجل تحقيق نتائج، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، يتمثل الإبلاغ في تسجيل نتائج عمليات الرصد المنفذة على مختلف المســـتويات، لأغراض/جهات خارجية و/أو داخلية، مثل الجهات المانحة. وذُكر في نفس الفقرة أن المعهد يقدم أشكالاً مختلفة من الإبلاغ، بما في ذلك "التقارير السردية للمشاريع".

46 - وجاء في الفقرة 25 (ج) من نفس التعميم الإداري أنه يتعين على الموظفين الذين يشكلون جزءا من وحدات البرامج والشراكات المسـتضـافة المسـؤولة عن المشـاريع أن يكفلوا تقديم التقارير السـردية للمشـاريع (بما في ذلك التقارير المؤقتة والنهائية المطلوبة) في الوقت المناسب ووفقا للأحكام الواردة في اتفاق المشروع ذي الصلة أو وثيقة المشروع ذات الصلة.

47 - وعلاوة على ذلك، أشير في الفقرة 30 (د) من السياسة نفسها إلى أن إدارة البرنامج هي المسؤولة عن تعيين جهات تنسيق في الشعبة أو وحدة البرنامج لتنسيق وضمان القيام بعمليات الإبلاغ في الوقت المناسب.

48 - وورد في موضع آخر، وفقًا للفقرة 20 من المبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة باتفاقات قبول تبرعات لأغراض محددة ("المنح المستلمة")، الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، فإن مديري البرامج هم المسؤولون عن ضمان تقديم جميع التقارير (المالية و/أو السردية) إلى الجهات المانحة على النحو المحدد في الاتفاقات.

49 - وفي تقرير المخاطر لعام 2023[1]، اعترف اليونيتار بالتقارير المالية المتأخرة باعتبارها أحد المخاطر المتصلة بالامتثال، والتي تم تحديدها في عام 2019 وعرّفها بأنها "عدم تقديم اليونيتار للتقارير المالية إلى الجهات المانحة والامتثال للالتزامات القانونية".

50 - واستعرض المجلس عينة من 25 مشروعاً جارياً قدمها اليونيتار لعام 2023، منها 18 مشروعاً تم تحديدها مشفوعة بتقارير مقدمة ومحمّلة في أداة تتبع المشاريع[2]، وشرع المجلس في مقارنة تواريخ تقديم التقارير المذكورة أعلاه والتواريخ المذكورة في الاتفاقات مع الجهات المانحة. وتم تحديد ما مجموعه 35 تقريرًا سرديًا و 20 تقريرًا ماليًا في المشاريع الـ 18 المذكورة أعلاه، وكُشف عن المشكلات التالية:

(أ) جرى تسليم ما مجموعه 19 تقريرًا سرديًا (58 في المائة)، وتراوحت مدة التأخير بين 5 أيام وسبعة أشهر، وبلغ متوسط مدة التأخير 31 يومًا؛

(ب) جرى تسليم ما مجموعه 15 تقريراً مالياً (75 في المائة)، وتراوحت مدة التأخير بين يومين وستة أشهر، وبلغ متوسط مدة التأخير 23 يومًا؛

51 - ولاحظ المجلس أن المعهد قد نفذ تدابير مثل الإخطارات التلقائية المتعددة في أداة تتبع المشاريع في كل مرة ينقضي فيها الموعد النهائي، بالإضافة إلى بعث رسائل بشأن التقارير الناقصة الصادرة عن وحدة الشراكات والرقابة على المنح إلى وحدات البرامج في الربع الأخير من كل عام. ومع ذلك، جرى تأكيد أن تلك التقارير ظلت تقدَّم في وقت متأخر إلى الجهات المانحة.

52 - وبالنظر إلى الحالات التي تم التحقق منها، يرى المجلس أن اليونيتار لا يمتثل لأحكام سياسة الإدارة من أجل تحقيق نتائج فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أنه منذ اللحظة التي يتم فيها توقيع اتفاق مع إحدى الجهات المانحة، تصبح جميع الأحكام المنصوص عليها في الوثيقة إلزامية بالنسبة لليونيتار وتعد بمثابة التزام يقع على عاتقه. ولذلك، يعتبر وفاء اليونيتار بالتزاماته المكتسبة حجر الزاوية لتجنب أي مخاطر محتملة على السمعة أو أي مخاطر قانونية.

53 - وبالإضافة إلى ذلك، يساور المجلس القلق بشأن التفاوض على الاتفاقات وصياغتها، بالنظر إلى أن وكيل اليونيتار المفاوض قد لا ينظر في قدرة المعهد على الوفاء بمتطلبات الإبلاغ المتفق عليها مع الجهة المانحة أو قد لا يقدم تقييما شاملا لهذه القدرة.

54 - ويوصي المجلس بأن يقوم اليونيتار بتقييم مدى قوة وفعالية هيكل الإبلاغ الحالي والآليات والممارسات المعمول بها حاليا ووضع خطة عمل تصحيحية رسمية للحد من مخاطر التأخر في الإبلاغ.

(1) يقدم هذا التقرير ملخصاً لحالة أحداث المخاطرة في سجل مخاطر اليونيتار.

(2) لا يشير النظام إلى تاريخ تقديم التقارير إلى الجهة المانحة. وفي ضوء ذلك، نظر المجلس في تاريخ آخر توقيع للتقرير أو تاريخ إصدار التقرير وقارنه بالتواريخ التي تنص الاتفاقات على أنه كان ينبغي تسليم التقارير فيها.

55 - **ويوصـــي المجلس بأن يقوم اليونيتار بكفالة تقديم التقارير إلى الجهات المانحة وفقًا للمواعيد النهائية المحددة في الاتفاقات الموقعة.**

56 - ووافق اليونيتار على التوصيتين.

5 - الشركاء في التنفيذ

تجنب تنفيذ إجراءات الاختيار التنافسي للشركاء المنفذين

57 - في الفقرة 9 من التعميم الإداري لليونيتار بشـأن المبادئ التوجيهية للسـياسـات المتعلقة بالاتفاقات المبرمة مع الشـركاء المنفذين، تقرَّر أن تقديم المنح المباشـرة والاختيار التنافسـي هما الإجراءان اللذان يمكن من خلالهما تقديم المنح للشركاء المنفذين.

58 - وبالإضافة إلى ذلك، يشار في الفقرتين 10 و 11 من السياسة نفسها إلى الظروف التي يجوز فيها تقديم المنح المباشـرة (دون دعوة لتقديم مقترحات) للشـركاء المنفذين الذين يسـتوفون معايير الأهلية ويحدَّد نموذج اختيار الشركاء المنفذين لتقديم المنح المباشرة.

59 - وفي الفقرتين 12 و 13 من السـياسـة نفسـها، تقرَّر أن الاختيار التنافسـي للشـريك المنفذ مطلوب فيما يخص جميع المنح التي لا تندرج تحت إجراءات تقديم المنح المباشـــرة، بينما جرى تحديد الخطوات الواجب اتباعها في إجراءات الاختيار التنافسي.

60 - وراجع المجلس جميع المشـاريع التي لها صـلة بالشـركاء المنفذين (المنح المقدمة) والتي نفذت في عام 2023، فلاحظ أن اختيار الشركاء المنفذين في ما عدده 49 مشروعا لم يكن من خلال إجراءات اختيار تنافســية. وحلل المجلس قائمة المشــاريع بأكملها على أســاس الشــروط المحددة في إجراءات تقديم المنح المباشرة، فتبين له أن ست حالات لا تستوفي معايير هذه الإجراءات.

61 - ولاحظ المجلس كذلك أن المنح المباشرة الست الممنوحة للشركاء المنفذين مُنحت بالاستناد حصرا إلى المعايير الواردة في الفقرة 10 (د) من التعميم الإداري التي تنص على:

> تحديد الشـــركاء المنفذين في وثيقة المشـــروع المعني (أو في غيرها من وثائق اتفاقات الجهات المانحة المعنية) التي تشـكل جزءا لا يتجزأ من الاتفاق الرئيســي مع الجهة المانحة الذي تحدد فيه الجهة المانحة الشـــركاء المنفذين بعد قيامها بعملية الاختيار/المناقصـــة وبعد أن ينجز التقييمُ الواجب، حسـب الاقتضـاء، في سـياق هذه العملية على أسـاس تحمل درجة منخفضـة من الخطر. ويجب أن يتأكد مديرو البرامج من أن الشـــركاء المنفذين الذين حددتهم الجهة المانحة أو الذين حددوا في وثيقة المشروع لا يمثلون خطرًا على سمعة اليونيتار.

62 - لكن المجلس لم يقف في تحليله لجميع الوثائق المذكورة أعلاه على أي دليل واضح يثبت أن الجهة المانحة حددت الشريك المنفذ أو اختارته، وأن مدير البرنامج قدم ما يثبت قيام الجهة المانحة باختيار الشريك المنفذ، وأن اختيار الشريك المنفذ تأكّد خطيا بعد إنجاز عملية داخلية تخص الجهة المانحة.

63 - وفي ضـــوء اعتماد اليونيتار الكبير على الشـــركاء المنفذين لتنفيذ ولايته، يرى المجلس أن من بالغ الأهمية أن تكون عملية اختيار الشـركاء المنفذين متماشـية بدقة مع مبادئه التوجيهية المتعلقة بهذه المسـائل. فعدم الالتزام بإجراءات الاختيار قد يعرض الكيان للعديد من المخاطر والمشـــاكل أثناء تنفيذ المشـــاريع. وقد

يؤدي عدم الامتثال للإجراءات وتجنب الاختيار على أســـاس التنافس إلى إعطاء الانطباع بوجود محاباة، وهذا أمر ينسف الثقة في المنظمة والمشروع نفسه. ويثير هذا الوضع أيضاً الشك في أن الشركاء المنفذين المختارين هم الأكفأ أو الأقدر على أداء العمل المطلوب، وهو ما ينطوي على خطر ألا تكون الخدمات أو المنتجات المقدمة بالجودة المطلوبة.

64 - ويرى المجلس أن عدم الامتثال لإجراءات الاختيار الواجبة قد يثير الشك في شفافية عملية اختيار الشركاء المنفذين.

65 - **ويوصي المجلس بأن يجري المعهد عملية اختيار تنافسية، حسب الاقتضاء، ويوثق المعلومات المطلوبة لإجراءات تقديم المنح المباشـــرة على النحو الواجب، ويضـــمن بالتالي الامتثال لعملية اختيار الشريك المنفذ وفقا للمبادئ التوجيهية ذات الصلة.**

66 - وقد قبل المعهد هذه التوصية.

القصور في إنجاز التقييم الواجب للشركاء المنفذين

67 - يرد في الفقرة 7 (ج) من مبادئ اليونيتار التوجيهية للســـياســـات المتعلقة بالاتفاقات المبرمة مع الشـركاء المنفذين، التي تنص على معايير أهلية الشـركاء المنفذين ومعايير اسـتبعادهم، أن يكون الشـريك المنفذ، إذا كان من المنظمات غير الحكومية والمؤســسـات الأكاديمية وغيرها من المؤســسـات، متفقا مع الأهداف العامة للاتفاق الرئيســي وأن يكون لديه خبرة ودراية مبرهن عليهما في الموضــوع المعني وأن يكون في وضع يمكنه من تحقيق النتائج بفعالية وكفاءة. وتنص تلك المبادئ التوجيهية أيضا على تقييم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات على أساس تحمل درجة منخفضة من الخطر في المجالات المتصلة بالمشروع من خلال إنجاز التقييم الواجب.

68 - ويرد في المبادئ التوجيهية نفسـها أنه يجب إجراء التقييم الواجب قبل اختيار الشـريك المنفذ لمنحه منحا تعادل أو تفوق 000 30 دولار في حالة كان من المنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق بالموافقة، يجب أن ينجز التقييم الواجب على أساس تحمل درجة منخفضة من الخطر وأن يخضع لمراجعة مستقلة تقوم بها وحدة الشراكات والرقابة على المنح.

69 - وتوخيا للغرض المذكور أعلاه، يُنجز التقييم الواجب الرســـمي باســـتخدام نموذج التقييم الواجب للشركاء المنفذين الذي يشترط فيه أن يقوم مدير البرنامج باستكمال مختلف الخانات الإلزامية مثل معلومات الشريك المنفذ وتصنيفه العام من حيث درجة الخطر والتوصيات المقدمة له.

70 - ومن بين 49 مشـــروعا بدأت في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، استقى المجلس عينة تضم 12 مشروعا من مشاريع "المنح المقدمة"، فوقف على الحالات الموضحة أدناه.

71 - فقد تبين من المراجعة خروجٌ عن المبادئ التوجيهية المعمول بها، حيث لم يُجرَ التقييم الواجب لشريك منفذ و/أو منظمة غير حكومية أراد اليونيتار أن يعهد إليها بمبلغ يتجاوز 000 30 دولار.

72 - ومن أجل الدخول في هذا الاتفاق دون اســتيفاء شــرط إنجاز التقييم الواجب، طلب مدير البرنامج من المدير التنفيذي إعفاء أحد المشاريع الاثني عشر من التقييم والتفسير الذي قدمه هو "عدم سماح ضيق

الوقت بإجراء التقييم وأن الجهة المانحة موافقة على ذلك". ووافق المدير التنفيذي على الإعفاء ومنح الموافقة على تحويل الدفعة الأولى للشـــريك المنفذ بشـــرط ألا يؤذن بتحويل الدفعة الثانية إليه إلا بعد إتمام التقييم الواجب بنجاح. ولوحظ أن التقييم الواجب المتفق أن يخضـع إليه الشـريك المنفذ لم يُنجز وأن اليونيتار أنهى الاتفاق بشكل انفرادي. ويجدر التشديد على أن الدفعة الأولية، التي بلغت 63 في المائة من إجمالي دفعات المشـروع، حُولت إلى الشـريك المنفذ دون دليل قاطع على اسـتيفائه معايير الأهلية التي تؤهله لأن يعهد إليه اليونيتار بالأموال.

73 - أما فيما يتعلق بإنجاز التقييمات الواجبة للشـــركاء المنفذين في المشـــاريع الأحد عشـــر الأخرى، لم يورد مديرو البرامج أي توصيات في القسم العام نتيجة ملء مختلف الخانات والأبواب في الوثيقة المذكورة أعلاه في إطار جميع أركان التقييم. ويتناقض ذلك مع التقييم الواجب المسـتقل الذي أجرته وحدة الشـراكات والرقابة على المنح، حيث قدمت هذه الوحدة عدة توصيات نتيجة التقييم الذي أجرته في إطار جميع الأركان.

74 - وبما أن الغرض الأساسي من إنجاز التقييم الواجب هو تقييم ما إذا كان الشركاء المنفذون مؤهلين لأن يعهد إليهم بأموال من الجهات المانحة أو ينبغي اســـتبعادهم، يرى المجلس أن هذا التقييم أداة بالغة الأهمية تخدم مصلحة اليونيتار، فهي تمكنه من اتخاذ قرارات مستنيرة على أساس المخاطر والأدلة وتوفر له مستوى مناسبا من الضمانات بأن الأموال ستستخدم بفعالية وكفاءة وستحقق النتائج المرجوة. وعدم القيام بذلك يُعرّض اليونيتار لمخاطر عملياتية واستراتيجية وقانونية ومخاطر تشويه السمعة أثناء تنفيذ المشروع المعني.

75 - وفي ضوء أهمية إنجاز التقييم الواجب في سياق عملية تحديد أهلية الشريك المنفذ، يساور المجلس القلق بشأن توفر المعلومات الكافية والوافية للمدير التنفيذي ليمنح إعفاء من إجراءات اختيار الشريك المنفذ دون إجراء تقييم مسبق.

76 - ويرى المجلس أيضا أن التوصيات المنبثقة عن التقييم الواجب هي إحدى أهم الأدوات التي تساهم في تعزيز علاقة العمل بين اليونيتار وشـــركائه واتباع نهج قائم على المخاطر تجاههم. فالتوصـــيات تُلزم الشركاء المنفذين بتعزيز إجراءاتهم وزيادة موثوقيتهم تجاه اليونيتار.

77 - **ويوصـــي المجلس بأن يكفل المعهد أن تُجرى دائما التقييمات الواجبة للشـــركاء المنفذين الذين يستوفون المعايير، بما يضمن تمكّن المدير التنفيذي من اتخاذ قرار منح الإعفاء على نحو أكثر اطلاعا.**

78 - **ويوصـــي المجلس بأن يكفل المعهد أن يذكر مديرو البرامج بنص صـــريح في نماذج التقييمات الواجبة ما إذا كانت لديهم أي توصيات للشركاء المنفذين.**

79 - وقد قبل المعهد هاتين التوصيتين.

القصور في رصد الشركاء المنفذين وقصورهم في تقديم التقارير

80 - يرد في الفقرة 49 من المبادئ التوجيهية للســـياســـات المتعلقة بالاتفاقات المبرمة مع الشـــركاء المنفذين، التي تتعلق برصـد امتثال الشـركاء المنفذين، أن مديري البرامج مسـؤولون عن رصـد تنفيذ اتفاقات المنح من الزاويتين الموضـــوعية والمالية، وعن رصـــد خطط العمل وجودة العمل وجداول الإنجاز والامتثال للاتفاقات وصلاحيتها وأي شروط أخرى مدرجة في الاتفاق مع الشريك المنفذ.

81 - ويرد أيضـــا أنه بموجب أي شـــروط في الاتفاق الرئيســـي تُلزم بتقديم تقارير، يكون مديرو البرامج مسـؤولين عن ضـمان تقديم الشـركاء المنفذين للتقارير المالية والسـردية التالية: (أ) التقارير المالية المؤقتة؛ (ب) التقارير المالية النهائية؛ (ج) التقارير السردية النهائية؛ (د) تقارير إغلاق المنح.

82 - ومن بين 19 مشروعا من مشاريع "المنح المقدمة" التي كانت منجزة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، راجع المجلس عينة تضم 8 مشاريع وحدد أنها تقتضـي أن يقدم الشركان المنفذون 24 تقريراً إلزامياً طوال دورة تنفيذ المشروع.

83 - ولوحظ من المراجعة للتأكد من تقديم الشـــركاء المنفذين 24 تقريرا أن 8 تقارير (33 في المائة) لم تكن قد قُدمت حتى تاريخ إجراء المراجعة، وأن 12 تقريرا (50 في المائة) قُدمت في وقت متأخر، وأن تقريرا واحدا لم يعد مطلوبا بسبب الإلغاء المبكر للمشروع، بينما أُعدت 3 تقارير فقط (13 في المائة) وقُدمت في الوقت المحدد. وفيما يلي تفاصيل المسائل التي لوحظت:

(أ) التقارير التي لم تقدم: تقريران سرديان، وأربعة تقارير عن إغلاق المنح، وتقريران ماليان؛

(ب) التقارير التي تأخر تقديمها: خمســـة تقارير ســـردية بلغ متوســـط التأخر في تقديمها 48 يومًا؛ وثلاثة تقارير عن إغلاق المنح بلغ متوســـط التأخر في تقديمها 83 يومًا؛ وأربعة تقارير مالية بلغ متوسط التأخر في تقديمها 45 يومًا.

84 - ويرى المجلس أن عدم تقديم الشـــركاء المنفذين تقارير و/أو تأخرهم في تقديمها طوال دورة المشـــروع المعهود به إليهم يشير إلى أن اليونيتار لم يتتبع التزامات الشركاء المنفذين بما يكفي من آليات الرقابة والرصد.

85 - وبالإضـــافة إلى ذلك، يحول التأخر في تقديم التقارير دون تلقي اليونيتار معلومات دقيقة في الوقت المناسـب تمكنه من معرفة ما إذا كان المشـروع يسـير على النحو المتوقع أو المتفق عليه، ويدعو هذا الأمر إلى القلق من عدم إمكانية معالجة احتمال عدم تحقيق النتائج المتوقعة للمشروع وضعف أداء الشريك المنفذ. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء أن اليونيتار منظمة قائمة على المشاريع.

86 - **ويوصـي المجلس بأن يسـتعرض المعهد آلياته الحالية للرقابة والرصـد، ويحدد الأسـباب الجذرية لتأخر الشركاء المنفذين في تقديم التقارير وعدم تقديمها، ويضع خطة عمل لمعالجة هذه المسائل.**

87 - **ويوصـــي المجلس بأن يضـــمن المعهد أن يفي الشـــركاء المنفذون بالتزامات تقديم التقارير وفق اتفاقات المنح الممنوحة لهم.**

88 - وقد قبل المعهد هاتين التوصيتين.

القصور في تقييم أداء الشركاء المنفذين

89 - تنص الفقرة 47 من المبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بالاتفاقات المبرمة مع الشركاء المنفذين، التي تتعلق بتقييم الشـــركاء المنفذين، على أن يخضـــع أي مشـــروع تمنح له منحة لأغراض التنفيذ تعادل أو تفوق 000 30 دولار وأي شريك منفذ يُنهي اليونيتار اتفاق المنحة المبرم معه بشكل انفرادي لتقييمٍ للأداء باستخدام استمارة تقييم الشركاء المنفذين. ويوقّع مدير البرنامج المعني على هذا التقييم.

90 - وبناءً على ما سبق، مديرو البرامج مسؤولون عن إعداد تقييم لإنجاز الشركاء المنفذين عملهم وجودته يُقيِّم أداءهم من خلال استمارة التقييم الخاصة بالشركاء المنفذين نفسها المحدد فيها المعايير والأوصاف المنظِّمة لتقييم الأداء.

91 - ومن بين 19 مشروعا من مشاريع "المنح المقدمة" التي كانت منجزة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، استقى المجلس عينة تضم 8 مشاريع، فلاحظ أوجه قصور في تقييمات الشركاء المنفذين وفي التزامها بالمبادئ التوجيهية. وترد فيما يلي الحالات التي لوحظت.

(أ) تقييم إنجاز العمل وجودته

92 - ذكر مديرو البرامج في ستة تقييمات أن النواتج المندرجة في إطار المنحة قد أُنجزت وأن المواعيد النهائية المحددة في إطار المنحة قد تم الوفاء بها. غير أن جميع الشركاء المنفذين الستة الذين شملتهم هذه المراجعة تأخروا في إنجاز نواتج و/أو لم ينجزوها. ولوحظ في إحدى الحالات أيضا أن مدير البرنامج ذكر أن النواتج المندرجة في إطار المنحة قد أُنجزت وأن المواعيد النهائية المحددة في إطار المنحة قد تم الوفاء بها، وقيّم أداء الشريك المنفذ بشكل عام على أنه "ممتاز". غير أن الشريك المنفذ لم يسلم أي وثيقة من الوثائق المطلوبة في إطار النواتج المتوقعة منه وفقا للاتفاق المبرم معه.

93 - ولم يقدم مديرو البرامج في خمسة تقييمات تقييماً جوهرياً لجودة العمل الذي قام به الشريك المنفذ أو وصفاً جوهرياً للنتائج المحققة أو تعليلا للمهارات و/أو نقاط القوة و/أو نقاط الضعف التي أبداها الشركاء المنفذون في إنجاز نواتجهم.

94 - ويساور المجلس القلق إزاء أوجه القصور التي وقف عليها في تقييمات أداء الشركاء المنفذين، فهذا يحول دون أن يكون لدى اليونيتار أداة موثوقة لتقييم أداء الشركاء المنفذين وامتثالهم للشروط في تنفيذ المشاريع. وهذا أمر سيعرض الكيان لعدة مخاطر منها انخفاض جودة النواتج واحتمال عدم وجود ما يحفز الشركاء المنفذين على التقيد بمعايير عالية إذا لم يُنظر في أدائهم بالشكل الصحيح. وقد يضر القصور في إدارة تقييمات الأداء بسمعة الكيان ويفضي إلى فقدان ثقة الجهات المانحة والجهات المعنية والمستفيدة.

95 - **ويوصي المجلس بأن يتأكد المعهد من إجراء التقييمات المطلوبة في تقييمات أداء الشركاء المنفذين بشكل موضوعي ودقيق، على أن تكون مستندة إلى أدلة ومثبتة بالقدر الكافي.**

96 - وقد قبل المعهد هذه التوصية.

(ب) تقديرات الأداء العام

97 - لم يُراع مديرو البرامج في منحهم تقديرات الأداء في سبع حالات جميع المعايير والأوصاف المنظِّمة لتقييم الأداء العام، فأداء جميع الشركاء المنفذين مُنح تقدير "ممتاز" أو "جيد". وتجدر الإشارة إلى أن هذان التقديران العامان يُفترض ألا يُمنحا إلا في حالة أنجز الشركاء المنفذون نواتجهم قبل الموعد المحدد أو في الموعد المحدد، لكن الشركاء المنفذين في الحالات السبع قدموا تقاريرهم في وقت متأخر.

98 - ولذلك، يساور المجلس القلق من أن مديري البرامج لا يراعون أوصاف التقييمات، وهو ما ينطوي على احتمال عدم منحهم التقدير الصحيح ومن ثم الحيلولة دون توخي إجراءات تصحيحية وتنفيذها في الوقت المناسب. ومن الضروري إجراء التقييمات المناسبة للشركاء المنفذين المؤهلين تأهيلاً صحيحاً لضمان

الفعالية والمساءلة في تنفيذ المشاريع، ومن الضروري أيضا توفُّر أدوات مقارنة فعالة لاختيار الشركاء المنفذين في المستقبل.

99 - **ويوصي المجلس بأن يفي المعهد بالمعايير والأوصاف الخاصة بتقديرات أداء الشركاء المنفذين من خلال مراعاة المواعيد النهائية والنواتج بموجب اتفاق المنح.**

100 - وقد قبل المعهد هذه التوصية.

(ج) عدم تحديد مواعيد نهائية واضحة لإنجاز التقييمات لأداء الشركاء المنفذين

101 - تأخر إنجاز التقييمات في سبع حالات لفترات تراوحت بين 22 يوما و 209 أيام من الوقت[3] الذي كان بإمكان مدير البرنامج تقييم الأداء فيه. وظل تقييم الأداء في حالة واحدة دون إنجاز حتى تاريخ إجراء المراجعة.

102 - وعندما قارن المجلس فترات التأخر بما يرد في المبادئ التوجيهية السارية، لاحظ أن هذه المبادئ التوجيهية لا تحدد تاريخاً أو موعداً نهائياً لقيام مدير البرنامج بتقييم أداء الشركاء المنفذين.

103 - ويرى المجلس أن عدم وجود مواعيد نهائية محددة وواضحة يؤثر في عملية تقييم الشركاء المنفذين وفي فرص تطوير أدائهم. ولذلك، من المهم تحديد الإجراءات الواجب تنفيذها عندما لا يتم إنجاز النواتج المطلوبة من قبل الشركاء المنفذين.

104 - **ويوصي المجلس بأن يضع المعهد مواعيد نهائية محددة لإنجاز تقييمات أداء الشركاء المنفذين وأن يضع إجراءات عندما لا يتم إنجاز النواتج المطلوبة من قبل الشركاء المنفذين.**

105 - وقد قبل المعهد هذه التوصية.

جيم - إحالة المعلومات من قِبل الإدارة

1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

106 - أبلغ اليونيتار بعدم وجود أي حالات شطب للنقدية والحسابات المستحقة القبض أو للخسائر في الممتلكات فيما يتعلق بعام 2023.

2 - الهبات

107 - أبلغ اليونيتار المجلسَ بعدم تسديد أي مدفوعات على سبيل الهبة في عام 2023.

3 - حالات الغش والغش المفترض

108 - وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار رقم 240)، يخطط المجلس مراجعاته لحسابات البيانات المالية على نحو يُنتظر منه بدرجة معقولة كشف الأخطاء الجوهرية والمخالفات (بما فيها تلك الناجمة عن الغش). بيد أنه ينبغي عدم الاعتماد على مراجعة الحسابات لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

(3) هذه النقطة من الوقت هي تاريخ إنجاز آخر منتج محدد في الاتفاق يجب الإبلاغ عنه.

109 - وأثناء مراجعة الحسابات، وجه المجلسُ استفساراتٍ إلى الإدارة بشأن مسؤوليتها الرقابية عن تقييم مخاطر ورود أخطاء جوهرية بسبب الغش، والعمليات القائمة من أجل تحديد مخاطر الغش والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر غش حددتها الإدارة أو وُجه انتباهها إليها. واستفسر المجلس أيضا عما إذا كان لدى الإدارة علم بأي حالة غش فعلية أو مشتبه فيها أو مزعومة.

110 - وأبلغ اليونيتار المجلسَ بعدم تسجيل أي حالات غش أو غش مفترض خلال عام 2023.

دال - شكر وتقدير

111 - يعرب المجلس عن خالص تقديره وامتنانه لإدارة اليونيتار وموظفيه على ما قدم من مساعدة وما أبدي من تعاون أثناء إجراء مراجعة الحسابات.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) دوروثي **بيريز غوتييريز**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

24 تموز/يوليه 2024

المرفق

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
1 -	2021	A/77/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 82	يوصي المجلس بأن يحسن اليونيتار مستوى الامتثال فيما يتعلق بإكمال الدورات التدريبية الإلزامية.	قال اليونيتار إنه سيتخذ إجراءات لحث الموظفين على إكمال الدورات التدريبية الإلزامية. وسيقوم اليونيتار أيضا بإدماج التدريب الإلزامي في إجراءات الإلحاق الفعلي للموظفين الجدد بالعمل.	تبين من مراجعة منصة التسجيل في الدورات التدريبية الحالية (SharePoint) والمعلومات التي قدمها اليونيتار أن نسبة عالية (حوالي 80 في المائة) من الموظفين وغير الموظفين لم يقوموا حتى تاريخ القيام بالمراجعة في آذار/مارس 2024 بإكمال دورة أو أكثر من الدورات التدريبية الإلزامية الثماني التي يفرض اليونيتار إكمالها. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية لا تزال قيد التنفيذ.		X		
2 -	2021	A/77/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 83	يوصي المجلس بأن ينفذ اليونيتار آلية للرصد والمراقبة بشأن إكمال الدورات التدريبية الإلزامية بغية التخفيف من مخاطر عدم الامتثال لالتزامات الموظفين هذه بطريقة وقائية، مما يشجع على مشاركة جميع مستويات الإدارة.	قيّم اليونيتار في الربع الثاني من عام 2023 خيارات مختلفة لإرساء حل تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك منصة جديدة طُوّرت داخلياً وحلول موجودة قيد الاستخدام في منظمات أخرى. وبناءً على ذلك، تقرر أن وحدة التعلم في نظام كوانتوم المركزي لتخطيط الموارد ستكون حلاً مناسباً لرصد إكمال جميع موظفي اليونيتار للدورات الإلزامية؛ فبما أنها متوفرة، لن تترتب عليها تكاليف تطوير وتيسير للاستخدام. ويعمل فريق نظام كوانتوم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع اليونيتار لإعداد الوحدة ودمج الدورات الإلزامية في نظام كوانتوم. وقد أُعدّت بيئة الاختبار ويجري تحميل ملفات الدورات التدريبية، ومن المتوقع إطلاق الوحدة بحلول نهاية آذار/مارس 2024.	تأكّد قيامُ اليونيتار بأنشطة متنوعة من أجل إيجاد أداة تلبي احتياجاته، حيث قيّم بدائل متنوعة؛ لكن لا يزال هذا الحل في مرحلة التقييم. ولوحظ أيضا أن اليونيتار كان بصدد صياغة تعميم داخلي بشأن الدورات التدريبية الإلزامية بهدف مواءمة الأداة الجديدة مع السياسة القائمة. وقد حقق الكيان إنجازات، إلا أن العمل لا يزال جاريا، ويُعتبر من ثم أن هذه التوصية لا تزال قيد التنفيذ.		X		
3 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 34	يوصي المجلس بأن يضع اليونيتار ضوابط فعالة لضمان الاعتراف بالنفقات التي يبلغ عنها الشركاء المنفذون وقيدها في الوقت المناسب.	تصرّف اليونيتار في هذا الصدد بإضافة إجراءات استعراض ورصد دوريين للسلف المستحقة السداد للشركاء المنفذين إلى خطة عمل وحدة المالية والميزانية اعتبارا من عام 2023. ويشكّل استعراض أرصدة الحسابات والتحقق منها وإخطار البرامج بالمنح المقدمة القديمة جزءا من أنشطة نهاية السنة التي تضطلع بها الوحدة عند استعراض حسابات البيانات المالية. وعلاوة على	تم التحقق من تنفيذ اليونيتار ضوابط فيما يتعلق بالاستعراض والرصد الدوريين للسلف المستحقة للشركاء المنفذين، مثل قيام وحدة المالية والميزانية بإرسال رسائل تذكيرية إلى المديرين المسؤولين عن الإشراف على الشركاء المنفذين فيما يخص التقارير المالية الناقصة، واستعراض أرصدة الحسابات والتحقق منها والإخطار بالمنح القديمة في إطار أنشطة نهاية السنة المتعلقة بالبيانات	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
				ذلك، ترسل الوحدة رسائل إلكترونية مخصصة إلى المديرين بشأن التقارير المتأخرة، بما في ذلك التقارير المالية للشركاء المنفذين المقدمة إلى مديري البرامج المسؤولين عن الإشراف على الشركاء المنفذين فيما يخص التقارير المالية الناقصة.	المالية، وضمان قيد جميع النفقات في الوقت المناسب. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.			
4 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 35	يوصي المجلس بأن يقوم اليونيتار بتحسين إدارة المشاريع عن طريق طلب ورصد جميع التقارير المالية المتأخرة للشركاء المنفذين وفقا لأحكام اتفاقات المنح الخاصة بهم.	تُرسِل أداة تتبع المشاريع إخطارات آلية متعددة إلى إدارات المشاريع بشأن متطلبات الإبلاغ المالي، مع إرسال نسخة من هذه الإخطارات إلى وحدة المالية والميزانية، ويشمل ذلك التصعيد بتوجيه رسالة تذكيرية بالتقارير المالية المتأخرة، وتُرسَل نسخة منها إلى المدير التنفيذي أيضا. ويرى اليونيتار أن هناك ما يكفي من ضوابط الرصد حاليا. وتكتسي الضوابط أهمية خاصة أيضا بالنظر إلى الانتقال إلى النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد. وعقب حدوث تغيير في إدارة الوحدة، أصبحت الوحدة تستخدم أداة تتبع المشاريع بانتظام. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت السلف المستحقة للشركاء المنفذين تبلغ أقل من 000 500 دولار، وعُممت قائمة على جهات الاتصال البرنامجية للتحقق من صحة الرصيد ومن أي تقارير مالية للشركاء المنفذين لا تزال معلقة و/أو غير معالجة.	يقر المجلس بالجهود التي تبذلها وحدة المالية والميزانية لاستعراض ورصد السلف المستحقة للشركاء المنفذين، وتلقي جميع التقارير المالية الناقصة من الشركاء المنفذين عن الفترة المالية الماضية. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
5 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 42	يوصي المجلس بأن يقيّم المعهد فعالية عملية الإذن المتبعة في الصندوق المتجدد لتقديم القروض وأن يكفل الوفاء بجميع الشروط المتصلة بمنح القروض قبل منح التمويل المسبق للمجالات البرنامجية.	تستعرض وحدة المالية والميزانية جميع الطلبات التي ترسلها وحدات البرامج للحصول على تمويل من الصندوق المتجدد لتقديم القروض للتأكد من امتثالها للسياسة السارية. وتقدم الوحدة توصيتها إلى المدير التنفيذي لاتخاذ قرار بمنح القرض أو عدم منحه.	في حين لوحظ أن وحدة المالية والميزانية تستعرض طلبات الحصول على قروض، وُقف على حالات مُنحت فيها قروض لبرامج دون أن يكون الحد الأدنى المطلوب من سداد القرض السابق وهو 75 في المائة قد سُدِّد. وتبين أيضا أن الوحدة لم تقدم توصية إلى المدير التنفيذي بشأن طلبات للحصول على قروض في بعض الحالات التي لم تكن فيها نسبة 75 في المائة المطلوبة قد سُدِّدت. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية لم تُنفّذ.				X

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
6 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 43	يوصي المجلس بأن يكفل المعهد إعادة جميع أموال الصندوق المتجدد لتقديم القروض وفقا للأحكام المنصوص عليها في الوثيقة AC/UNITAR/2016/12.	تقوم وحدة المالية والميزانية باستعراض دوري للصندوق المتجدد لتقديم القروض من خلال استخلاص تقرير عن القروض المستحقة حسب كل مشروع وسبب عدم تسديد قروض قديمة منحها الصندوق المتجدد.	راجع المجلس جميع القروض الممنوحة لمشاريع مختلف البرامج خلال عام 2023 وقارنها بالمدفوعات المسددة للصندوق المتجدد حتى يوم إجراء مراجعته، وخلص إلى أن 9 قروض (47 في المائة) من القروض المسجلة البالغ عددها 19 قرضاً كانت عليها مدفوعات مستحقة السداد لأكثر من 90 يوماً. وكان متوسط عدد الأيام التي مرت على أجل سداد تلك المدفوعات المستحقة يبلغ 267 يومًا. ولذلك، وبغض النظر عن قيام وحدة المالية والميزانية باستعراضات دورية للصندوق المتجدد لتقديم القروض، يُعتبر أن هذه التوصية لا تزال قيد التنفيذ.			X	
7 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 59	يوصي المجلس بأن ينشئ المعهد في النظام المركزي لتخطيط الموارد الاعتمادات الموافق عليها للميزانية البرنامجية من أجل مراقبة ورصد المخصصات والالتزامات والحدود القصوى التي اعتمدها مجلس الأمناء.	لا يمكن للمعهد أن يقبل هذه التوصية لأنه لن يتمكن من تنفيذها بالكامل في ظل الكيفية التي يموَّل بها. ففي حين يقوم المعهد فعليا بوضع ميزانية للصناديق العامة من أجل الإدارة التنفيذية، والدعم الوظيفي، ومصروفات التشغيل المؤسسية، وغير ذلك من نفقات التشغيل المباشرة في النظام المركزي لتخطيط الموارد، وفقا لنموذج أعمال المعهد الذي هو نموذج يقوم بالكامل على المشاريع، لا توجد ميزانية مقررة ولا اعتمادات مخصصة ولا أموال مرصودة على المستوى المؤسسي. وفي غياب ميزانية مقررة، لا يسحب المعهد أي أموال من أي ميزانية قائمة. ويوافق مجلس أمناء المعهد على الميزانية المتوقعة التي تُعدّ على أساس الاتفاقات الموقّعة ومقترحات المشاريع التي يُتوقع أن تتحقق. ويقوم مديرو البرامج بجمع الأموال مباشرة، وهم مسؤولون مسؤولية كاملة عن جمع الأموال في وحداتهم البرنامجية. ويتم تخصيص الأموال على مستوى المشاريع، وفقا لميزانية المشروع المتفق عليها مع الجهة المانحة، ويتم بيان ذلك في الاتفاق. ولا يمكن للمديرين إنفاق أموال تفوق ما يمكنهم جمعه. وللتخفيف من المخاطر الكامنة في نموذج أعمال المعهد، عُدِّل دفتر الأستاذ الخاص بالمعهد ليكون قائما على النقدية بدلا من المخصصات.	يرى المجلس أن الطريقة المتبعة في إدارة وتخصيص الميزانيات البرنامجية التي يوافق عليها مجلس الأمناء لا تتماشى مع المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولا تتسق مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فالاعتمادات المخصصة ينبغي أن تكون متاحة لتنفيذ الالتزامات خلال فترة الميزانية. ومن دواعي القلق أيضا أن عدم إيراد مخصصات الميزانية البرنامجية التي يعتمدها مجلس الأمناء في نظام كوانتوم قد يؤثر في فعالية إشراف المعهد ورصده ومراقبته لاعتمادات الميزانية البرنامجية وحدودها القصوى والتزاماتها على الصعيد العالمي، وقد يعيق الوفاء بدور وغرض الميزانية البرنامجية التي يعتمدها مجلس الأمناء ونجاعة هذه الأداة الإدارية في عمليات صنع القرار الاستراتيجي. ومن ثَمّ، يُعتبر أن هذه التوصية لم تُنفَّذ.				X

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
				ويستخدم المعهد حاليا فترات ميزانية مفتوحة لزيادة أوجه الكفاءة وتقليل الحاجة إلى إجراء تنقيحات ضخمة للميزانية في أثناء فترة الميزانية ونهاية السنة.					
8 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 60	يوصي المجلس بأن يقوم المعهد بتحليل فروق الميزانية البرنامجية والمتغيرات التي تنشأ عنها هذه الفروق، بما يحسن عملية صياغة الميزانية.	دُرست فروق الميزانية وثُوقشت لتحسين إعداد ميزانية فترة السنتين 2024-2025. وأرسل المدير التنفيذي تعليمات إلى مديري البرامج.	تبين من مراجعة الوثائق التي قدمها المعهد فيما يتعلق بإعداد ميزانية فترة السنتين 2024-2025 أن هذه الوثائق لا تمثل تحليلاً فعلياً للفروق في الميزانية البرنامجية والمسائل الكامنة وراء بروز هذه الفروق. بل تُعتبر وثائق تدخل ضمن العملية العادية لصياغة ميزانية فترة السنتين القادمة. كما تفتقر الوثائق المقدمة إلى عناصر تحليلية عديدة ومهمة، مثل تحديد الاتجاهات والنتائج والاستنتاجات وإشارات واضحة لسبل تحسين الفروق الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن المعهد لفترة السنتين 2024-2025، يتفق المجلس مع التقييم الذي خرجت به اللجنة ومفاده أن من بالغ لأهمية أن يعزز المعهد الافتراضات التي تقوم عليها ميزانيته. ومن ثم، يُعتبر أن هذه التوصية لا تزال قيد التنفيذ.		X		
9 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 72	يوصي المجلس بأن يجري المعهد تقييما للبرامج المتصلة بالتعلم، بهدف تكوين فهم أفضل للعوامل المساعدة على الإنجاز والإجراءات التي يمكن اتخاذها لزيادة تحسين المعدلات العامة للحصول على شهادات الإتمام في المستقبل.	بدأت عملية التقييم في الربع الأخير من عام 2023، حيث نوقش الإطار المرجعي وجمع البيانات مع المجلس الاستشاري للتقييم، وتم التشاور مع الإدارة. ووردت التعليقات على مشروع التقرير، وعقدت جلسة إحاطة بالنتائج في 12 آذار/مارس 2024. وأُنجز التقييم لشهادات إتمام فعاليات التعلم وصدر في 22 آذار/مارس 2024.	راجع المجلس التقييم الذي قدمه المعهد، ويقر بالتحليل المستفيض الذي أجراه المعهد للمسائل المتصلة بتحسين فهم العوامل المساعدة على إتمام فعاليات التعلم والإجراءات التي يمكن اتخاذها لزيادة تحسين المعدلات العامة للحصول على شهادات الإتمام. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X			
10 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 73	يوصي المجلس بأن يضع المعهد هدفا واقعيا لمعدلات الحصول على شهادات الإتمام لعام 2023 استنادا إلى العمل المنجز وأن يقيس الأداء بهدف رفع المعدلات في المستقبل.	قُدم عرضٌ في اجتماع الإدارة الذي عُقد في 31 آب/أغسطس 2023. واتُّفق بعد المناقشات على تحديد مؤشرات الأداء الأساسية المستهدفة على أساس نتائج التقييم. وقدمت الإدارة إحاطة إلى مجلس الأمناء في دورته الرابعة والستين التي عقدت في تشرين	راجع المجلس المعلومات التي قدمها المعهد بشأن تحديد معدلات مستهدفة واقعية للحصول على شهادات الإتمام، ويقر المجلس بأن المعهد وضع مؤشرات أداء أساسية فيما يتعلق بمعدلات الحصول على شهادات الإتمام بعد إنجاز التقييم المناسب وإجراء المناقشات بين الأطراف المعنية.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
				الثاني/نوفمبر 2023، وأحاط مجلس الأمناء علماً بمؤشرات الأداء الأساسية الجديدة، بما في ذلك معدلات الحصول على شهادات الإتمام. وبعد عرض نتائج المناقشات بشأن تقييم شهادات الإتمام، اقترح المدير التنفيذي مؤشرات الأداء المستهدفة لعام 2024.	ومن ثمَّ، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.			
11 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 88	يوصي المجلس بأن يجري المعهد تحليلا لجميع النتائج التي لم يتسن قياسها خلال فترات السنتين السابقة والتي أدرجت في فترة السنتين 2022-2023 بغرض فهم أسباب عدم قياسها ووضع استراتيجيات لضمان قياسها بحلول نهاية عام 2023.	أجرى المعهد تحليلا لمجالات النتائج (النتائج) التي لم يتم قياسها في فترتي السنتين 2018-2019 و 2020-2021. ويلاحظ المعهد أن بعض مجالات النتائج التي لم يتم قياسها في فترة السنتين 2018-2019 لم يتم أيضا قياسها في فترة السنتين 2020-2021. ومن أسباب عدم القياس انعدامُ وسائل للتحقق من مؤشر النتائج الذي حُدد عند تحديد مواصفات المؤشر، وعدمُ الاهتمام برصد النتائج على مستوى الوحدات البرنامجية والوظيفية، وحدوث تغييرات في ملاك موظفي وحدة واحدة تُمثل غالبية النتائج غير المقاسة في تقرير الفترة 2020-2021. وقد عممت الإدارة متطلبات قياس النتائج لنهاية فترة السنتين 2022-2023 لضمان استعداد الوحدات البرنامجية والوظيفية لهذه العملية.	تأكّد إجراء المعهد تحليلا للعوامل التي تسهم في عدم قياس النتائج وتسهم من ثم في التوصيات الصادرة تبعا لذلك بهدف تعزيز عمليات الإبلاغ عن الأداء من خلال وثيقته المتعلقة بتحليل مجالات النتائج غير المقاسة في التقارير عن أداء البرامج وهي وثيقة أعدتها وحدة التخطيط ورصد الأداء والتقييم. ومن ثمَّ، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
12 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 89	يوصي المجلس بأن يكفل المعهد قياس جميع النتائج المبينة في عناصر النتائج المحددة الخاصة به في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2022-2023.	خلال الربع الثالث من عام 2023، أُخطرت الوحدات البرنامجية والوظيفية بمتطلبات سياسة قياس الأداء التي سينفذها المعهد بصدد دورة السنتين الحالية وتقرير الأداء للفترة 2022-2023 خلال النصف الأول من عام 2024. ولا تزال العملية جارية، ومن المقرر تقديم التقرير إلى مجلس الأمناء في دورته التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وفي حين لم يصدر التقرير بعد، أنجزت معظم الوحدات البرنامجية والوظيفية عمليات إعداد التقارير الخاصة بها. إلا أن بعض عمليات إعداد التقارير لا تزال جارية بسبب تضارب الأولويات.	لا تزال العملية جارية، ومن المقرر تقديم التقرير النهائي إلى مجلس الأمناء في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وقد قُدمت بعض التقارير، بينما لا تزال تقارير أخرى قيد الإعداد بسبب تضارب الأولويات. ويخلص المجلس إلى أنه يلزم بذل جهود لضمان قياس النتائج المقررة لفترة السنتين 2022-2023. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية لا تزال قيد التنفيذ.		X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تُنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
13 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 100	يوصي المجلس بأن يستأنف المعهد في أقرب وقت ممكن عملية الاستعراض الخاصة بوحدة المالية والميزانية وفقا لما تقتضيه السياسات المتصلة بـ "المنح المستلمة" و "المنح المقدمة".	استأنفت وحدة المالية والميزانية استعراض اتفاقات المنح المستلمة والمنح المقدمة بعد تعيين الرئيس الجديد لشؤون المالية والميزانية.	تم التحقق من استئناف المعهد عملية استعراض وحدة المالية والميزانية للاتفاقات وفقا للأحكام المبينة في السياسات المتصلة بـ "المنح المستلمة" و "المنح المقدمة". ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
14 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 101	يوصي المجلس بأن يضع المعهد خطة رسمية لتعاقب الموظفين، بهدف تيسير عملية الانتقال أو التقليل إلى أدنى حد من حالات الانقطاع في حالة مغادرة الموظفين بشكل غير متوقع.	سيعمل المعهد على وضع وتنفيذ استراتيجية متعلقة بتعاقب الموظفين على المستوى المؤسسي بحلول الربع الثالث من عام 2024.	لم يُلاحظ اتخاذ إجراءات أو إحراز تقدم فيما يتعلق بوضع خطة رسمية لتعاقب الموظفين، ومن ثم يعتبر المجلس أن هذه التوصية لم تُنفذ.			X	
15 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 113	يوصي المجلس بأن يضع المعهد تعاريف واضحة وتوجيهات شاملة بشأن التوقيت الذي ينبغي عنده تطبيق نشاط الضمان على النفقات التي يبلغ عنها الشركاء المنفذون، بما يشمل العتبة المحددة عند 000 200 دولار ولكن دون الاقتصار عليها، إلى جانب وضع معايير محددة بشأن مسألة متى يتعين تنفيذ الأنشطة داخليا أو خارجيا، ومبادئ توجيهية واضحة لموظفيه لأداء أنشطة الضمان بشكل صحيح عند الانطباق.	شرع اليونيتار في العمل على وضع تعاريف واضحة وتوجيهات ومعايير بشأن أنشطة الضمان، مع مراعاة خصوصيات المِنَح التي يقدمها المعهد إلى الشركاء المنفذين وهيكله التنظيمي القائم في المقر، والاستفادة من أفضل الممارسات المستمدة من منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وقد نوقشت نتائج هذا العمل مع الإدارة، ثم عُرضت على مجلس الأمناء الذي أقرها.	تأكّد استنادا إلى المراجعة التي قام بها المجلس أن المعهد وضع رسميا توجيهات محددة بشأن أنشطة الضمان، وهي توفر تعاريف واضحة ومعايير محددة بشأن مسألة متى يتعين تنفيذ أنشطة الضمان ومتى ينبغي تطبيقها على النفقات التي يبلغ عنها الشركاء المنفذون. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
16 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 114	يوصي المجلس بأن يحدد المعهد جدولا زمنيا لأنشطة توفير الضمانات يسمح باستعراض الشركاء المنفذين في غضون إطار زمني معقول.	تفرض المبادئ التوجيهية بشأن أنشطة الضمان المتعلقة بالمنح الممنوحة للشركاء المنفذين أن يحدد جدول زمني لأنشطة الضمان بحلول نهاية الربع الأول من العام.	لوحظ أن المعهد أدرج في مبادئه التوجيهية أحكاما بخصوص خطة الضمان السنوية. وتماشياً مع ذلك، حدد المعهد أيضاً جدولاً زمنياً لخطة الضمان وأتاح لجميع موظفيه الاطلاع عليه من خلال الشبكة الداخلية لوحدة الشراكات والرقابة على المنح. وتأكد للمجلسِ أيضا أن الجدول الزمني حُدِّد بوضوح وأن أنشطة الضمان الأولى إما قيد التنفيذ أو نُفذت. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
17 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 129	يوصي المجلس بأن ينشئ المعهد آلية مراقبة لضمان توافق طبيعة التعيينات المؤقتة ومدتها مع أحكام التعميم الإداري AC/UNITAR/2022/10.	عززت شعبة العمليات في المعهد آليتها المعنية بالمراقبة امتثالا لأحكام التعميم الإداري AC/UNITAR/2022/10. وتمت توعية مديري البرامج والشعب بأهمية الامتثال لهذه الوثيقة السياساتية.	تأكّد استنادا إلى المراجعة التي قام بها المجلس أن المعهد اتخذ تدابير لتحسين إدارة مدة التعيينات المؤقتة، وكانت حالتها في عام 2023 متماشية مع أحكام التعميم الإداري AC/UNITAR/2022/10. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
18 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 130	يوصي المجلس بأن يقيّم المعهد السبب الجذري لارتفاع النسبة المئوية لعمليات التمديد الاستثنائية الممنوحة وأن يتخذ الخطوات اللازمة لتخفيضها.	حللت شعبة العمليات في البعثة السبب الجذري لارتفاع النسبة المئوية لحالات الاستثناء، واتخذت على أساس التحليل الذي قامت به تدابير للحد من حالات الاستثناء في عام 2023.	تأكّد من مراجعة وضعية جميع الموظفين المعينين تعيينات مؤقتة أن المعهد قام بتحسينات من خلال خفض النسبة المئوية العالية لعمليات التمديد الاستثنائية الممنوحة لهؤلاء الموظفين خلال عام 2023. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X			
19 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 142	يوصي المجلس بأن يستعرض اليونيتار تصميم العملية المتصلة بالإذن بالعمل عن بعد وتسجيله وأن يضع إجراءات رقابة فعالة لكي يتسنى رصدها.	تخطط شعبة العمليات في اليونيتار لوضع حل من حلول تكنولوجيا المعلومات يسمح بمعالجة طلبات ترتيبات العمل المرنة والموافقة عليها وتسجيلها ومراقبتها ورصدها، بما في ذلك الإذن بالعمل عن بُعد.	بما أن تحسين العملية المتصلة بالإذنِ بالعمل عن بُعد وتسجيلِه سيتم عن طريق حل جديد من حلول تكنولوجيا المعلومات يخطط اليونيتار لوضعه في المستقبل، وفي ضوء الأدلة التي قدمها اليونيتار إثباتا لأقواله وللمناقشات والخطط في هذا الصدد، فإن هذه التوصية تُعتبر قيد التنفيذ.		X		
20 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 143	يوصي المجلس بأن يقوم اليونيتار باستعراض وتحديث ترتيبات العمل المرنة الحالية – سياسة التوازن بين العمل والحياة الشخصية، مع إيلاء اعتبار خاص للفجوة بين الممارسة المتبعة في المعهد وعدم وجود مبادئ توجيهية بشأن مراكز العمل.	صيغت وثيقة سياساتية في هذا الصدد وعممت على المديرين في اليونيتار للتشاور بشأنها. يُستهدف القيام بالتنفيذ في الربع الأول من عام 2024.	يقر المجلس بالجهود التي يبذلها اليونيتار لإعداد تعميم إداري جديد بشأن ترتيبات العمل المرنة. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لا تزال في مرحلة الصياغة وأن من الضروري إجراء محادثات داخلية للتوصل إلى اتفاقات بين المعنيين بهدف تحسينها ووضعها في صيغتها النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن اليونيتار يعتزم تنفيذ حل جديد من حلول تكنولوجيا المعلومات ستضعُه شعبة العمليات لمراقبة ترتيبات العمل المرنة. وسيتيح هذا الحل، الذي يجب أن يكون متماشيا مع هذه السياسة الجديدة، معالجة طلبات ترتيبات العمل المرنة والموافقة عليها وتسجيلها ورصدها. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية لا تزال قيد التنفيذ.			X		
21 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 154	يوصي المجلس بأن يُحدِّث المعهد "السياسة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" الخاصة به، وأن يدرج في تحليله أهدافا محددة وهامشا محددا لتكافؤ الجنسين، بهدف تحقيق استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة.	حُدثت السياسة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (AC/UNITAR/2016/09) وصدرت بصيغتها الجديدة (AC/UNITAR/2024/01).	راجع المجلس السياسة المحدّثة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (للفترة 2024-2028)، وتحقق من تضمُّنها الغايات والإجراءات المحددة التي ينبغي أن ينفذها المعهد لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن توخيها المراعاة المنهجية للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في أولويات المعهد وبرامجه ووظائفه. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تُنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
22 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 166	يوصي المجلس بأن يمتثل اليونيتار للمعايير المتعلقة بالرسوم بموجب السياسة الحالية للمركز الدولي لتدريب السلطات والقادة عند دخوله في اتفاقات شراكة مع مراكز دولية لتدريب السلطات والقادة، أو أن يقوم بتحديث اللوائح وإضفاء الطابع الرسمي عليها إذا كان هناك ضرورة لوضع معايير محددة للرسوم.	حدّث اليونيتار التعميم الإداري القائم الذي صدر أول مرة في عام 2015. وفي صيغة التعميم المحدّثة، تُعفى المنظمات المضيفة للمراكز الدولية لتدريب السلطات والقادة التي تقع في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من دفع رسوم الانتساب السنوية إلى اليونيتار.	تأكّد تضمُّن صيغة التعميم المحدثة التي أصدرها اليونيتار معايير محددة لرسوم مراكز التدريب الدولية للسلطات والقادة. وبالإضافة إلى ذلك، تحقق المجلس، عند مراجعته جميع الاتفاقات المبرمة بين اليونيتار ومراكز التدريب الدولية للسلطات والقادة، من امتثالها جميعاً للمعايير المحددة في السياسة الجديدة. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
23 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 167	يوصي المجلس بأن يقوم اليونيتار بتقييد إيرادات رسوم الانتساب في الفترة الصحيحة، وتحصيل رسوم الانتساب السنوية لكل مركز من المراكز الدولية لتدريب السلطات والقادة، وتقييم الإجراءات التي يتعين اتخاذها بشأن الرسوم غير المسددة.	يتم اعتبارا من عام 2023 تقييد رسوم الانتساب لكل مركز من المراكز الدولية لتدريب السلطات والقادة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بمجرد توقيع الاتفاق مع المركز. وأُدرج استعراضٌ ورصدٌ للرسوم غير المسددة في خطة عمل وحدة المالية والميزانية لعام 2023.	التزم اليونيتار بتقييد رسوم الانتساب لكل مركز من المراكز الدولية لتدريب السلطات والقادة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ورصد الرسوم في انتظار تحصيلها، غير أنه تبين من المراجعة الحالية وجود تناقضات في تقييد الإيرادات وتحصيل الرسوم المستحقة لعام 2023. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية لم تُنفّذ.		X	
24 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 168	يوصي المجلس بأن يظل اليونيتار يعمل في حدود مسؤولياته، وألا يخصص أموالا لأنشطة مراكز التدريب.	يود اليونيتار أن يشير إلى أن الحالات التي حددت كانت فريدة من نوعها وتمت الموافقة عليها في ظروف استثنائية، ولم يقدم اليونيتار أي إعانات خلال عام 2023 لأي مراكز دولية لتدريب السلطات والقادة.	تبين من المراجعة أن جميع المراكز الدولية الجديدة لتدريب السلطات والقادة المتعاملة مع اليونيتار خلال عام 2023 أبرمت اتفاقات مالية دون أن يمنح اليونيتار أي أموال لإنشائها أو لأنشطتها. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
25 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 169	يوصي المجلس بأن يحتفظ اليونيتار دائما باتفاقات موقعة على النحو الواجب وسارية المفعول مع مؤسسات البلد المضيف في جميع المراكز الدولية لتدريب السلطات والقادة.	يؤكد اليونيتار أن جميع الاتفاقات مع المراكز الدولية لتدريب السلطات والقادة قد تم توقيعها والتصديق عليها على النحو الواجب من جانب جميع المؤسسات المضيفة.	تأكد للمجلس من خلال مراجعته أنه كان لدى اليونيتار في عام 2023 اتفاقات موقعة على النحو الواجب وسارية المفعول مع جميع مراكز التدريب الدولية للسلطات والقادة المتعاملة معه. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
26 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 177	يوصي المجلس بأن يقوم اليونيتار باستعراض وتحديث وإكمال جميع البيانات المرتبطة بالممتلكات المعمرة في أداة الجرد لليونيتار.	سيقوم اليونيتار بتحديث وإكمال البيانات المرتبطة بالممتلكات المعمرة المشتراة بعد عام 2018 في أداة الجرد، وفقا للتفويض الحالي للسلطة الممنوح للمديرين لإنشاء سجلات مراقبة الممتلكات والمخزون وتعهدها وتحديثها. وفيما يتعلق بالممتلكات المشتراة قبل عام 2018، وجد اليونيتار أنه من غير الممكن استكمال المعلومات المفقودة بسبب عدم توفر مستندات الممتلكات القديمة. وسيستعرض اليونيتار أيضا المجالات المطلوبة في أداة الجرد لضمان المساءلة والكفاءة اللازمتين في إنشاء سجلات الجرد ورصدها.	تأكد للمجلس من خلال تحليله لأداة الجرد وتفحّصه للمستندات التي أرسلها المعهد أنه أجرى عملية ضبط للمعلومات الحالية من خلال تصحيح النتائج السابقة، وأنه أجرى عملية جرد خلال عام 2023. لكن لم يُتحقق بعد من حالة 10 قطع من المعدات، ولم يتسن تحديد مكان 9 ممتلكات أخرى، فتعذر خضوعها لعملية التحقق. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية لا تزال قيد التنفيذ.		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق			
						نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تُنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
27 -	2022	A/78/5/Add.5، الفصل الثاني، الفقرة 178	يوصي المجلس بأن يتخذ اليونيتار تدابير تكفل التسجيل السليم وتحديث البيانات في أداة الجرد، وأن ينفذ تلك التدابير لمراقبة عملية إدارة الممتلكات ورصدها.	اتخذ اليونيتار إجراءات لتسجيل البيانات وتحديثها في أداة الجرد واستخدام البيانات لمراقبة عملية إدارة الممتلكات ورصدها بحلول نهاية عام 2023.	يقر المجلس بالتقدم الذي أحرزه اليونيتار في تنفيذ هذه التوصية من خلال أنشطة متنوعة تهدف إلى تحسين عمليات رصد ومراقبة مخزون معدات تكنولوجيا المعلومات المملوكة له. ولوحظ في المقابل، استناداً إلى الوقائع والمعلومات الأساسية المجمعة، أن هذه الأنشطة لم تكن كافية للإبقاء على جرد المعدات محدّثا في الأداة المخصصة لهذا الغرض، فلا تزال هناك معدات تتطلب التحقق وتعذر العثور على بعض منها. ومن ثم، يُعتبر أن هذه التوصية لا تزال قيد التنفيذ.		X		
مجموع عدد التوصيات					**27**	**14**	**9**	**4**	**-**
النسبة المئوية من مجموع عدد التوصيات					**100**	**52**	**33**	**15**	**-**

الفصل الثالث

تصديق البيانات المالية

رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2024 موجهة من الأمين العام المساعد، المراقب المالي، إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أُعدّت البيانات المالية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقا للبند 6-1 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

ويرد موجز السياسات المحاسبية الهامة المطبَّقة في إعداد هذه البيانات في شكل ملاحظات على البيانات المالية. وتوفر الملاحظات معلومات إضافية وإيضاحات بشأن الأنشطة المالية التي اضطلع بها المعهد خلال الفترة المشمولة بهذه البيانات والتي يتولى الأمين العام المسؤولية الإدارية عنها.

وأصدّق على صحة البيانات المالية المرفقة الخاصة بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمرقّمة من البيان الأول إلى الخامس، من جميع الجوانب الجوهرية.

(توقيع) شاندراموليي **راماناثان**
الأمين العام المساعد
المراقب المالي

الفصل الرابع

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

ألف - مقدمة

1 - يتشرف المدير التنفيذي بتقديم التقرير المالي عن البيانات المالية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (المعهد) عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

2 - وأعد هذا التقرير بحيث يُقرأ بالاقتران مع البيانات المالية للمعهد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويقدم التقرير لمحة عامة عن وضع المعهد وأدائه، مع إبراز الاتجاهات والتحركات ذات الشأن. ويقدم مرفق هذا التقرير معلومات تكميلية يتعين إبلاغ مجلس مراجعي الحسابات بها بموجب النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

3 - والمعهد هو ذراع مخصصة للتدريب تابعة للأمم المتحدة. وبهدف تعزيز فعالية الأمم المتحدة، أسندت إلى المعهد مهمة تنمية قدرات الأفراد والمؤسسات والمنظمات في البلدان وسائر الجهات صاحبة المصلحة في الأمم المتحدة بواسطة حلول عالية الجودة للتعلم وما يتصل به من منتجات وخدمات معرفية لتحسين عملية اتخاذ القرار ودعم اتخاذ الإجراءات على الصعيد القطري من أجل التغلب على التحديات العالمية. وينظم الإطار الاستراتيجي برامج المعهد في إطار ركائز السلام والسكان وكوكب الأرض والازدهار لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالإضافة إلى ركيزة تعكس تبادل المعارف وتتضمن التنفيذ الاستراتيجي لخطة عام 2030 وتحليل الصور الساتلية لاتخاذ القرارات بناء على الأدلة فضلا عن الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

4 - وفي حين تسهم الميزانية البرنامجية المنقحة للمعهد لفترة السنتين 2022-2023 في تحقيق 13 هدفا من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فإن معظم مجالات النتائج تتماشى مع الأهداف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، و 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و 12 (أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة). ويبين الشكل الأول من الفصل الرابع النسبة المقابلة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية الخمسة من ميزانية عام 2023.

الشكل الأول من الفصل الرابع

الميزانية البرنامجية لعام 2023 حسب الهدف الاستراتيجي

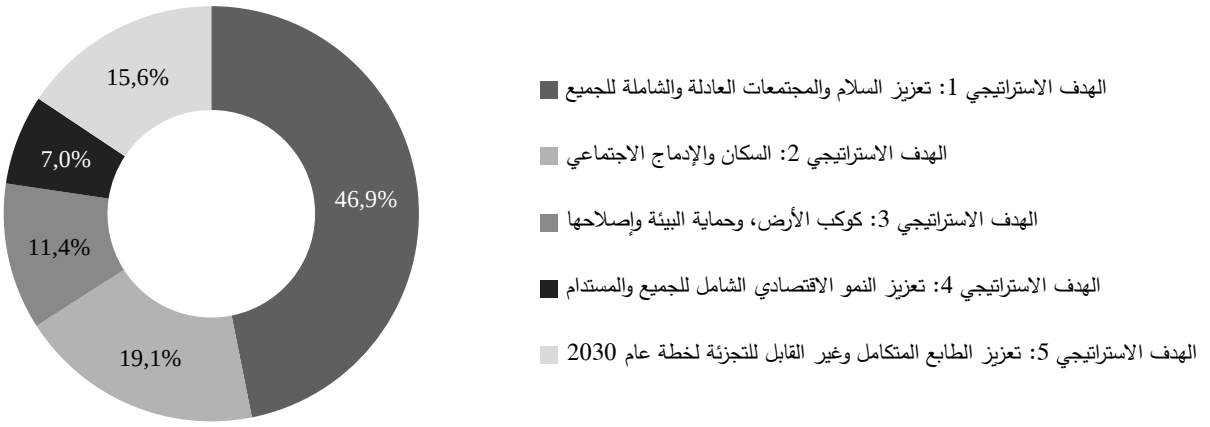

5 - وخلال عام 2023، أحرز المعهد تقدما صوب تحقيق أهدافه من خلال توفير خدمات التدريب والتعلم وتبادل المعارف لصالح 785 544 من المستفيدين (مما يمثل زيادة قدرها 39,2 في المائة عن العدد المسجل في عام 2022، وهو 339 391 مستفيدا) وأعلى عدد سُجِّل لمجموع المستفيدين في تاريخ المعهد[4]. وعلى النحو المبين في الشكل الثاني من الفصل الرابع، كان 87,2 في المائة من المستفيدين مرتبطين ببرامج تتصل بالأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالسكان وكوكب الأرض (الأهداف 1 إلى 3). وشارك ما مجموعه 73,6 في المائة من المستفيدين من المعهد في أنشطة ذات نتائج تعلم محددة في عام 2023. وازداد عدد هؤلاء المستفيدين بنسبة قدرها 44,2 في المائة، من 017 278 في عام 2022 إلى 985 400 في عام 2023. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى استمرار تقديم دورة التعلم الإلكتروني التمهيدية بشأن تغير المناخ والدورات المتخصصة المتصلة بالمناخ، التي نُظّمت بالاشتراك مع وكالات شراكة الأمم المتحدة الموحدة للتعلم في مجال تغير المناخ.

الشكل الثاني من الفصل الرابع

المستفيدون حسب الهدف الاستراتيجي/الركيزة الاستراتيجية

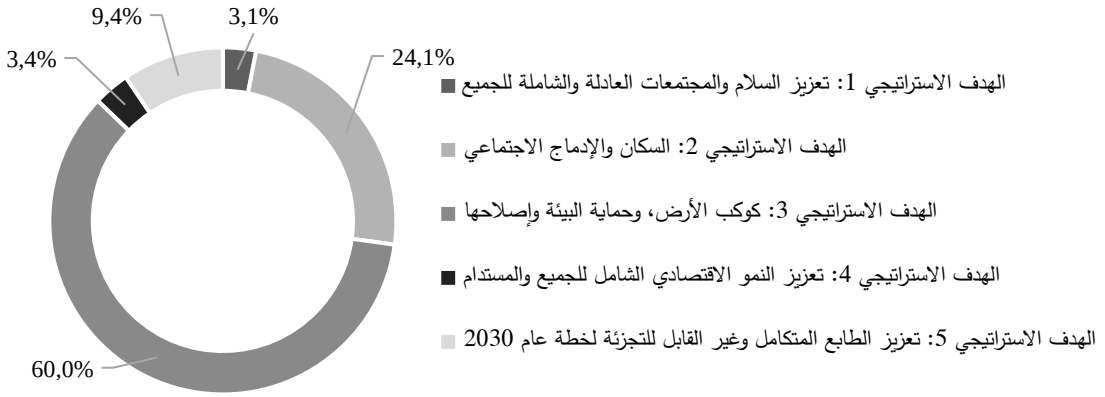

6 - وقد أُنتجت مخرجات عام 2023 بميزانية منقحة قدرها 43,408 مليون دولار (2022: 39,904 مليون دولار) ونفقات فعلية قدرها 48,550 مليون دولار (2022: 41,937 مليون دولار) على أساس الميزانية، ومن خلال تنفيذ 473 1 نشاطا (2022: 383 1 نشاطا). وفي عام 2023، حافظ المعهد إلى حد بعيد على نسبة الذكور إلى الإناث لعامي 2021 و 2022، حيث بلغت نسبة الذكور إلى الإناث بين المستفيدين من التعلم 54:45 (وأشارت نسبة 1,3 في المائة إلى أنها تنتمي إلى فئة "آخرون"[5]) (2022: 55:43 و 2,1 في المائة من فئة "آخرون"[2]).

7 - ويقدم المعهد خدماته لمجموعة واسعة النطاق من الجهات المستفيدة، إذ ينتمي 11,3 في المائة من المستفيدين من أنشطة التعلم (2022: 6,4 في المائة) إلى الحكومات؛ و 57,1 في المائة (2022: 53,9 في المائة) إلى القطاعات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ودوائر الأعمال؛ و 4,8 في المائة (2022: 2,8 في المائة) إلى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى؛ و 26,8 في المائة (2022: 36,9 في المائة) إلى قطاعات أخرى.

(4) يُبلَّغ عن إحصاءات المستفيدين على أساس المشاركة في أنشطة المعهد، ولا تمثل هذه الإحصاءات فئة فريدة من المستفيدين.

(5) قد تتمثل فئة "آخرون" في أشخاص لا يدخلون ضمن التصنيف الثنائي الجنسي أو لم يحددوا نوع جنسهم.

8 - ويستخدم المعهد استراتيجية قوية في مجال الشراكات من أجل تقديم تدريب عالي الجودة، حيث يجمع بين الخبرة الفنية لكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى وخبرته الخاصة في مجال البرمجة وتصميم البرامج التعليمية وتعليم الكبار. وقد شارك حوالي 91,7 في المائة من المستفيدين في أنشطة تعلم في إطار شراكات. وشملت هذه الجهات منظمات متنوعة، منها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية، ومعاهد تدريب وطنية، ومؤسسات، وجامعات، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص.

باء - لمحة عامة عن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

9 - تَعرض البيانات المالية الأول والثاني والثالث والرابع والخامس النتائج المالية لأنشطة المعهد ومركزه المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتوضح الملاحظات على البيانات المالية سياسات المعهد في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي، وتقدم معلومات إضافية عن كل مبلغ من المبالغ الواردة في البيانات.

المركز المالي

الأصول

10 - يُبلغ المعهد عن نقصان في مجموع الأصول بمبلغ قدره (1,179) مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو نقصان من الرصيد البالغ 76,919 مليون دولار المبلغ عنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى الرصيد الحالي البالغ 75,740 مليون دولار. ويبيّن الشكل الثالث من الفصل الرابع هيكل أصول المعهد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الشكل الثالث من الفصل الرابع

مجموع الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

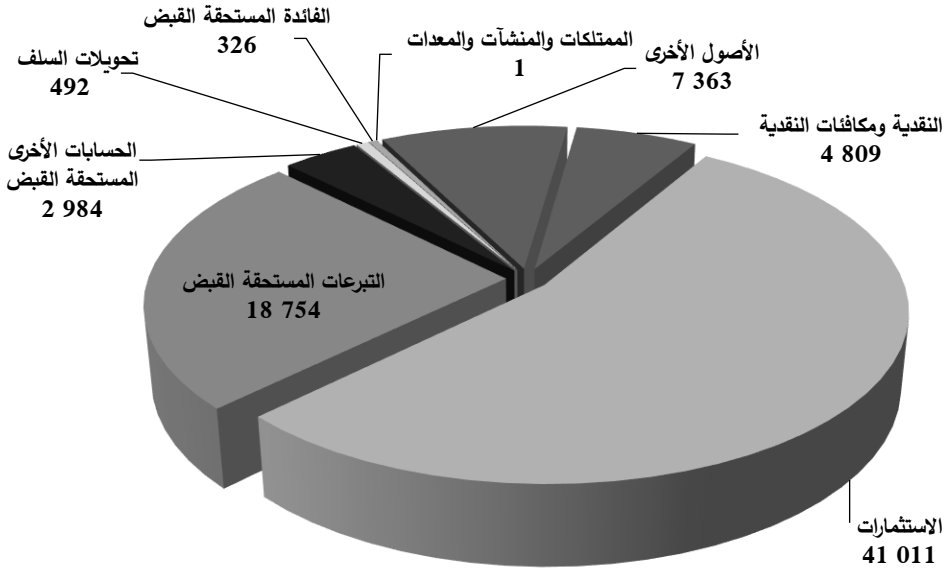

11 - وعلى النحو المبين في الشكل الثالث من الفصل الرابع، كانت أصول المعهد تتألف إلى بشكل رئيسي من استثمارات مبلغ عنها بقيمة 41,011 مليون دولار، أو 54,1 في المائة (2022: 40,924 مليون دولار، أو 53,2 في المائة)، وتبرعات مستحقة القبض من الجهات المانحة بقيمة 18,754 مليون دولار، أو 24,8 في المائة (2022: 18,280 مليون دولار، أو 23,8 في المائة)، ونقدية ومكافئات نقدية بلغ مجموعها 4,809 ملايين دولار، أو 6,3 في المائة (2022: 9,516 ملايين دولار، أو 12,4 في المائة). أما النسبة المتبقية فقد تألفت من 14,8 في المائة (2022: 10,6 في المائة) على شكل سُلف محوّلة إلى الجهات الشريكة المنفذة بقيمة 0,492 مليون دولار (2022: 0,361 مليون دولار)، وحسابات أخرى مستحقة القبض بقيمة 2,984 مليون دولار (2022: 1,417 مليون دولار)، وفوائد مستحقة القبض بقيمة 0,326 مليون دولار (2022: 0,187 مليون دولار)، وأصول أخرى بقيمة 7,363 ملايين دولار (2022: 6,233 ملايين دولار)، وممتلكات ومنشآت ومعدات بقيمة 0,001 مليون دولار (2022: 0,001 مليون دولار).

12 - وبلغت النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 مبلغا قدره 45,820 مليون دولار (2022: 50,440 مليون دولار)، يتألف من مبلغ قدره 41,011 مليون دولار (2022: 40,924 مليون دولار) مستثمر في سندات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ومبلغ قدره 4,809 ملايين دولار في شكل نقدية ومكافئات نقدية معظمها في صناديق أسواق النقد (2022: 9,516 ملايين دولار). وشهد إجمالي رصيد النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات انخفاضا قدره (4,620) ملايين دولار (9,2 في المائة) مقارنة بالرصيد المحتفظ به في نهاية عام 2022.

13 - ومن مجموع التبرعات والحسابات الأخرى البالغة قيمتها 21,738 مليون دولار التي كانت مستحقة القبض في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، من المتوقع استلام مبلغ قدره 19,029 مليون دولار في عام 2024، أما الرصيد الباقي الذي تبلغ قيمته 2,709 مليون دولار فمن المتوقع استلامه بعد عام 2024. وتشمل المبالغ المستحقة القبض المذكورة أعلاه مبلغ 3,199 ملايين دولار يخضع لشروط عامة في الاتفاقات، ولكنها ليست شروطا مستوفية لمتطلبات اعتبارها شروطا محددة في إطار المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الخصوم

14 - بلغ مجموع الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 مبلغا قدره 29,733 مليون دولار، مقابل رصيد قدره 21,966 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

15 - ويبيّن الشكل الرابع من الفصل الرابع هيكل خصوم المعهد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الشكل الرابع من الفصل الرابع

مجموع الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

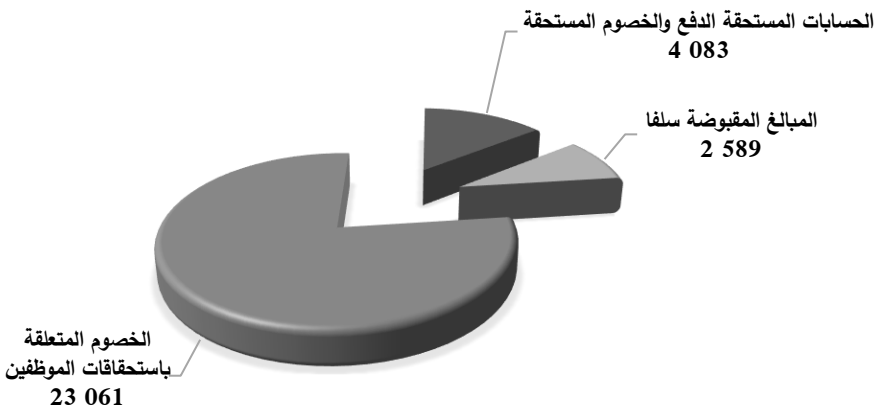

16 - وكان العنصر الرئيسي في خصوم المعهد هو استحقاقات الموظفين التي اكتسبها الموظفون والمتقاعدون ولكنها لم تكن قد دُفعت في تاريخ الإبلاغ؛ وهي في المقام الأول الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وبلغت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين 23,061 مليون دولار، وهو ما يمثل 77,6 في المائة من مجموع خصوم المعهد، وهي مشروحة بالتفصيل في الملاحظة 15 على البيانات المالية. وكانت الزيادة في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمبلغ 5,432 ملايين دولار من مبلغ 17,629 مليون دولار المبلغ عنه في عام 2022 (80,3 في المائة من إجمالي الخصوم) ناجمة بشكل رئيسي عن خسارة اكتوارية قدرها 4,336 ملايين دولار (2022: مكاسب بقيمة 5,505 ملايين دولار) نشأت عن خسارة بسبب التغيرات في الافتراضات المالية بقيمة 1,265 مليون دولار وخسارة بسبب التسويات القائمة على التجربة بقيمة 3,495 ملايين دولار، تقابلها جزئياً مكاسب بسبب التغيرات في الافتراضات الديمغرافية بقيمة 0,424 مليون دولار.

17 - وبلغت قيمة المبالغ المقبوضة سلفا 2,589 مليون دولار (2022: 2,020 مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، بلغت الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة 4,083 ملايين دولار (2022: 2,308 مليون دولار)؛ ويرتبط هذا المبلغ أساسا بالمبالغ المستحقة الدفع للبائعين (بشكل رئيسي للشركاء المنفذين والخبراء الاستشاريين) وقدرها 3,502 ملايين دولار، والمبالغ المستحقة نظير السلع والخدمات وقدرها 0,548 مليون دولار والمبالغ المردودة للجهات المانحة بقيمة 0,033 مليون دولار.

الشكل الخامس من الفصل الرابع

حركة الأصول والخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

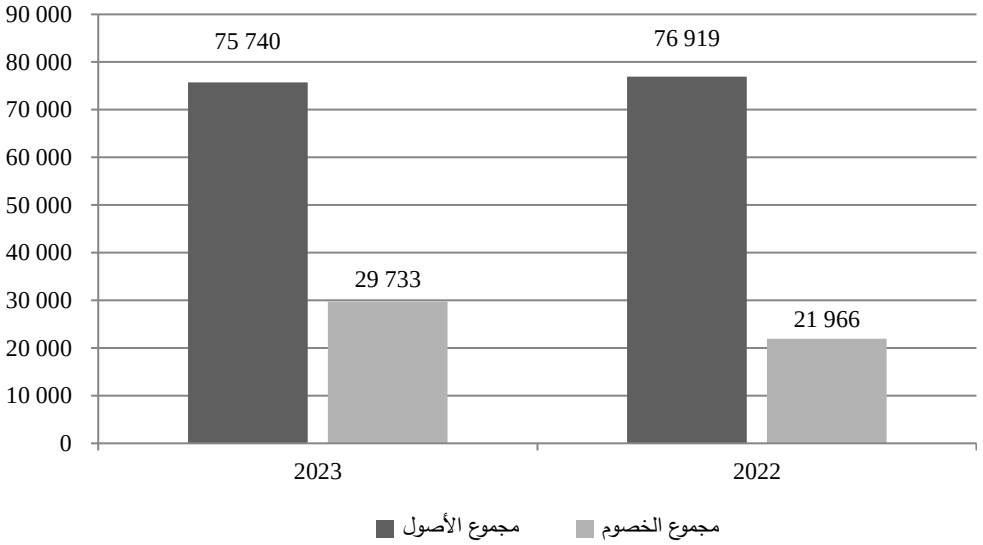

18 - ويبين الشكل الخامس من الفصل الرابع انخفاضا بنسبة 1,5 في المائة في الأصول المحتفظ بها، من مبلغ قدره 76,919 مليون دولار أبلغ عنه في عام 2022 إلى مبلغ قدره 75,740 مليون دولار أبلغ عنه في عام 2023، وزيادة بنسبة 35,4 في المائة في الخصوم، من مبلغ قدره 21,966 مليون دولار أُبلغ عنه في عام 2022 إلى مبلغ قدره 29,733 مليون دولار أُبلغ عنه في عام 2023. وبلغت نسبة الخصوم إلى الأصول في نهاية عام 2023 ما قدره 39,3 في المائة، مقارنة بنسبة قدرها 28,6 في المائة أُبلغ عنها في عام 2022.

صافي الأصول

19 - تبين الحركة في صافي الأصول خلال العام انخفاضا قدره 8,946 ملايين دولار عن صافي الأصول البالغ 54,953 مليون دولار في نهاية عام 2022، وهو ما يعكس عجزا تشغيليا قدره 4,610 ملايين دولار وخسارة اكتوارية قدرها 4,336 ملايين دولار.

الأداء المالي

الإيرادات

20 - في عام 2023، بلغ مجموع الإيرادات 44,865 مليون دولار، وكان توزيعها على النحو المبين في الشكل السادس من الفصل الرابع.

الشكل السادس من الفصل الرابع

مجموع الإيرادات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

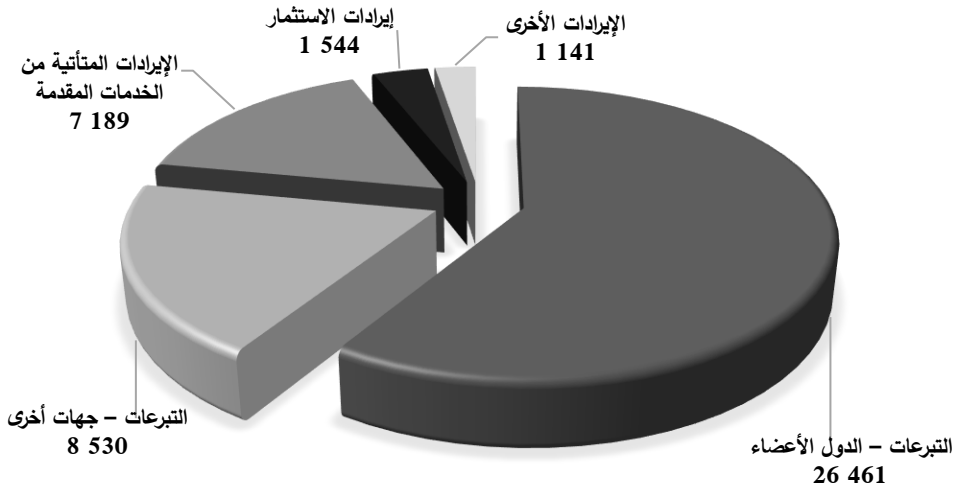

21 - وعلى النحو المبين في الشكل السادس من الفصل الرابع، كانت المصادر الرئيسية للإيرادات على النحو التالي: (أ) التبرعات التي وردت من الدول الأعضاء بقيمة 26,461 مليون دولار، أو 59,0 في المائة من مجموع الإيرادات (2022: 18,372 مليون دولار، أو 41,9 في المائة)؛ (ب) التبرعات الأخرى الواردة من غير الدول الأعضاء والبالغة 8,530 ملايين دولار، أو 19,0 في المائة (2022: 15,877 مليون دولار، أو 36,2 في المائة)، وهي تتكون من '1' تبرعات بقيمة 12,441 مليون دولار وردت من جهات مانحة من غير الدول الأعضاء، '2' تبرعات عينية بقيمة 3,221 ملايين دولار، وخُصمت منها المبالغ المردودة إلى جهات مانحة من غير الدول الأعضاء بقيمة 7,132 ملايين دولار؛ (ج) الإيرادات المتأتية نظير تقديم خدمات وقدرها 7,189 ملايين دولار، أو 16,0 في المائة (2022: 9,066 ملايين دولار، أو 20,7 في المائة). وتتألف التبرعات العينية المسجلة من إعانة إيجار قدرها 0,481 مليون دولار (2022: 0,452 مليون دولار) للسنة (تمثل الفرق بين القيمة السوقية والمبلغ الفعلي المدفوع لاستئجار المباني التي يشغلها المعهد) والصور الساتلية الواردة من حكومة الولايات المتحدة بقيمة 2,740 مليون دولار؛ وتشمل الإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات الرسوم المحصلة نظير مجموعة متنوعة من دورات التدريب المباشر ودورات التعلم الإلكتروني، ومبيعات تحليل الصور الساتلية، ورسوم الانتساب. أما الإيرادات من الاستثمار، التي مثلت 3,4 في المائة من مجموع الإيرادات، فقد ارتفعت إلى 1,544 مليون دولار بعد أن كانت تبلغ 0,558 مليون دولار في عام 2022. وفيما يتعلق بعام 2023، وتحت بند الإيرادات الأخرى، أبلغ المعهد عن تحقيق ربح صافٍ قدره 1,141 مليون دولار من عمليات الصرف (2022: خسارة صافية قدرها 0,269 مليون دولار).

22 - ويعتمد المعهد اعتمادا كبيرا على عدد قليل من الجهات المانحة؛ وقد لوحظ أن أكبر 10 جهات مانحة ساهمت بنحو 75 في المائة من مجموع التبرعات النقدية الواردة من الجهات المانحة للسنة. ويبين الشكل السابع من الفصل الرابع أكبر 10 جهات مانحة للتبرعات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعلى أساس نقدي. وتشمل التبرعات الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة التي كان مانحوها هم أيضا المستفيدون من الخدمات المقدمة.

الشكل السابع من الفصل الرابع

تبرعات المانحين العشرة الرئيسيين (باستثناء التبرعات العينية)

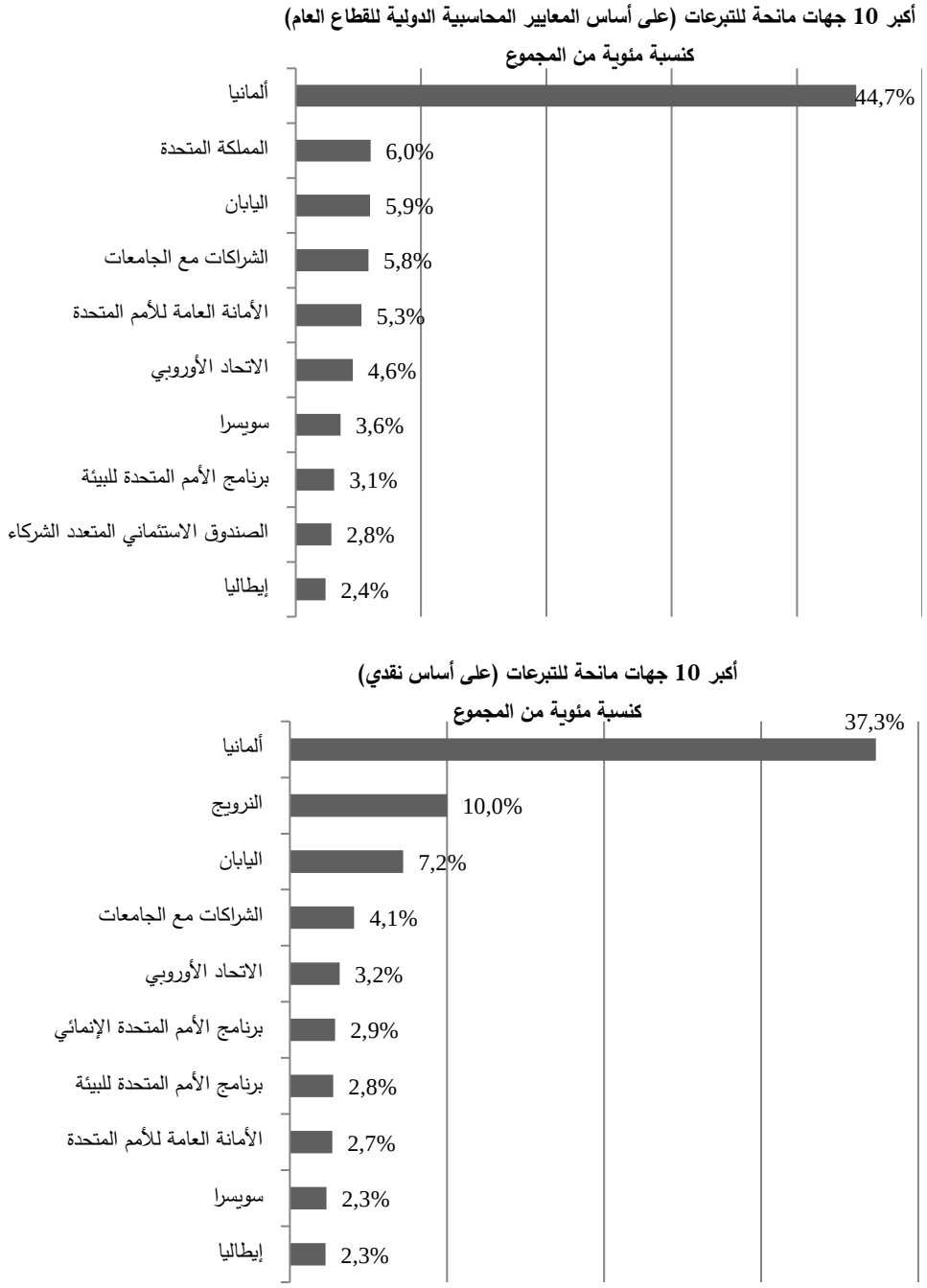

23 - وتشمل التبرعات المعترف بها في عام 2023 على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بضعة اتفاقات متعددة السنوات ذات قيمة عالية مع الجهات المانحة تنطوي على أرصدة تبرعات مستحقة القبض خلال الفترة 2023-2024. وترد في الشكل الثامن من الفصل الرابع الإيرادات المتأتية من هذه الاتفاقات المتعددة السنوات المعترف بها في عام 2023 وتنطوي على مبالغ مستحقة القبض في السنوات المقبلة.

الشكل الثامن من الفصل الرابع

التبرعات لعام 2023 مع بيان القسم المستحق القبض في السنة الحالية والأقسام المستحقة القبض في السنوات المقبلة(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

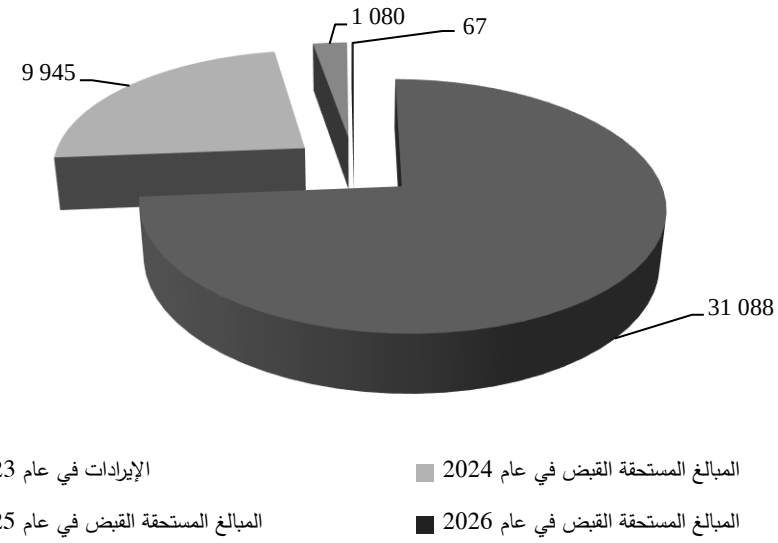

المصروفات

24 - بلغ مجموع المصروفات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 مبلغا قدره 49,475 مليون دولار. ويوضح الشكل التاسع من الفصل الرابع مختلف فئات المصروفات.

الشكل التاسع من الفصل الرابع

مجموع المصروفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

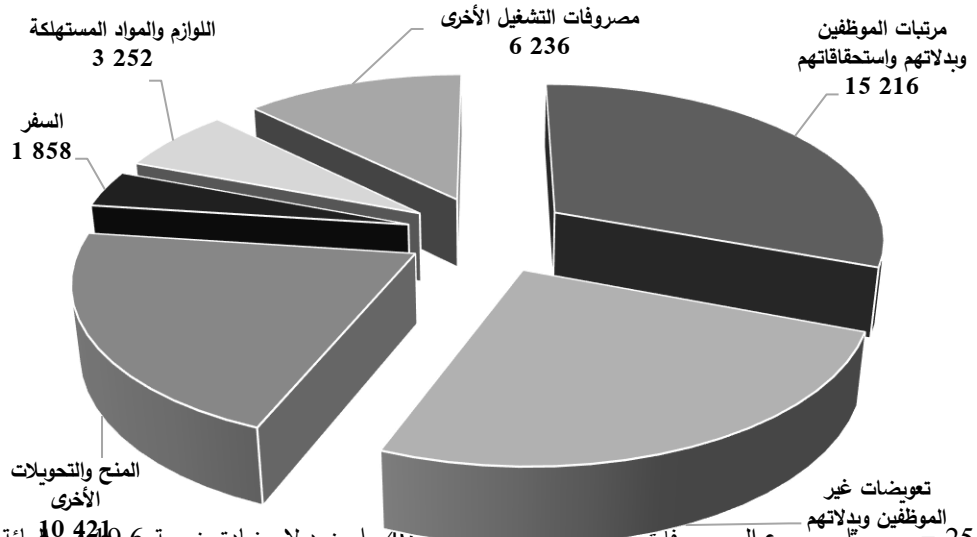

25 - وبلغ مجموع المصروفات لعام 2023 مبلغ 49,475 مليون دولار زيادة بنسبة 19,6 في المائة عن مجموع المصروفات البالغ 41,361 مليون دولار المبلغ عنه في عام 2022 (انظر الشكل العاشر من

الفصل الرابع). وكانت فئات المصروفات الرئيسية هي تكاليف الموظفين البالغة 15,216 مليون دولار، أو 30,8 في المائة (2022: 14,092 مليون دولار، أو 34,1 في المائة)، وتعويضات غير الموظفين وبدلاتهم البالغة 12,491 مليون دولار، أو 25,2 في المائة (2022: 11,326 مليون دولار، أو 27,4 في المائة)، والمنح والتحويلات الأخرى البالغة 10,421 ملايين دولار، أو 21,1 في المائة (2022: 7,966 ملايين دولار، أو 19,3 في المائة). أما مصروفات التشغيل الأخرى البالغة 6,236 ملايين دولار (2022: 4,625 ملايين دولار)، واللوازم والمواد المستهلكة البالغة قيمتها 3,253 ملايين دولار (2022: 2,258 مليون دولار)، وتكاليف السفر البالغة قيمتها 1,858 مليون دولار (2022: 1,092 مليون دولار)، فهي تمثل النسبة الباقية من مجموع المصروفات، وهي 22,9 في المائة (2022: 19,2 في المائة).

26 - ولا تشمل تكاليف التشغيل الأخرى مبلغ 3,442 ملايين دولار الذي يمثل تكاليف دعم البرامج، ولا مبلغ 5,246 ملايين دولار الذي يمثل تكاليف الخدمات المباشرة الناتجة عن تنفيذ أنشطة منجزة في إطار مشاريع. وعلى النحو الذي حدده مجلس أمناء المعهد، تقيَّم جميع الإيرادات من المنح المقدمة لأغراض خاصة بمعدل إجمالي قدره 18 في المائة أو 13 في المائة، تبعا لهيكل المصروفات المتوقعة، لتوفير تكاليف دعم البرامج وتكاليف الخدمات المباشرة الناتجة عن تنفيذ أنشطة منجزة في إطار مشاريع. وترد تكاليف دعم البرامج وتكاليف الخدمات المباشرة ضمن مصروفات المشاريع وتمثل إيرادات لقطاع العمليات/خدمات الدعم، ولكنها تُستبعد لأغراض الإبلاغ بواسطة البيانات المالية. وترد تفاصيل هذا الاستبعاد في الفقرتين 84 (الملاحظة 3) و 69 (الملاحظة 4) من الملاحظات على البيانات المالية.

27 - وبلغ مجموع تكاليف الأفراد العاملين، التي تشمل تعويضات الموظفين وغير الموظفين وبدلاتهم، 27,707 مليون دولار (2022: 25,418 مليون دولار). ويمثل مجموع تكاليف الأفراد العاملين نسبة قدرها 61,76 في المائة من مجموع الإيرادات التي بلغت 44,865 مليون دولار للسنة.

الشكل العاشر من الفصل الرابع

حركة الإيرادات والمصروفات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

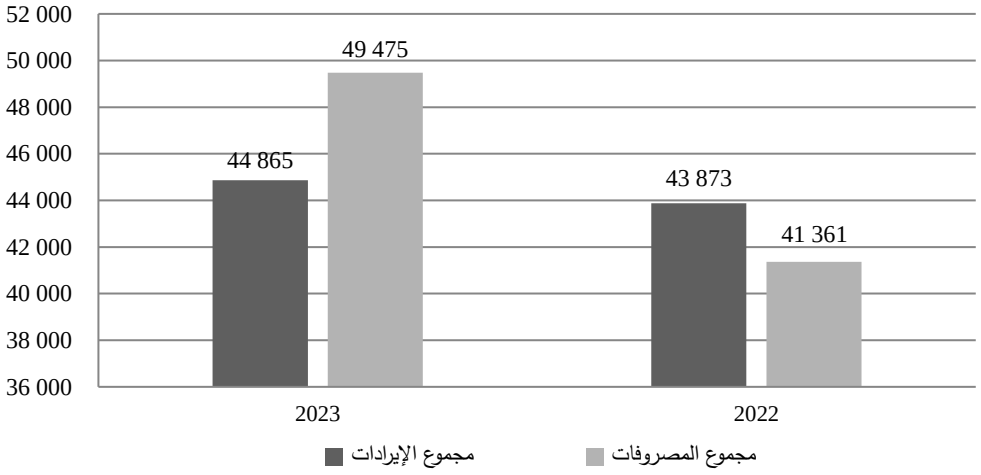

28 - وسجلت زيادة طفيفة قدرها 0,992 مليون دولار (أو 2,3 في المائة) في إجمالي الإيرادات مقارنة بالإيرادات المبلغ عنها في عام 2022، على النحو المبين في الشكل العاشر من الفصل الرابع. ويعزى ركود

الأداء، مقارنة بالسنوات السابقة، إلى حد كبير إلى المبلغ المردود على أساس استثنائي البالغة قيمته 6,570 ملايين دولار، مما قلل من إيرادات العام الحالي بنفس المبلغ.

29 - وشهد إجمالي المصروفات زيادة قدرها 8,114 ملايين دولار (أو 19,6 في المائة) مقارنة بعام 2022. وكانت مصادر الزيادات الكبيرة هي الزيادات في المنح والتحويلات الأخرى بقيمة 2,455 مليون دولار (أو بنسبة 30,8 في المائة) بسبب زيادة الأنشطة المنجزة في إطار مشاريع المنفذة من خلال الشركاء مقارنة بالسنوات السابقة؛ وتعويضات غير الموظفين وبدلاتهم بقيمة 1,165 مليون دولار (أو بنسبة 10,3 في المائة)، بسبب زيادة عدد الخبراء الاستشاريين والمتدربين الذين تمت الاستعانة بهم في عام 2023؛ ورواتب الموظفين بقيمة 1,124 مليون دولار (أو بنسبة 8,0 في المائة) بسبب الزيادات في جداول المرتبات وشغل الوظائف الشاغرة في عام 2023؛ وتكلفة السفر بقيمة 0,766 مليون دولار (أو بنسبة 70,2 في المائة) بسبب زيادة نشاط السفر لأغراض التدريب والأنشطة المتعلقة بجمع التبرعات في عدة مناطق؛ واللوازم والمواد المستهلكة بقيمة 0,995 مليون دولار (أو بنسبة 44,1 في المائة) بسبب اقتناء صور ساتلية عملياتية للأنشطة ذات الصلة بمركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل؛ والمصروفات التشغيلية الأخرى بقيمة 1,611 مليون دولار (أو بنسبة 34,8 في المائة) بسبب تزايد الأنشطة المتعلقة بتوفير خدمات التدريب للمستفيدين.

النتائج التشغيلية

30 - أُفيد بأن صافي العجز في الإيرادات مقابل المصروفات في عام 2023 بلغ 4,610 ملايين دولار، مقارنة بالفائض البالغ 2,512 مليون دولار في عام 2022. وتُعزى التقلبات في النتائج التشغيلية أيضا إلى الاختلاف في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات ذات الصلة تماشيا مع أحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي يمكن وفقا لها الاعتراف بالإيرادات من المعاملات غير التبادلية في سنة مالية وتسجيل المصروفات ذات الصلة في سنة أخرى، ولا سيما إذا وُقِّعت الاتفاقات في أواخر السنة المالية وكانت تغطي فترة متعددة السنوات. وفيما يتعلق بعام 2023، يُعزى العجز في المقام الأول إلى انخفاض إيرادات التبرعات من جراء المبالغ المردودة على أساس استثنائي بقيمة 6,570 ملايين دولار.

حالة السيولة

31 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت حالة السيولة في المعهد جيدة على الرغم من انخفاضها قليلاً مقارنة بعام 2022؛ إذ كان المعهد لا يزال يملك ما يكفي من الأصول السائلة لتسوية التزاماته. وشهد مستوى الأموال السائلة انخفاضا قدره 2,033 مليون دولار عن المستوى المبلغ عنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وهو 45,228 مليون دولار، ليبلغ 43,195 مليون دولار في عام 2023. ويتكون مجموع الأموال السائلة من نقدية ومكافئات نقدية بقيمة 4,809 ملايين دولار، أو 11,1 في المائة (2022: 9,516 ملايين دولار، أو 21 في المائة)، واستثمارات قصيرة الأجل قدرها 19,031 مليون دولار، أو 44,1 في المائة (2022: 20,010 مليون دولار، أو 44,2 في المائة)، وحسابات مستحقة القبض قدرها 16,052 مليون دولار، أو 37,2 في المائة (2022: 14,098 مليون دولار، أو 31,2 في المائة)؛ وحسابات أخرى مستحقة القبض وفوائد مستحقة القبض بقيمة 3,303 ملايين دولار في عام 2023، أو 7,6 في المائة (1,604 مليون دولار في عام 2022، أو 3,5 في المائة). واستثمر المعهد أمواله في ودائع لأجل قصيرة المدة وطويلة المدة وسندات وصكوك وصناديق أخرى في سوق النقد. وبلغ مجموع الخصوم المتداولة

7,580 ملايين دولار (2022: 5,080 ملايين دولار)، وبلغ مجموع الخصوم 29,733 مليون دولار (2022: 21,966 مليون دولار).

32 - ويلخص الجدول الوارد أدناه أربعة مؤشرات رئيسية للسيولة في السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، مع إيراد أرقام تتعلق بالسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 على سبيل المقارنة.

مؤشر السيولة	*السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر*	
	2023	*2022*
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة	1:5,7	1:8,9
نسبة الأصول السائلة مخصوما منها الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة	1:3,1	1:5,8
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول	1:0,57	1:0,59
متوسط عدد أشهر توافر الأصول السائلة مخصوما منها الحسابات المستحقة القبض	5,8	8,6

33 - وتدل نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة على قدرة المعهد على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل من موارده السائلة. وتدل النسبة البالغة 1:5,7 على أن الأصول السائلة تغطي الخصوم المتداولة بمقدار 5,7 مرات، مما يعني أنه يوجد ما يكفي من الأصول السائلة لتسديد كامل الخصوم المتداولة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وإذا ما استبعدت الحسابات المستحقة القبض من هذا التحليل، فإن نسبة تغطية الالتزامات المتداولة تبلغ 3,1 للسنة الحالية، مقارنة بنسبة 5,8 للسنة السابقة.

34 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت أصول المعهد السائلة تبلغ حوالي 57,0 في المائة من مجموع أصوله، وتوافرت له نقدية ومكافئات نقدية واستثمارات قصيرة الأجل كافية لتغطية مصروفاته الشهرية التي يقدّر أن متوسطها يبلغ 4,123 ملايين دولار لمدة 5,8 أشهر، مقارنة بمدة 8,6 أشهر في نهاية عام 2022.

35 - وفي تاريخ الإبلاغ، كانت لدى المعهد خصوم متعلقة باستحقاقات الموظفين قيمتها 23,061 مليون دولار، منها مبلغ قدره 22,617 مليون دولار للخصوم المتعلقة باستحقاقات محددة. ومع بلوغ مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات 45,820 مليون دولار، تكون الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين مغطاة بنسبة 198,7 في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة قدرها 35,1 في المائة من الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة ممولة بمبلغ قدره 7,935 ملايين دولار في شكل نقدية ومكافئات نقدية واستثمارات.

جيم - التوقعات المستقبلية

36 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اعتمد مجلس أمناء المعهد، في دورته الرابعة والستين، الميزانية البرنامجية المنقحة لفترة السنتين 2024-2025 وقدرها 89,571 مليون دولار، وذلك في أعقاب نقاش بشأن حالة المعهد، بما في ذلك الفرص والتحديات خلال عام 2023، إضافة إلى استعراض للتكاليف الكاملة للملاك الوظيفي والأفراد العاملين الآخرين والدعم التشغيلي والتكاليف المؤسسية للفترة 2024-2025. وتفوق ميزانية اليونيتار لفترة السنتين 2024-2025 بمبلغ قدره 6,259 ملايين دولار الميزانية المنقحة لفترة السنتين 2022-2023 البالغ قدرها 83,312 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7,5 في المائة.

37 - واعترافا بالإنجازات التي حققها المعهد منذ إنشـــائه قبل 60 عاماً والجهود المبذولة في الوقت الحاضر لضمان المواءمة الوثيقة مع خطة عام 2030، تدارس مجلس الأمناء أيضاً مستقبل المعهد وضرورة مواصـــلة ضـــمان المواءمة الوثيقة مع الأطر والعمليات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المسـتدامة ومؤتمر قمة الطموح المناخي لعام 2023 والتحضـيرات لعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024. وسلم المجلس بأن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 يؤدي الغرض المنشود منه، ولكنه شـــدد على ضـــرورة بذل المزيد من الجهود لتلبية احتياجات المســـتفيدين الموجودين في البلدان المنكوبة، وعلى أن تعبئة الدعم للتمويل المرن ســـتكون مفيدة بالنظر إلى الطابع المخصـــص للمعهد. وفي معرض النظر في العملية المقبلة للتخطيط الاستراتيجي للفترة الممتدة من عام 2026 إلى عام 2029، أشار المجلس إلى أهمية الابتكار البرنامجي والفرص والآثار والمخاطر المترتبة على الذكاء الاصطناعي والتقنيات ذات الصلة في مجال التدريب والتعلم، فضلاً عن ضرورة مواصلة معالجة مسألة الفجوة الرقمية وما يرتبط بها من فجوات في القدرات في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة.

الفصل الخامس

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومكافئات النقدية	6	4 809	9 516
الاستثمارات	20	19 031	20 010
التبرعات المستحقة القبض	7	16 052	14 098
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	8	2 977	1 417
تحويلات السُلف	9	492	361
الفائدة المستحقة القبض	8	326	187
الأصول الأخرى	10	7 363	6 233
مجموع الأصول المتداولة		**51 050**	**51 822**
الأصول غير المتداولة			
الاستثمارات	20	21 980	20 914
التبرعات المستحقة القبض	7	2 702	4 182
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	8	7	–
الممتلكات والمنشآت والمعدات	11	1	1
مجموع الأصول غير المتداولة		**24 690**	**25 097**
مجموع الأصول		**75 740**	**76 919**
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	12	4 083	2 308
الخصوم الأخرى	13	–	9
المبالغ المقبوضة سلفا	14	2 589	2 020
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	15	908	743
مجموع الخصوم المتداولة		**7 580**	**5 080**

	الملاحظة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الخصوم غير المتداولة			
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	15	22 153	16 886
مجموع الخصوم غير المتداولة		**22 153**	**16 886**
مجموع الخصوم		**29 733**	**21 966**
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم		**46 007**	**54 953**
صافي الأصول			
الفوائض المتراكمة	16	46 007	54 953
مجموع صافي الأصول		**46 007**	**54 953**

ملاحظة: تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*2023*	*2022*
الإيرادات			
التبرعات – الدول الأعضاء	17	26 461	18 372
التبرعات – جهات أخرى	17	8 530	15 877
الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة	18	7 189	9 066
إيرادات الاستثمار	20	1 544	558
الإيرادات الأخرى	21	1 141	–
مجموع الإيرادات		**44 865**	**43 873**
المصروفات			
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	19	15 216	14 092
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	19	12 491	11 326
المِنَح والتحويلات الأخرى	19	10 421	7 966
السفر	19	1 858	1 092
اللوازم والمواد المستهلكة	19	3 253	2 258
الاهتلاك	11	–	2
مصروفات التشغيل الأخرى	19	6 236	4 625
مجموع المصروفات		**49 475**	**41 361**
(العجز)/الفائض للسنة		**(4 610)**	**2 512**

ملاحظة: تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2022	**46 936**
التغير في صافي الأصول	
المكاسب الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (الملاحظة 15)	5 505
الفائض للسنة	2 512
مجموع التغيرات في صافي الأصول	**8 017**
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**54 953**
التغير في صافي الأصول	
الخسائر الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (الملاحظة 15)	(4 336)
العجز للسنة	(4 610)
مجموع التغيرات في صافي الأصول	**(8 946)**
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**46 007**

ملاحظة: تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*2023*	*2022*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الفائض للسنة		(4 610)	2 512
التحركات غير النقدية			
الاستهلاك	11	–	2
إهلاك أقساط الديون/الخصم على الاستثمارات	20	219	65
الخسائر/(المكاسب) الاكتوارية	15	(4 336)	5 505
التغيرات في الأصول			
(الزيادة)/النقصان في التبرعات المستحقة القبض	7	(474)	5 944
(الزيادة)/النقصان في الحسابات الأخرى المستحقة القبض	8	(1 567)	(116)
(الزيادة)/النقصان في الفائدة المستحقة القبض	8	(139)	(77)
(الزيادة)/النقصان في تحويلات السُلف	9	(131)	(183)
(الزيادة)/النقصان في الأصول الأخرى	10	(1 130)	(2 527)
التغيرات في الخصوم			
الزيادة/(النقصان) في الحسابات الأخرى المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	12	1 775	(577)
الزيادة/(النقصان) في التحويلات المستحقة الدفع	13	(9)	9
الزيادة/(النقصان) في المبالغ المقبوضة سلفا	14	569	341
الزيادة/(النقصان) في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	15	5 432	(4 655)
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية	20	(1 544)	(558)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/المتأتية من الأنشطة التشغيلية		**(5 945)**	**5 685**
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار			
مشتريات الاستثمارات	20	(26 250)	(25 665)
العائدات المتأتية من الاستثمارات	20	25 944	26 023
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية	20	1 544	558
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار		**1 238**	**916**
صافي (النقصان)/الزيادة في النقدية ومكافئات النقدية		**(4 707)**	**6 601**
النقدية ومكافئات النقدية – بداية السنة	6	9 516	2 915
النقدية ومكافئات النقدية – نهاية السنة	**6**	**4 809**	**9 516**

ملاحظة: تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية المتاحة للعموم[أ]						
	الميزانية الأصلية لفترة السنتين	*الميزانية المنقحة لفترة السنتين*	*الميزانية السنوية الأصلية*	*الميزانية السنوية النهائية*	*الإيرادات والمصروفات السنوية الفعلية (على أساس الميزانية)*	*الفرق بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية (بالنسبة المئوية)*	*الفرق بين الميزانية النهائية والإيرادات/المصروفات الفعلية (بالنسبة المئوية)*[ب]
الإيرادات							
المساهمات البرنامجية	73 580	86 002	35 650	44 351	37 846	24,4	(14,7)
المساهمات غير المخصصة							
التبرعات	450	450	225	225	358	–	59,2
إيرادات أخرى/متنوعة	–	–	–	–	1 405	–	100<
مجموع الإيرادات	**74 030**	**86 452**	**35 875**	**44 576**	**39 609**	**24,3**	**(11,1)**
المصروفات							
مكتب المدير التنفيذي	5 077	5 447	2 571	3 160	2 680	22,9	(15,2)
العمليات/خدمات الدعم	7 081	7 275	3 529	3 842	3 367	8,9	(12,4)
البرامج	60 338	70 590	29 233	36 406	42 503	24,5	16,7
مجموع المصروفات	**72 496**	**83 312**	**35 333**	**43 408**	**48 550**	**22,9**	**11,8**
المجموع الصافي	**1 534**	**3 140**	**542**	**1 168**	**(8 941)**	–	–

(أ) تتعلق مبالغ الميزانية السنوية بنسبة السنة الحالية من الميزانيات المتاحة للعموم الموافق عليها لفترة ميزانية لمدة سنتين (2022–2023)، وفقا للوثيقة المعنونة تنقيح الميزانية البرنامجية UNITAR/BT/63/3. ويرد توضيح الفروق الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية في الملاحظة 5.

(ب) يمثل قيم المصروفات والإيرادات الفعلية (على أساس الميزانية) مخصوما منها قيمها في الميزانية السنوية النهائية. وتتناول الملاحظة 5 الفروق التي تزيد على 10 في المائة.

ملاحظة: تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
الملاحظات على البيانات المالية لعام 2023

الملاحظة 1
الكيان المصدِر للبيانات المالية

الأمم المتحدة وأنشطتها

1 - الأمم المتحدة منظمة دولية أُنشِـــئت في عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية. وقد وُقّع ميثاق الأمم المتحـدة في 26 حزيران/يونيـه 1945، ودخـل حيز النفـاذ في 24 تشـــرين الأول/أكتوبر 1945. والأهداف الرئيسية التي تتوخاها المنظمة هي كالتالي:

(أ) صون السلام والأمن الدوليين؛

(ب) تعزيز البرامج الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية على الصعيد الدولي؛

(ج) احترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي؛

(د) إقامة العدل وإعمال القانون على الصعيد الدولي.

2 - وتتولى الأجهزة الرئيسية الأربعة للأمم المتحدة تنفيذ هذه الأهداف، وذلك على النحو التالي:

(أ) تركز الجمعية العامة على طائفة كبيرة ومتنوعة من القضـــايا السـياسـية والاقتصـــادية والاجتماعية، وعلى النواحي المالية والإدارية للأمم المتحدة؛

(ب) يضـطلع مجلس الأمن بالمسؤولية عن مختلف جوانب أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، بما يشـمل بذل الجهود لتسـوية النزاعات، وإعادة إرسـاء الديمقراطية، وتعزيز نزع السـلاح، وتقديم المسـاعدة الانتخابية، وتيسـير بناء السـلام بعد انتهاء النزاعات، والانخراط في أنشـطة إنسـانية لكفالة إنقاذ حياة الفئات المحرومة من الاحتياجات الأسـاسـية والإشـراف على محاكمة الأشـخاص المسـؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني؛

(ج) يضـــطلع المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي بدور خاص في مجال التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، بما في ذلك دوره الرئيسي في الإشراف على الجهود التي تبذلها المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية على الصعيد الدولي؛

(د) تختص محكمة العدل الدولية بالنظر في المنازعات بين الدول الأعضـاء التي تُحال إليها لتُصـدِر بشأنها فتاوى أو أحكاما ملزمة. ويقع مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ولها مكاتب رئيسية في جنيف وفيينا ونيروبي، وبعثات لحفظ السـلام وبعثات سـياسـية، ولجان اقتصـادية، ومحاكم، ومعاهد تدريب، ومراكز للإعلام ومراكز أخرى في جميع أنحاء العالم.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

3 - تتصـل هذه البيانات المالية بالعمليات التي يضـطلع بها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وقد قامت الجمعية العامة بإنشـــاء المعهد في عام 1963 بهدف تعزيز فعالية الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. وقد تطور المعهد منذ إنشائه، لا ليصبح مقدم خدمات معترفا به ومرموقا في مجال

تدريب موظفي الفئة الفنية والمديرين التنفيذيين فحسب، ولكن أيضا في المجال الأوسع نطاقا المتعلق بتنمية القدرات، مع إيلاء الأولوية في ذلك للبلدان النامية. ويدير المعهد مجلسُ أمناء ويرأسه مديرٌ تنفيذي. ويُعيّن الأمين العام للأمم المتحدة المديرَ التنفيذي وأعضاءَ مجلس الأمناء. والمدير التنفيذي مسؤول مباشرة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي هو أحد أجهزة الأمم المتحدة. ويُموَّل المعهد من تبرعات الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص ومن مصادر أخرى غير حكومية، ومما يسدده الأفراد لقاء مشاركتهم في التدريب.

4 - وتتمثل مهمة المعهد في تنمية قدرات الأفراد والمؤسسات والمنظمات في البلدان وسائر الجهات صاحبة المصلحة في الأمم المتحدة بواسطة حلول عالية الجودة للتعلم وما يتصل به من منتجات وخدمات معرفية لتحسين عملية اتخاذ القرار ودعم اتخاذ الإجراءات على الصعيد القطري من أجل التغلب على التحديات العالمية. وتتمثل المهام الأساسية للمعهد في توفير حلول عالية الجودة للتعلم من أجل تلبية احتياجات الأفراد والمنظمات والمؤسسات في مجال تنمية القدرات؛ وإسداء المشورة وتقديم الدعم إلى الحكومات والأمم المتحدة والشركاء الآخرين في مجال الخدمات المعرفية، بما في ذلك تلك القائمة على التكنولوجيا؛ وتيسير تبادل المعارف والخبرات من خلال عمليات مترابطة وابتكارية؛ ودمج الاستراتيجيات والنهج والمنهجيات الابتكارية في مشاريع وخدمات التعلم والمعارف ذات الصلة. ووفقا للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، تنظَّم برامج المعهد التدريبية وأنشطته البحثية في إطار ست ركائز مواضيعية هي: (أ) السلام؛ (ب) الناس؛ (ج) كوكب الأرض؛ (د) الازدهار؛ (هـ) الدبلوماسية المتعددة الأطراف؛ (و) التحليل الساتلي والبحوث التطبيقية.

5 - ويعتبر المعهد كيانا مستقلا مُصدرا للبيانات المالية لا يراقِب أي كيان آخر من الكيانات المصدرة للبيانات المالية من كيانات الأمم المتحدة، ولا يخضع لمراقبة أي منها. ونظراً للطابع الفريد للإدارة ولعملية إعداد الميزانية في كل كيان من كيانات الأمم المتحدة المُلزمة بتقديم التقارير المالية، فإن الكيانات لا تُعتبر خاضعة لرقابة مشتركة. وليست للمعهد أي مصالح في كيانات شقيقة أو مشاريع مشتركة. لذا، فإن هذه البيانات لا تتعلق إلا بعمليات المعهد.

6 - ويوجد مقر المعهد في جنيف، وتحظى أنشطته بالدعم من مكاتب خارجية تقع في نيويورك، وفي هيروشيما باليابان، وبون بألمانيا، وكذلك من مكتب للمشاريع يقع في بورت هاركورت بنيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، '1' استأجر مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل حيزين مكتبيّين: يقع أحدهما في نيروبي، كينيا (من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي)، للفترة 2020-2023، والآخر في بانكوك، تايلند (من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) للفترة نفسها؛ '2' استأجرت وحدة برنامج التدريب على حفظ السلام مكاتب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أديس أبابا لمدة سنة واحدة، ومن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أبيدجان، كوت ديفوار، لأجل غير مسمى.

الملاحظة 2
أساس إعداد البيانات المالية والإذن بإصدارها

أساس إعداد البيانات المالية

7 - وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أعِدَّت هذه البيانات المالية على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أُعِدَّت على أساس استمرارية الأعمال، وطُبِّقت السياسات المحاسبية باستمرار في مرحلتي إعدادها وتقديمها. ووفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تتألف البيانات المالية، التي تعرض بأمانة أصولَ المعهد وخصومه وإيراداته ومصروفاته، مما يلي:

(أ) بيان المركز المالي (البيان الأول)؛

(ب) بيان الأداء المالي (البيان الثاني)؛

(ج) بيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)؛

(د) بيان التدفقات النقدية (باستخدام الطريقة غير المباشرة) (البيان الرابع)؛

(هـ) بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)؛

(و) الملاحظات على البيانات المالية التي تتضمن موجزا للسياسات المحاسبية الهامة وملاحظات توضيحية أخرى؛

(ز) معلومات مقارنة تتعلق بجميع المبالغ المعروضة في البيانات المالية المشار إليها في النقاط من (أ) إلى (د) أعلاه، وعند الاقتضاء، معلومات مقارنة تتعلق بالمعلومات السردية والوصفية المعروضة في الملاحظات على هذه البيانات المالية.

استمرارية الأعمال

8 - يستند الجزم بالاستمرارية إلى موافقة مجلس أمناء المعهد على برنامج العمل وتقديرات الميزانية لفترة السنتين 2024-2025، ووضع صافي الأصول المتوفرة لديه، والاتجاه الثابت المتعلق بجمع التبرعات سابقا، وإلى كون الجمعية العامة لم تتخذ قرارا بوقف عمليات المعهد.

الإذن بالإصدار

9 - يتولى المراقب المالي للأمم المتحدة التصديق على هذه البيانات المالية ويوافق عليها المدير التنفيذي للمعهد. ووفقا للبند 6-2 من النظام المالي، كان المدير التنفيذي قد أحال البيانات المالية التي تغطي الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى مجلس مراجعي الحسابات بحلول 31 آذار/مارس 2024. وعملا بالبند 7-12 من النظام المالي، تُحال تقارير مجلس مراجعي الحسابات مشفوعة بالبيانات المالية المراجَعة إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

أساس القياس

10 - أُعِدَّت هذه البيانات المالية باستخدام العرف المحاسبي القائم على تحليل التكلفة الأصلية، باستثناء الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المهلكة.

العملة الوظيفية وعملة العرض

11 - العملة الوظيفية وعملة العرض للمعهد هي دولار الولايات المتحدة. وتُعرَض البيانات المالية بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يُذكَر خلاف ذلك.

12 - وتُحوَّل المعاملات التي تجري بعملات أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) إلى دولارات الولايات المتحدة وفقا لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة. وتناهز أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أسعار الصرف الفورية السارية في تواريخ إجراء المعاملات. وفي نهاية السنة، تُحوَّل الأصول والخصوم النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية وفقا لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتُحوَّل البنود غير النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية والمقيسة بالقيمة العادلة وفقا لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. ولا تُحوَّل البنودُ غير النقدية المقيسة بتكلفتها الأصلية بعملة أجنبية في نهاية السنة.

13 - ويُعترَف في بيان الأداء المالي، على أساسٍ صافٍ، بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي الناتجة عن تسوية المعاملات بالعملات الأجنبية وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السارية في نهاية السنة.

مبدأ الأهمية النسبية والاستعانة بالآراء والتقديرات

14 - مبدأ الأهمية النسبية عنصر محوري في إعداد وعرض البيانات المالية للمعهد، ويوفر إطاره المنظِّم للأهمية النسبية طريقة منهجية لتوجيه القرارات المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات والإفصاح عنها وتجميعها والمقابلة بينها وتطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية بأثر رجعي بدلا من أثر لاحق. وبوجه عام، يُعتبر أي بند ذا أهمية نسبية إذا كان من شأن حذفه أو تجميعه أن يؤثر في استنتاجات أو قرارات مستخدمي البيانات المالية.

15 - ويستلزم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استخدامَ التقديرات والآراء والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعند تحديد القيم المبلغ عنها لبعض الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات.

16 - وتُستعرض باستمرار التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، ويُعترف بتنقيحات التقديرات في السنة التي تُنقّح فيها هذه التقديرات وفي أي سنة تالية تتأثر بهذا التنقيح. وتشمل التقديرات والافتراضات الهامة التي يمكن أن تؤدي إلى تسويات ذات أهمية نسبية في السنوات المقبلة ما يلي: القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ واختيار الأعمار النافعة وأساليب استهلاك/إهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات/الأصول غير الملموسة؛ واضمحلال قيمة الأصول؛ وتصنيف الأدوات المالية؛ وتقييم المخزونات؛ ومعدلات التضخم والخصم المستخدمة في حساب القيمة الحالية للمخصصات؛ وتصنيف الأصول/الخصوم الاحتمالية.

اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

17 - اعتمد المعهد، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية الذي صدر في آب/أغسطس 2018. وحلّ المعيار 41 محلّ المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وهو يحسّن إلى حد كبير من وجاهة المعلومات المتعلقة بالأصول والخصوم المالية من خلال ما يلي:

(أ) تبسيط متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية؛

(ب) اتباع نموذج استشرافي لاضمحلال القيمة؛

(ج) اتباع نموذج مرن للمحاسبة التحوطية.

18 - ونظرا لبدء نفاذ التغيرات الناتجة عن الاعتماد الأولي للمعيار اعتبارا من التاريخ المذكور أعلاه، فهي لا تتطلب إعادة حساب المبالغ المتعلقة بالفترة السابقة. وبناء عليه، جرت المعالجة المحاسبية للأصول المالية والخصوم المالية والمبالغ المستحقة القبض من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وإيرادات الاستثمار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، المعروضة في هذه البيانات المالية، وفقا للسياسات المحاسبية على النحو الوارد في البيانات المالية لعام 2022.

مبادئ التصنيف والقياس الجديدة للأصول المالية

19 - يقدم المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نهجا قائما على المبادئ لتصنيف الأصول المالية ويقتضي استخدام معيارين: النموذج الذي يتبعه الكيان في إدارة أصوله المالية؛ وخصائص التدفق النقدي التعاقدي لتلك الأصول. وتُصنّف الأصول المالية، استنادا إلى هذين المعيارين، في الفئات التالية: الأصول المالية المُقوَّمة بالتكلفة المهلكة، والأصول المالية المُقوّمة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، والأصول المالية المُقوّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز.

20 - وبدءا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، يجري تصنيف استثمارات المعهد كأصول مالية مقيسة بالتكلفة المهلكة بموجب المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

نموذج اضمحلال القيمة الجديد

21 - في حين استند النموذج السابق لاضمحلال القيمة إلى الخسائر المتكبدة، قدّم المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نموذجا استشرافيا لاضمحلال القيمة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي. ويراعى في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة حالات التخلف عن السداد المحتملة وتطور الجودة الائتمانية للأصول المالية. وينطبق النموذج الجديد لاضمحلال القيمة على جميع الأصول المالية المقيسة بالتكلفة المهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية.

22 - ويوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية في إطار المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على النحو المطبق على البيانات المالية لعام 2022 وفئات القياس الجديدة في إطار المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بأصول المعهد المالية في 1 كانون الثاني/يناير 2023. ولم تطرأ أي تغيرات على فئات قياس الأصول والخصوم المالية للمعهد.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	فئة القياس قبل اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	*صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*فئة القياس في إطار المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*	*صافي القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2023*
الأصول المالية				
الاستثمارات (الملاحظة 20)	التكلفة المُهلكة	40 924	التكلفة المُهلكة	40 924
النقدية ومكافئات النقدية (الملاحظة 6)	التكلفة المُهلكة	9 516	التكلفة المُهلكة	9 516
التبرعات المستحقة القبض (الملاحظة 7)	التكلفة المُهلكة	18 280	التكلفة المُهلكة	18 280
الحسابات الأخرى المستحقة القبض (الملاحظة 8)	التكلفة المُهلكة	1 604	التكلفة المُهلكة	1 604

23 - والانتقال إلى تطبيق المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ليس له أي تأثير على أصول المعهد المالية وحساباته المستحقة القبض. فالقيم الدفترية لهذه الأصول والحسابات في إطار الفئة السارية عليها سابقا بموجب المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على النحو المطبق على البيانات المالية لعام 2022 لم تتغير عند الانتقال إلى تطبيق المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 1 كانون الثاني/يناير 2023.

الإصدارات المحاسبية المقبلة

24 - يتواصل رصدُ التقدم المحرز في ما يلي من الإصدارات المحاسبية المقبلة والهامة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ورصدُ تأثيرها في البيانات المالية للمعهد:

(أ) يُقترح في مسودة العرض 85، التحسينات المدخلة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، 2023، إدخال تحسينات طفيفة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتصل بأساس الاستحقاق، بناء على منشورات صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية؛

(ب) الموارد الطبيعية: وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مسودة العرض 86، التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها، والتي تقدم التوجيهات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف المتكبدة من أجل التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها، ومسودة العرض 87، تكاليف التجريد والكشط في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي (تعديلات على المعيار 12 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المخزون)، التي تقدم توجيهات بشأن كيفية المعالجة المحاسبية للتكاليف المتكبدة لإزالة النفايات في عمليات التعدين السطحي. ووافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على معايير منقحة للاعتراف ومقترحات بشأن القياس الأولي، بما يتسق مع الإطار المفاهيمي والمعيار المتعلق بالأصول الملموسة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ج) مسائل عقود الإيجار في القطاع العام: سيواصل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام النظر في مسائل عقود الإيجار الخاصة بالقطاع العام تحديدا، مثل عقود الإيجار الميسرة، في مشروعه بشأن الترتيبات الأخرى المماثلة لعقود الإيجار. وقد قرر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن يضع، ثم ينشر، مسودة عرض قائمة بذاتها تتضمن توجيهات غير رسمية فيما يتعلق ببقية الترتيبات المدرجة في طلب المعلومات بشأن عقود الإيجار الميسرة والترتيبات الأخرى المشابهة لعقود

الإيجار. وستكون مسودة العرض الجديدة مكملة لمسودة العرض 84، عقود الإيجار الميسرة والأصول العينية الخاضعة لحق الاستخدام، وسيتوخى فيها استكمال أحدث المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الصادرة بشأن الإيرادات ومصروفات التحويل في هذا الصدد؛

(د) استعرض مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الأهداف والنطاق والأسس المفاهيمية من أجل إعداد مشروع معيار الإفصاحات المتعلقة بالمناخ للقطاع العام. وركز مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الخصوصيات التي يتميز بها القطاع العام، ومنها هدفه الرئيسي المتمثل في تقديم الخدمات، ودوره باعتباره جهة قائمة على وضع السياسات والتنظيم، والمسؤوليات المنوطة به على مختلف مستويات الحكومة؛

(هـ) وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على ورقة تشاور بشأن عرض البيانات المالية من شأنها أن تستكشف نهجا يتيح اتباع طرق مختلفة لعرض البيانات المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان هناك تأييد لفكرة إتاحة هذه النُّهُج لعرض البيانات المالية نظرا لما سيتيحه ذلك لكيانات القطاع العام من زيادة في المرونة تسمح لها بتوفير نهج في العرض يكون أكثر فائدة للمستخدمين المهتمين بكيان بعينه.

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي صدرت في الآونة الأخيرة وتلك التي ستصدر في المرحلة المقبلة

25 - أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعايير التالية:

(أ) المعيار 43: عقود الإيجار، الصادر في كانون الثاني/يناير 2023 والذي سيبدأ نفاذه اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(ب) المعيار 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات الموقوفة، الصادر في أيار/مايو 2022 والذي سيبدأ نفاذه اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025.

(ج) المعيار 45: الممتلكات والمنشآت والمعدات، الصادر في أيار/مايو 2023 والذي سيبدأ نفاذه اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(د) المعيار 46: القياس، الصادر في أيار/مايو 2023 والذي سيبدأ نفاذه اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(هـ) المعيار 47: الإيرادات، الصادر في أيار/مايو 2023 والذي سيبدأ نفاذه اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026؛

(و) المعيار 48: مصروفات التحويل، الصادر في أيار/مايو 2023 والذي سيبدأ نفاذه اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026؛

(ز) المعيار 49: خطط استحقاقات التقاعد، الذي ووفق عليه في أيلول/سبتمبر 2023 وسيبدأ نفاذه اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026.

26 - وقُيِّمَ تأثير هذه المعايير في البيانات المالية للمعهد والفترة المقارنة الواردة فيها على النحو التالي:

المعيار	*الأثر المتوقع في سنة الاعتماد*
المعيار 43	حل المعيار 43: عقود الإيجار محل المعيار 13: عقود الإيجار، لتصبح التوجيهات متوائمة مع المعيار 16 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ويتضمن المعيار الصادر حديثا تعاريف جديدة للعقود وعقود الإيجار ويحدد نموذجا للاعتراف بحق الاستخدام وقياسه لجميع عقود الإيجار بخلاف تلك التي تستوفي شروط تصنيفها ضمن فئات الإعفاء لقصر أجلها وانخفاض قيمتها. ويتضمن المعيار 43 أيضا توجيهات إضافية بشأن تطبيق نموذج المخاطر والمكاسب في إطار المعالجة المحاسبية المتعلقة بالمؤجرين. واعتماد المعيار إلزامي لسنة المعهد المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وسيستمر تقييم أثر المعيار 43 على مدى السنة التقويمية 2024 قبل تاريخ نفاذه، 1 كانون الثاني/يناير 2025. وتشير التقديرات إلى أن التعريف الموسع لعقود الإيجار سيؤدي إلى الاعتراف بمزيد من الترتيبات الملزمة كعقود إيجار، مع ما يقابل ذلك من زيادة في الخصوم المتصلة بعقود الإيجار والأصول المتصلة بحق الاستخدام.
المعيار 44	يُصدِر المعيارُ 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات الموقوفة، إطارا للمحاسبةَ المتعلقة بالأصول المحتفظ بها لأغراض البيع، ومتطلبات العرض والإفصاح للعمليات الموقوفة، تماشيا مع المعيار 5 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي. واعتماد المعيار إلزامي لسنة المعهد المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وسيقيَّم أثر المعيار 44 من أجل تحضير المعهد لتنفيذ المعيار قبل تاريخ نفاذه، 1 كانون الثاني/يناير 2025. وبالنظر إلى تعاريف ونطاق الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع، فإن التقديرات المبدئية تشير إلى أن آثار الاعتراف والقياس ستكون غير ذات شأن بالنسبة للمعهد، إذ ستعتمد تغييرات العرض والإفصاح على تحديد العمليات الموقوفة، إن وُجدت، في المستقبل اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025.
المعيار 45	يحلّ المعيار 45: الممتلكات والمنشآت والمعدات، محلّ المعيار 17: الممتلكات والمنشآت والمعدات. ويلغي المعيار 45 استبعاد الممتلكات والمنشآت والمعدات التراثية من نطاق التطبيق، ويقدم إرشادات بشأن التطبيق والتنفيذ فيما يخص أصول البنية التحتية، ويلتقط الآثار الناجمة عن المعيار 46 على صعيد القياس فيما يتصل بالممتلكات والمنشآت والمعدات. وسيُقيّم أثر المعيار 45 قبل بدء نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025.
المعيار 46	المعيار 46: القياس، هو أول معيار مخصّص للقياس يضعه مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو مستند إلى المعيار 13 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي: قياس القيمة العادلة، مع إضافة عناصر خاصة بالقطاع العام تحديدا، بما في ذلك اتّخاذ القيمة التشغيلية الحالية أساسا للقياس. وسيُقيّم أثر المعيار 46 قبل بدء نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ولا يُتوقّع أن يؤدي اعتماد المعيار 46 إلى تغيير الخيار المعتمد من قبل المعهد فيما يتصل بالسياسة المحاسبية التي يُطبق في إطارها نموذج التكلفة الأصلية على الأصول الملموسة وغير الملموسة.

المعيار	*الأثر المتوقع في سنة الاعتماد*
المعيار 47	يحلّ المعيار 47: الإيرادات، محلّ معايير الإيرادات الثلاثة القائمة التالية: (أ) المعيار 9: الإيراد من المعاملات التبادلية؛ (ب) المعيار 11: عقود الإنشاء؛ (ج) المعيار 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات). ويتماشى المعيار 47 مع الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو يقدّم نموذجين محاسبيّين يُعتمد أحدهما تبعا لما إذا كان هناك ترتيب ملزم. ففي حال وجود ترتيب ملزم، تكون المعالجة المحاسبية للإيرادات متوافقة مع المعيار 15 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي: الإيرادات المتأتية من العقود المبرمة مع الزبائن. وعدا ذلك يكون النموذج المحاسبي متّسقا مع المبادئ الأساسية للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واعتماد المعيار إلزامي بالنسبة للإبلاغ المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. وسيُقيّم أثر المعيار 47 قبل بدء نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026.
المعيار 48	يقدّم المعيار 48: مصروفات التحويل، إرشادات بشأن المعالجة المحاسبية لمصروفات التحويل. ويتوافق نموذج مصروفات التحويل مع الإطار المفاهيمي، ويقدم نموذجين محاسبيّين يُعتمد أحدهما تبعا لما إذا كان هناك ترتيب ملزم. واعتماد المعيار إلزامي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. وسيُقيّم أثر المعيار 48 قبل بدء نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026.
المعيار 49	يتماشى المعيار 49: خطط استحقاقات التقاعد، مع المعيار 26 من المعايير الدولية للمحاسبة: المحاسبة والإبلاغ في خطط الاستحقاق التقاعدي، وهو يحدّد متطلبات المحاسبة والإبلاغ لخطط استحقاقات التقاعد في القطاع العام، التي توفّر في الأساس استحقاقات التقاعد لموظفي القطاع العام وغيرهم من المشتركين المستوفين للشروط. ويلزم تطبيق المعيار 49 في أي خطة لاستحقاقات التقاعد يجري فيها إعداد البيانات المالية وعرضها في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق. ولا يتناول المعيار الأشكال الأخرى لاستحقاقات العمل، مثل استحقاقات إنهاء الخدمة أو خطط الرعاية الصحية والاجتماعية. واعتماد المعيار إلزامي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. وسيُقيّم الأثر المفصّل للمعيار 49 قبل بدء نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026.

الملاحظة 3

السياسات المحاسبية الهامة

قياس الأصول المالية وتصنيفها

27 - يتوقف تصنيف الأصول المالية في المقام الأول على الغرض الذي اقتُنيت من أجله هذه الأصول. ويصنِّف المعهد أصوله المالية في إحدى الفئات المبينة أدناه عند الاعتراف الأولي بها ويعيد تقييم التصنيف في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ. وتوضح الملاحظة 2 تغيرا طرأ على التصنيف بسبب اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

التصنيف	*الأصول المالية*
التكلفة المُهلكة	الاستثمارات: الودائع لأجل، السندات غير القابلة للاستدعاء
التكلفة المُهلكة	النقدية ومكافِئات النقدية والحسابات المستحقة القبض (من المعاملات التبادلية وغير التبادلية)

28 - وتُصنَّف الأصول المالية ذات آجال الاستحقاق التي تتجاوز 12 شهرا في تاريخ الإبلاغ بوصفها أصولا غير متداولة في البيانات المالية، وتحوَّل الأصول المقوّمة بالعملات الأجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والسارية في تاريخ الإبلاغ، مع الاعتراف بصافي المكاسب أو الخسائر كفائض أو عجز في بيان الأداء المالي.

الاستثمارات المقيدة بالتكلفة المُهلكة

29 - هذه الأصول هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها يعتزم المعهد الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية المتأتية منها ولديه القدرة على ذلك.

30 - وتُقيّد استثمارات المعهد أولا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات ويعترف بها لاحقا بالتكلفة المهلكة المحسوبة بطريقة سعر الفائدة الساري.

31 - وتخضع استثمارات المعهد لتقييم للخسائر الائتمانية المتوقعة عن فترة الإبلاغ. وقد جرى تقييم حافظة الاستثمارات بقيمتها الدفترية لتحديد أي خسائر ائتمانية متوقعة استنادا إلى معدلات التخلف عن السداد لعام 2022 التي نشرتها وكالة ستاندرد آند بورز، والتأثير المحتمل للنمو الاقتصادي في المستقبل، وغيرها من المقاييس الإحصائية. وقد قرر المعهد عدم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة عند الاعتماد الأولي للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 1 كانون الثاني/يناير 2023 بسبب انعدام الأهمية النسبية لصافي الخسائر الائتمانية المتوقعة، المقدرة بمبلغ 0,021 مليون دولار.

النقدية ومكافئات النقدية

32 - تتألف النقدية ومكافِئات النقدية من النقدية المودعة في المصارف والنقدية الحاضرة والاستثمارات العالية السيولة والقصيرة الأجل التي يحل تاريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ حيازتها.

الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية - التبرعات المستحقة القبض

33 - تمثل 'التبرعات المستحقة القبض' الإيرادات غير المحصلة من التبرعات التي تعهدت بها للمعهد الدولُ الأعضاء والدولُ غير الأعضاء وجهاتٌ مانحة أخرى بناء على اتفاقات قابلة للإنفاذ. وتُسجَّل هذه الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية بقيمتها الاسمية، مخصوما منها اضمحلال القيمة بالقدر الذي تظهر التقديرات أنه غير قابل للاسترداد (بدل الخسارة). ويُبلَّغ عن التبرعات المستحقة القبض التي يحل تاريخ استحقاقها بعد أكثر من 12 شهرا بقيمة مخصومة تُحسَب باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. وتخضع التبرعات المستحقة القبض والمستحقات التجارية والحسابات الأخرى المستحقة القبض

لاستعراض اضمحلال القيمة باستخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المنطبق على نوع المانح أو العميل المعني.

34 - وتتسم التبرعات المستحقة القبض بخصائص مميزة مقارنةً بالحسابات المستحقة القبض التقليدية المصنفة باعتبارها أصولا مالية. وتشمل الفروق بينهما ما يلي:

(أ) تغير المبالغ: نظرا للطابع الطوعي للتبرعات المستحقة القبض، قد تتغير قيم مبالغها بسبب التقلّبات المرتبطة باحتياجات التمويل المستقبلية لتنفيذ المشاريع وبنوايا الجهات المانحة؛

(ب) مرونة تواريخ الاستحقاق: تتسم تواريخ استحقاق التبرعات المستحقة القبض بأنها قابلة للتكييف بشكل كبير وعُرضة للتعديل بما يتماشى مع التقدّم المحرز في تنفيذ المشروع ذي الصلة.

35 - ويشكل كل من سمة التغيّر الملازمة للمبالغ المتعهد بها والمرونة التي تتسم بها تواريخ الاستحقاق تحديا كبيرا في وضع تقدير معقول لبدل الخسارة فيما يتعلق بالتبرعات المستحقة القبض. ولا تمثل القيمة التاريخية لحالات الشطب قياسا إلى القيمة الإجمالية للتبرعات المستحقة القبض نسبة ذات شأن. ولذلك قام المعهد بتقييم بدل الخسارة فيما يتعلق بالتبرعات على أساس كل حالة على حدة، وأنشأ بناء على ذلك بدل خسارة بنسبة 100 في المائة لمتأخرات المبالغ المستحقة التي تم تحديدها كمبالغ غير قابلة للتحصيل.

الحسابات المستحقة القبض من المعاملات التبادلية - الحسابات الأخرى المستحقة القبض

36 - تشمل الحسابات الأخرى المستحقة القبض في المقام الأول المبالغ المستحقة القبض نظير السلع أو الخدمات المقدمة إلى الكيانات الأخرى، والمبالغ المستحقة القبض لترتيبات عقود الإيجار التشغيلي، ومبالغ الفائدة المستحقة القبض، والمبالغ المستحقة القبض من الموظفين. وتشمل هذه الفئة أيضا المبالغ المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى المُصدرة للبيانات المالية.

37 - وتُصنّف الحسابات الأخرى المستحقة القبض في فئات حسب أنواع العملاء ذوي الخصائص المتجانسة، ومن ذلك مثلا العملاء الذين يتّبعون نفس الأنماط في تسوية الديون. ويُقيّم تطور الأرصدة غير المسدّدة على مدى سنوات لتحديد معدل الانتقال التاريخي. ويُعاد تقييم معدّل الانتقال في نهاية كل فترة إبلاغ ويُطبّق على الرصيد المعرض للخسائر لتحديد بدل الخسارة. وقد أجرى المعهد تحليلا للبيانات التاريخية المتعلقة بتحصيل الحسابات المستحقة القبض من هذه الفئة وخلص إلى أن حالات الشطب ليست ذات شأن. وقام المعهد بتقييم بدل الخسارة فيما يتعلق بالحسابات الأخرى المستحقة القبض على أساس كل حالة على حدة، وأنشأ بناء على ذلك بدل خسارة بنسبة 100 في المائة لمتأخرات المبالغ المستحقة القبض التي تم تحديدها كمبالغ غير قابلة للتحصيل.

تحويلات السُلف

38 - تتعلق تحويلات السُلف بالنقدية المحولة إلى الوكالات المنفذة/الشركاء المنفذين. ويُعترف بالسلف المصدَرة للوكالات المنفذة/الشركاء المنفذين في البداية بوصفها أصولا؛ ثم يُعترف بالمصروفات عندما تقوم الوكالات المنفذة/الشركاء المنفذون بتسليم السلع أو تقديم الخدمات، ويجري التأكد من ذلك عن طريق استلام تقارير المصروفات المصدّق عليها، حسب الاقتضاء. وفي الحالات التي لا يقدم فيها الشريك تقارير مالية كما هو متوقع، يقوم مديرو البرامج بإجراء تقييم مدروس للوقوف على ما إذا كان هناك شرط استحقاق يلزم

استيفاؤه. وتُنقل الأرصدة التي ينبغي استردادها إلى الحسابات الأخرى المستحقة القبض، ويخصَّص لها بدل خسارة عند الاقتضاء. وتُعتبر التحويلات التي تصل إلى 000 30 دولار تحويلات إلى المستفيدين النهائيين، وتُقيَّد كمصروفات عند إصدارها.

الأصول الأخرى

39 - تشمل الأصول الأخرى الأرصدة المشتركة بين الصناديق المستحقة القبض، والسُّلف للموظفين، والمبالغ المدفوعة مقدّما المسجلة كأصول إلى أن يسلّم الطرف الآخر السلع أو يقدم الخدمات، فيُعترف آنذاك بالمصروفات. وتنشأ الأرصدة المشتركة بين الصناديق المستحقة القبض من البرنامج الإنمائي من دخول البرنامج في معاملات متصلة بالخزانة والاستثمار وكشوف المرتبات نيابة عن المعهد بموجب ترتيبات تعاقدية لتوفير خدمات الدعم.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

40 - تُصنَّف الممتلكات والمنشآت والمعدات في مجموعات مختلفة على أساس طابعها ووظائفها وأعمارها النافعة ومنهجيات تقييمها. وتشمل هذه المجموعات المركبات، ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والآلات والمعدات، والأثاث والتجهيزات الثابتة، والأصول العقارية (الأراضي والمباني وتحسينات الأصول المستأجرة والبنى التحتية والأصول قيد الإنشاء). وفي الوقت الحالي، تتألف ممتلكات المعهد ومنشآته ومعداته من المركبات ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الاعتراف بالممتلكات والمنشآت والمعدات

41 - يُسجَّل جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة الأصلية، مخصوما منها الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناشئة عن اضمحلال القيمة. وتشمل التكلفة الأصلية سعر الشراء، وأي تكاليف تُعزى مباشرة إلى إيصال الأصل إلى موقعه وحالته، والتقدير الأولي لتكاليف التفكيك وترميم الموقع.

42 - وتُرسمل الممتلكات والمنشآت والمعدات عندما تفوق تكلفتها أو تساوي عتبة 000 5 دولار.

43 - وفيما يتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات المقتناة دون مقابل أو بتكلفة رمزية، بما في ذلك الأصول المتبرع بها، تكون القيمة العادلة في تاريخ اقتنائها هي تكلفة اقتناء أصول مكافئة لها.

44 - ويُحسب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى أعمارها النافعة المقدّرة باستخدام طريقة القسط الثابت وصولا إلى قيمتها المتبقية. ويبدأ الاستهلاك في الشهر الذي يصبح فيه أصل من الأصول خاضعا لسيطرة المعهد وفقا للشروط التجارية الدولية، ولا تُقيد أي مصروفات استهلاك في الشهر الذي يتم فيه إخراج الممتلكات والمنشآت والمعدات من الخدمة أو التصرف فيها. ونظرا لنمط الاستخدام المتوقع للممتلكات والمنشآت والمعدات، تكون القيمة المتبقية منعدمة ما لم يرجح أن تكون كبيرة. ويرد أدناه بيان بالأعمار النافعة المقدّرة لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات:

فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات	*نطاق العمر النافع المقدر*
معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4-7 سنوات
المركبات	6 سنوات - 12 سنة

45 - وحيثما تكون هناك قيمة ذات أهمية نسبية لتكاليف أصول مستهلكة بالكامل لا تزال قيد الاستخدام، تُدرج التعديلات المدخلة على الاستهلاك المتراكم في البيانات المالية بحيث تعكس قيمة متبقية نسبتها 10 في المائة من التكلفة الأصلية، وذلك بناء على تحليل لفئات الأصول المستهلكة بالكامل وأعمارها النافعة.

46 - واختار المعهد نموذج التكلفة لقياس الممتلكات والمنشآت والمعدات بعد الاعتراف الأولي بها بدلا من نموذج إعادة التقييم. ولا تُرسمل التكاليف المتكبدة بعد عملية الاقتناء الأولية إلا إذا كان من المحتمل أن تتدفق إلى المعهد في المستقبل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة لها علاقة بالأصل المعني، وتتجاوز التكلفة اللاحقة العتبة المحدَّدة للاعتراف الأولي. وتُقيَّد مصروفات التصليحات والصيانة في بيان الأداء المالي في سنة تكبُّدها.

47 - وينشأ الربح أو الخسارة الناجمان عن التصرف في أي من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات أو نقلها حينما تكون العائدات من التصرف أو النقل مختلفة عن قيمتها الدفترية. ويُعترف بتلك الأرباح أو الخسائر في بيان الأداء المالي في إطار الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى.

48 - وتجرى تقييمات اضمحلال القيمة خلال العملية السنوية للتحقق المادي وعند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. وعتبة استعراض اضمحلال القيمة للمركبات ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي قيمة دفترية صافية عند نهاية المدة تزيد على 000 25 دولار.

الأصول غير الملموسة

49 - تُقيَّد الأصول غير الملموسة بسعر التكلفة، مخصوما منه الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناتجة عن اضمحلال القيمة. وفي حالة اقتناء أصول غير ملموسة دون مقابل أو بتكلفة رمزية، بما في ذلك الأصول المتبرع بها، تكون القيمة العادلة في تاريخ الاقتناء هي تكلفة الأصل. وتبلغ عتبتا الاعتراف 000 100 دولار لكل وحدة من الأصول غير الملموسة المستحدثة داخليا و 000 5 دولار لكل وحدة من الأصول غير الملموسة المقتناة من مصادر خارجية.

50 - وتُرسمَل تراخيص البرامجيات الحاسوبية المقتناة على أساس التكاليف المتكبدة لاقتناء هذه البرامجيات وإتاحتها للاستخدام. وترسمل تكاليف التطوير المرتبطة مباشرة بتطوير البرامجيات ليستخدمها المعهد بوصفها أصولا غير ملموسة. ومن التكاليف المرتبطة مباشرة بتطوير البرامجيات تكاليف موظفي تطوير البرامجيات وتكاليف الخبراء الاستشاريين، وغير ذلك من التكاليف العامة المنطبقة. ويُحسَب إهلاك الأصول غير الملموسة ذات العمر النافع المحدد باستخدام طريقة القسط الثابت، ابتداء من شهر الاقتناء أو عندما يتم تشغيلها. ويُقدّر العمر النافع للفئات الرئيسية للأصول غير الملموسة على النحو الوارد أدناه.

الفئة	*نطاق العمر النافع المقدر*
التراخيص والحقوق	سنتان إلى 6 سنوات (مدة الترخيص/الحق)
البرامجيات المقتناة من مصادر خارجية	3 إلى 10 سنوات
البرامجيات المطورة داخليا	3 إلى 10 سنوات
حقوق التأليف والنشر	3 إلى 10 سنوات
الأصول قيد الاستحداث	لا تخضع للإهلاك

51 - وتجرى استعراضات سنوية لاضمحلال قيمة الأصول غير الملموسة حيثما كانت الأصول قيد الاستحداث أو كان لها عمر نافع غير محدّد. ولا تخضع الأصول غير الملموسة الأخرى لاستعراض اضمحلال القيمة إلا عندما يتبيّن أن مؤشرات اضمحلال القيمة متحقّقة.

الخصوم المالية: التصنيف

52 - تُصنّف الخصوم المالية بوصفها "خصوما مالية أخرى". وهي تشمل الحسابات المستحقة الدفع، واستحقاقات الموظفين المستحقة الدفع، والمبالغ غير المنفقة المحتفظ بها لردّها في المستقبل، والمخصّصات والخصوم الأخرى من قبيل الأرصدة المشتركة بين الصناديق المستحقة الدفع للكيانات الأخرى المُصدرة للبيانات المالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. والخصوم المالية المصنفة على أنها خصوم مالية أخرى يُعترف بها أولا بالقيمة العادلة، ثم تُقاس لاحقا بالتكلفة المُهلكة. ويُعترف بالخصوم المالية التي تقل مدتها عن 12 شهرا بقيمتها الاسمية. ويعيد المعهد تقييم تصنيف الخصوم المالية في تاريخ كل إبلاغ ويلغي اعترافه بها عند الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو التنازل عنها أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها. وليس لاعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أي تأثير على تصنيف الخصوم المالية للمعهد وقياسها.

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

53 - تنشأ الحسابات المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة من شراء السلع والخدمات التي استُلمت ولكن لم يُدفع ثمنها حتى تاريخ الإبلاغ. وهي تُعرض في البيانات بالقيمة المسجلة في الفاتورة مطروحا منها أي حسومات في تاريخ الإبلاغ. ويُعترف بالمبالغ المستحقة الدفع وتقاس بعد ذلك بقيمتها الاسمية، لأن أجل استحقاقها يحل عموما في غضون 12 شهرا.

المبالغ المقبوضة سلفا والخصوم الأخرى

54 - تتألف المبالغ المقبوضة سلفا والخصوم الأخرى من المبالغ المقبوضة سلفا المتصلة بالمعاملات التبادلية، والخصوم الخاصة بترتيبات التمويل المشروطة، والإيرادات المؤجلة الأخرى.

عقود الإيجار: المعهد كمستأجِر

55 - تُصنّف عقود إيجار الممتلكات والمنشآت والمعدات بوصفها عقود إيجار تمويلي عندما يكون المعهد، إلى حد كبير، هو الذي يتحمّل جميع المخاطر ويحصل على جميع المكاسب الملازمة للملكية. وتُرسمل عقود الإيجار التمويلي في بداية عقد الإيجار بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا، أيهما أقل. ويُقيّد التزام الإيجار، كقيمة صافية بدون رسوم التمويل، بوصفه خصما في بيان المركز المالي. وتُستهلك الأصول المقتناة في إطار عقود الإيجار التمويلي وفقا للسياسات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات. ويُقيّد عنصر الفائدة المتعلق بمبلغ الإيجار في بيان الأداء المالي باعتباره من المصروفات طوال مدة عقد الإيجار استنادا إلى طريقة سعر الفائدة الساري.

56 - وتُصنّف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي عندما لا يكون هناك، إلى حد كبير، انتقال لجميع المخاطر والمكاسب الملازمة للملكية إلى المعهد. وتُقيّد المدفوعات المسدّدة بموجب عقود الإيجار التشغيلي في بيان الأداء المالي كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

ترتيبات حقوق الاستخدام المتبرَّع بها

57 - يشغل المعهد أراض ومبان ويستخدم أصولا من البنى التحتية والآلات والمعدات بموجب اتفاقات حقوق الاستخدام المتبرّع بها التي تمنحها الحكومات المضيفة أساسا بدون تكلفة أو بتكلفة رمزية. واستنادا إلى شروط الاتفاق والبنود المتعلقة بنقل السيطرة والإنهاء الواردة في الاتفاق، تجري المعالجة المحاسبية لترتيب حق الاستخدام المتبرّع باعتباره عقد إيجار تشغيلي أو تمويلي.

58 - وفي حالة عقود الإيجار التشغيلي، يُعترف في البيانات المالية بالمصروف والإيراد المقابل له المعادلين لقيمة الإيجار السوقية السنوية لممتلكات مماثلة.

59 - وعتبة الاعتراف بالإيرادات والمصروفات هي قيمة الإيجار السنوي التي تعادل مبلغ 000 5 دولار لكل وحدة من المباني والأراضي والبنى التحتية والآلات والمعدات المتبرع بالحق في استخدامها.

استحقاقات الموظفين

60 - على النحو المبين في المادة 97 من ميثاق الأمم المتحدة، يُقصد بالموظفين الموظفون الذين تتحدّد خدمتهم وعلاقتهم التعاقدية بكتاب تعيين خاضع للأنظمة الصادرة عن الجمعية العامة عملا بالفقرة 1 من المادة 101 من الميثاق. وتصنَّف استحقاقات الموظفين في فئات الاستحقاقات القصيرة الأجل والاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات إنهاء الخدمة.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

61 - استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل هي استحقاقات الموظفين (غير استحقاقات إنهاء الخدمة) التي تصبح مستحقة الدفع في غضون 12 شهرا بعد نهاية السنة التي يؤدي فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة. وتشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل استحقاقات الموظفين للمرة الأولى (منح الانتداب) والاستحقاقات الدورية اليومية/الأسبوعية/الشهرية (الأجور والمرتبات والبدلات) وغيرها من الاستحقاقات القصيرة الأجل (منحة التعليم، واسترداد مبالغ الضرائب، والسفر في إجازة زيارة الوطن) الممنوحة للموظفين الحاليين على أساس الخدمات المقدمة. ويُعترف بكل ما استحقّ ولم يُدفع من هذه الاستحقاقات كخصوم متداولة في بيان المركز المالي.

62 - ويتاح السفر في إجازة زيارة الوطن للموظفين ومُعاليهم الذين يستوفون الشروط، في البلدان التي يستحق الموظفون فيها هذه الإجازة. ويمثل الخصم المتصل بهذا الاستحقاق تكاليف السفر المتوقع تكبدها لتغطية مستحقات سفر الموظفين المستوفين للشروط في زيارتهم المقبلة للوطن، معدلةً حسب نسبة الخدمة التي لم تؤد بعد إلى حين استحقاق الموظف للإجازة. ونظرا لأن تقديم طلبات الحصول على استحقاقات السفر في إجازة زيارة الوطن يتم خلال فترات زمنية قصيرة نسبيا، فإن أثر تطبيق معامل الخصم على أساس القيمة الزمنية للنقود ليس ذا أهمية نسبية.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

63 - تتألف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة من استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة، والمعاش التقاعدي المقدم عن طريق الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

خطط الاستحقاقات المحددة

64 - تُعتبر الاستحقاقات التالية خطط استحقاقات محددة: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة)، والإجازات المتراكمة التي تُحوَّل إلى نقدية عند انتهاء الخدمة في المعهد (استحقاقات أخرى طويلة الأجل). وخطط الاستحقاقات المحددة هي الخطط التي يلتزم فيها المعهد بتقديم استحقاقات متفق عليها ويتحمل بالتالي المخاطر الاكتوارية. وتُقاس الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة بالقيمة الحالية للالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة. ويُعترف بالتغيرات في الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة، باستثناء المكاسب والخسائر الاكتوارية، في بيان الأداء المالي في السنة التي تطرأ فيها. وقد اختار المعهد الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ على الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة الناشئة عن المكاسب والخسائر الاكتوارية مباشرة من خلال بيان التغيرات في صافي الأصول. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم تكن لدى المعهد أي أصول في إطار هذه الخطط على النحو المحدد في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين.

65 - ويقوم خبراء اكتواريون مستقلون بحساب الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وتحدَّد القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة بتطبيق معامل الخصم على القيمة التقديرية للتدفقات النقدية الخارجة في المستقبل باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات العالية الجودة التي تقارب تواريخ استحقاقها تواريخ استحقاق فرادى الخطط.

66 - **التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة** - يوفر التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تغطية للمصروفات الطبية للموظفين السابقين ومُعاليهم الذين يستوفون الشروط في جميع أنحاء العالم. فعند انتهاء الخدمة، يجوز للموظفين ومُعاليهم اختيار المشاركة في خطة تأمين صحي محددة الاستحقاقات تابعة للأمم المتحدة، شريطة استيفائهم شروطا معينة تؤهلهم لذلك، منها إتمام 10 سنوات من المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالموظفين المستقدمين بعد 1 تموز/يوليه 2007، و 5 سنوات للمستقدمين قبل ذلك التاريخ. ويمثل الخصم المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة القيمة الحالية لنصيب المعهد من تكاليف التأمين الطبي للمتقاعدين واستحقاقات ما بعد التقاعد المستحقة حتى تاريخه للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة. ويتمثل أحد عوامل تقييم استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في أخذ اشتراكات جميع الأشخاص المشتركين في الخطة في الاعتبار عند تحديد خصوم المعهد المتبقية. وتُخصم اشتراكات المتقاعدين من إجمالي الخصوم، ويُخصم أيضا جزء من اشتراكات الموظفين الذين لا يزالون في الخدمة، من أجل التوصل إلى قيمة الخصوم المتبقية على المعهد وفقا لنسب تقاسم التكاليف التي أذنت بها الجمعية العامة في قراراتها 235/38 و 1095 ألف (د-11) و 209/41.

67 - **استحقاقات الإعادة إلى الوطن** - عند انتهاء الخدمة، يحق للموظفين الذين يستوفون شروط استحقاق معينة، من بينها الإقامة خارج البلدان التي يحملون جنسياتها وقت انتهاء الخدمة، أن يحصلوا على منحة الإعادة إلى الوطن، التي تُقدَّر بناء على مدة الخدمة، وعلى تكاليف السفر ونقل الأمتعة. ويُعترف بهذا الخصم بدءا من تاريخ التحاق الموظف بالعمل في المعهد، ويُقاس بالقيمة الحالية للخصم المقدر اللازم لتسوية هذه الاستحقاقات.

68 - **الإجازات المتراكمة** - تمثل الخصوم المستحقة عن الإجازات السنوية أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة التي من المتوقع تسويتها عن طريق مدفوعات نقدية للموظفين لدى انتهاء خدمتهم في المعهد. ويعترف المعهد في بند الخصوم بالقيمة الاكتوارية لمجموع أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة لجميع الموظفين لفترة أقصاها 60 يوما (18 يوما للموظفين المؤقتين) حتى تاريخ بيان المركز المالي. وتطبق المنهجية المستخدمة افتراض "الوارد أخيرا يُصرف أولا" في تحديد الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية، بحيث يسحب الموظف من رصيد استحقاقات الإجازات للفترة الحالية قبل أن يسحب من أرصدة الإجازات المتراكمة المتعلقة بفترات سابقة. وفعليا، يتم السحب من استحقاقات الإجازات المتراكمة بعد انقضاء فترة تزيد على 12 شهرا من نهاية فترة الإبلاغ التي نشأت فيها الاستحقاقات، وهناك إجمالا زيادة في عدد أيام الإجازات المتراكمة، مما يشير إلى أن الاستعاضة عن الإجازات المتراكمة بتسوية نقدية في نهاية الخدمة هو الخصم الحقيقي الذي يتحمله المعهد. وتُصنَّف بالتالي استحقاقات الإجازات المتراكمة التي تعكس تدفق الموارد الاقتصادية من المعهد في نهاية الخدمة ضمن فئة "الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل"؛ ويلاحظ أن هناك قسما من استحقاق الإجازة المتراكمة يكون من المتوقع تسويته عن طريق المدفوعات النقدية في غضون 12 شهرا بعد تاريخ الإبلاغ، وبالتالي يصنّف كخصوم متداولة. وتماشيا مع المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين، يجب أن تقوّم الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل بنفس الطريقة كاستحقاقات لما بعد انتهاء الخدمة؛ ومن ثم فإن المعهد يعتبر الخصوم المتعلقة باستحقاقات موظفيه من الإجازات المتراكمة بمثابة خطة استحقاقات محددة تقيّم اكتواريا.

خطة المعاش التقاعدي: الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

69 - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث هو إحدى المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يتصل بها من استحقاقات للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة مموَّلة محدَّدة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وعلى النحو المحدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشارِكة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

70 - ويعرِّض صندوق المعاشات التقاعدية المنظمات المشاركة فيه لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزامات وأصول الخطة والتكاليف على فرادى المنظمات المشارِكة في الخطة. وليس بوسع الصندوق والمعهد، شأنهما في ذلك شأن المنظمات المشاركة الأخرى، تحديد الحصة التناسبية للمعهد في الالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة، وأصول الخطة، والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم فقد تعامل المعهد مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة تماشيا مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُعترف باشتراكات المعهد في صندوق المعاشات التقاعدية خلال الفترة المالية كمصروفات في بيان الأداء المالي.

استحقاقات إنهاء الخدمة

71 - لا يُعترَف باستحقاقات إنهاء الخدمة باعتبارها مصروفات إلا في الحالات التي يكون فيها المعهد ملتزما التزاما يمكن إثباته، ودون وجود إمكانية واقعية للرجوع عنه، بخطة رسمية مُفصَّلة تقضي بإنهاء خدمة الموظف قبل تاريخ تقاعده العادي، أو بمنحه استحقاقات إنهاء الخدمة نتيجة لعرض يُقدَّم لتشجيع الموظفين على الإنهاء الطوعي لخدمتهم. وتقيَّد استحقاقات إنهاء الخدمة المقرّر تسويتها في غضون 12 شهرا بالمبلغ المتوقع دفعه. وإذا حان موعد دفع استحقاقات إنهاء الخدمة بعد أكثر من 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ، فإنها تخضع لعملية خصم إذا كان أثر الخصم ذا أهمية نسبية.

الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل

72 - الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل هي الاستحقاقات، أو أجزاء الاستحقاقات، التي لا يحين موعد تسويتها في غضون 12 شهرا من انقضاء السنة التي يقدم فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة. والإجازات المتراكمة هي مثال على "الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل".

73 - **الاستحقاقات المنصوص عليها في التذييل دال** - ينظم التذييل دال للنظام الإداري للموظفين التعويض في حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض المعزوة إلى قيام الموظف بواجباته الرسمية في خدمة الأمم المتحدة.

المخصصات الاحتياطية

74 - المخصصات الاحتياطية هي خصوم يُعترف بها لتغطية نفقات مستقبلية لا يُعرف مبلغها ولا توقيتها على وجه اليقين. ويُعترف بالمخصصات الاحتياطية عندما يقع على عاتق المعهد، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي قانوني أو ضمني يمكن تقديره على نحو موثوق به، ويكون من المحتمل أن تستلزم تسوية هذا الالتزام تدفقا خارجا لمنافع اقتصادية. ويقاس مبلغ المخصص الاحتياطي بأفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الإبلاغ. وعندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية، يكون المخصّص هو القيمة الحالية للمبلغ المطلوب لتسوية هذا الالتزام.

الخصوم الاحتمالية

75 - عند وجود أي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث سابقة ولا يتأكد وجودها إلا بأن يقع مستقبلا، أو ألا يقع، حدث واحد أو أكثر لا يمكن التنبؤ به على وجه اليقين ولا يخضع كلية لسيطرة المعهد، يُفصح عن هذه الالتزامات كخصوم احتمالية. ويُفصَح أيضا عن الخصوم الاحتمالية عندما لا يمكن الاعتراف بالالتزامات الحالية الناشئة عن أحداث سابقة لأنه لا يُرجّح أن تكون هناك حاجة إلى تدفّق خارج لموارد في شكل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة من أجل تسوية الالتزامات، أو لأنه يتعذر قياس مبلغ الالتزامات على نحو موثوق به.

76 - وتخضع المخصصات والخصوم الاحتمالية لتقييم مستمر من أجل تبيُّن ما إذا كان قد نشأ احتمال لحدوث تدفق خارج لموارد في شكل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة. فإذا ازداد احتمال نشوء الحاجة إلى هذا التدفق، يُعترف بمخصص احتياطي في البيانات المالية للسنة التي يطرأ فيها تغيّر درجة الاحتمالية. وبالمثل، إذا تراجع احتمال نشوء الحاجة إلى تدفق خارج من ذلك القبيل، يُفصَح عن خصم احتمالي في الملاحظات على البيانات المالية. وتطبّق عتبة إرشادية محدّدة عند 000 10 دولار للاعتراف بمخصصات احتياطية و/أو الإفصاح عن خصوم احتمالية في الملاحظات على البيانات المالية.

الأصول الاحتمالية

77 - تمثل الأصول الاحتمالية الأصول التي يمكن أن تنشأ عن أحداث سابقة ولا يتأكد وجودها إلا بأن يقع مستقبلا، أو ألا يقع، حدث واحد أو أكثر لا يمكن التنبؤ به على وجه اليقين ولا يخضع كلية لسيطرة المعهد. ويُفصَح عن الأصول الاحتمالية في الملاحظات عندما يكون من المرجّح أن تتدفق منافع اقتصادية إلى المعهد.

78 - وإعلانات التبرعات وغيرُ ذلك من الهبات الموعود بها التي لا تستند إلى اتفاقات ملزمة، عندما تتضمن شروط عرض وقبول أو تستند إلى اتفاقات لم تصبح رسمية بعدُ بقبولها، تُعتبر أصولا احتمالية شريطة أن يكون استلام المبالغ قابلا للقياس ومحتملا خلال الفترة المالية اللاحقة.

الالتزامات

79 - الالتزامات هي مصروفات يتكبدها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في المستقبل بناء على عقود أبرمها بحلول تاريخ الإبلاغ وليست للمعهد إلا صلاحية محدودة للغاية، إن وجدت، تجيز له تجنبها في مسار أعماله العادي. وهذه الالتزامات تشمل الالتزامات الرأسمالية (عدد العقود المتعلقة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تسدَّد ولم يحل أجل استحقاقها بحلول تاريخ الإبلاغ)، وعقود توريد السلع والخدمات التي سيتسلمها المعهد في فترات مقبلة، ومدفوعات الإيجار الدنيا غير القابلة للإلغاء، والالتزامات الأخرى غير القابلة للإلغاء.

إيرادات المعاملات غير التبادلية: التبرعات

80 - يُعترف بالتبرعات والتحويلات الأخرى المستندة إلى اتفاقات نافذة بقوة القانون باعتبارها إيرادات عندما يصبح الاتفاق ملزما، وهي النقطة التي يُعتبر المعهد عندها حائزا للأصول. أما في حال استلام مبالغ نقدية رهنا بشروط معينة، فيؤجل الاعتراف بالإيرادات إلى حين استيفاء تلك الشروط. ويعترف بالإيرادات مقدما بالنسبة إلى جميع الترتيبات المشروطة في حدود عتبة قدرها 000 50 دولار.

81 - ويعترف بكامل المبالغ المتعلقة باتفاقات التبرعات غير المشروطة المتعددة السنوات والتعهد بالتبرعات والمنح الأخرى الموعود بها باعتبارها إيرادات عندما يصبح الترتيب ملزِما، باستثناء الحالات المتعلقة ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين وأنشطة جمع الأموال التي يقوم بها طرف آخر، مثل التبرعات المقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة إلى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. ففي حالة برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، يُعترف بالإيرادات في الفترة التي يؤدي فيها الموظف الفني المبتدئ الخدمة، وفي حالة التبرعات المقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة إلى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، يعترف بالإيرادات عند استلام إذن صرف المدفوعات النقدية. أما الأموال غير المستخدمة المعادة إلى الجهات المانحة فتخصم من صافي التبرعات.

82 - وتمثّل الإيرادات المحصَّلة بموجب ترتيبات مشتركة بين المنظمات مخصصات تمويل تقدّمها الوكالات لتمكين المعهد من إدارة مشاريع أو برامج أخرى بالنيابة عنها.

83 - وتُعتبر المساهمات العينية المقدمة على شكل سلع والتي تفوق قيمتها العتبة الموجبة للاعتراف بها المحددة بمبلغ 000 5 دولار، بمثابة أصول وإيرادات متى كان ثمة احتمال بأن تدر على المعهد في المستقبل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة وكانت القيمة العادلة لتلك الأصول قابلة للقياس على نحو موثوق به. وقد اختار المعهد عدم الاعتراف بالمساهمات العينية المقدمة في شكل خدمات، وإنما الإفصاح عن المساهمات العينية المقدمة في شكل خدمات التي تفوق قيمتها العتبة المحددة بمبلغ 000 20 دولار، لكل مساهمة على حدة، ضمن الملاحظات على البيانات المالية. وتقاس التبرعات العينية في البداية بحسب قيمتها العادلة في تاريخ تسلمها، وتحدد هذه القيمة بالرجوع إلى قيم سوقية قابلة للرصد أو استنادا إلى تقييمات مستقلة.

84 - ويُحمّل المبلغ المتأتي من استرداد التكلفة غير المباشرة بنسبة 7 في المائة والمسمّى "تكاليف دعم البرامج" على الصناديق الاستئمانية والأنشطة الأخرى التي تُمول من التبرعات لضمان عدم تحميل التكاليف الإضافية لدعم الأنشطة الممولة من التبرعات، على الأموال غير المخصصة و/أو الموارد الأساسية الأخرى للمعهد. وبالإضافة إلى ذلك، يُقيد مبلغ متأت من استرداد التكلفة المباشرة بنسبة تتراوح بين 6 و 11 في المائة يسمّى "تكاليف الدعم المباشرة" لضمان ألا تُحمّل تكاليف دعم التنفيذ على الأموال غير المخصصة وغيرها من الموارد الأساسية. وتمشيا مع سياسة استرداد التكاليف الكاملة التي أقرها مجلس الأمناء، تدرج تكاليف دعم البرامج وتكاليف الدعم المباشرة ضمن التبرعات. ويعبّر عن تكاليف دعم البرامج كنسبة مئوية من المصروفات ويعبر عن تكاليف الدعم المباشرة كنسبة مئوية من التبرعات. وتحذف تكاليف دعم البرامج وتكاليف الدعم المباشرة لأغراض إعداد البيانات المالية، على النحو المبين في الملاحظة 4: الإبلاغ القطاعي.

إيرادات المعاملات التبادلية

85 - المعاملات التبادلية هي المعاملات التي يقوم فيها المعهد ببيع خدمات نظير تعويضات. وتشمل هذه الإيرادات القيمة العادلة للعوض المقبوض أو المستحق نظير بيع الخدمات. ويُعترف بالإيرادات عندما يمكن قياسها بشكل موثوق، وعندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية في المستقبل وعندما تُستوفى معايير محددة. أما الإيرادات المتأتية من العمولات والرسوم المحصلة نظير خدمات تقنية وتدريبية وإدارية والخدمات الأخرى التي تُقدم للحكومات وكيانات الأمم المتحدة والأفراد والشركاء الآخرين، فيُعترف بها عندما يتم تقديم الخدمات. وكوسيلة عملية لتخفيف الأعباء، يمكن من الناحية التشغيلية إصدار فواتير على الإيرادات مقدما، على أن تقدم الخدمات بعد ذلك بوقت قصير.

إيرادات الاستثمار

86 - تُكتسب إيرادات الاستثمار (إيرادات الفوائد) من الأدوات المالية الفردية ويُعترف بها على أساس التناسب الزمني بتطبيق طريقة سعر الفائدة الساري على الأصول المالية المعنية.

المصروفات

87 - المصروفات هي نقصان في المنافع والخدمات الاقتصادية المحتملة خلال فترة الإبلاغ في شكل تدفقات إلى الخارج أو استهلاك للأصول أو تكبد خصوم تفضي إلى نقصان في صافي الأصول، ويُعترف بها على أساس الاستحقاق عند تسليم البضائع وتقديم الخدمات بصرف النظر عن شروط الدفع.

88 - وتشمل مرتبات الموظفين مرتباتِ الموظفين الدوليين والوطنيين والموظفين المؤقتين من فئة الخدمات العامة، وتسويات مقر العمل والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وتشمل البدلات والاستحقاقات استحقاقات الموظفين الأخرى، بما فيها المعاشات التقاعدية والتأمين، وبدلات انتداب الموظفين والإعادة إلى الوطن والمشقة والبدلات الأخرى. وتشمل تعويضاتُ غير الموظفين وبدلاتُهم أتعابَ الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين.

89 - وتشمل المنح والتحويلات الأخرى المنحَ الخالصة والتحويلات إلى الوكالات والشركاء والكيانات المنفِّذة الأخرى. وفيما يتعلق بالمنح الخالصة، يعترف بالمصروفات عندما يصبح المعهد ملزما بالدفع.

90 - وتتعلق اللوازم والمواد المستهلكة بالمصروفات المتكبدة للوازم المكتبية والمواد المستهلكة.

91 - وتشمل مصروفات التشغيل الأخرى اقتناء السلع والأصول غير الملموسة التي تقل عن عتبات الرسملة، والصيانة، والمرافق، والخدمات المتعاقد عليها، والتدريب، والخدمات الأمنية، والخدمات المشتركة، والإيجار، والتأمين، والمخصصات المرصودة للخسائر. وترتبط المصروفات الأخرى بالضيافة والمناسبات الرسمية، والخسائر المترتبة على صرف العملات الأجنبية، والتبرع بالأصول/تحويلها، والخسائر الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات.

92 - وتقوم الكيانات المنفِّذة والشركاء المنفّذون بتنفيذ أنشطة برنامجية محددة من غير الأنشطة التجارية أو الترتيبات الأخرى التي يتوقع المعهد الحصول منها على قيمة تعادل الأموال المحوَّلة. ويكون من بين الكيانات المنفِّذة والشركاء المنفذين بطبيعة الحال الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. ويمدّ المعهد هؤلاء الشركاء المنفِّذين بسُلف على أساس التوقّعات النقدية. وتظلّ السُّلف المدفوعة للشركاء المنفِّذين، التي لا تُنفق خلال السنة، مستحقة الدفع في نهاية السنة وتُدرج في بيان المركز المالي. وتقدّم الكيانات المنفّذة/الشركاء المنفّذون إلى المعهد تقارير مصدَّقا عليها عن المصروفات توثّق استخدامهم للموارد، وتشكِّل أساسا لتسجيل المصروفات في بيان الأداء المالي. وعندما لا يقدّم الشركاء تقارير مالية على النحو المتوقع، يجري مديرو البرامج تقييما مستنيرا لما إذا كان يجب تسجيل استحقاق أم اضمحلال في القيمة مقابل مبلغ السلفة وتقديم التسوية المحاسبية. وتُقيَّد تكاليفُ الدّعم التي يتكبّدها الشركاء المنفّذون وتسدّد لهم في بيان الأداء المالي كمصروفات. وتظهر الاتفاقات الملزمة لتمويل كيانات منفذة/شركاء منفذين لم تُدفع عند نهاية فترة الإبلاغ باعتبارها التزامات في الملاحظات على البيانات المالية.

الملاحظة 4

الإبلاغ القطاعي

93 - القطاع هو نشاط أو مجموعة من الأنشطة المميزة عن غيرها تقدَّم عنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم أداء الكيان في السابق من حيث تحقيق أهدافه ومن أجل اتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل.

94 - وتنقسم أنشطة المعهد وفقا لميزانيته البرنامجية المنقحة لفترة السنتين 2022-2023 كما حدّدها مجلس أمنائه، إلى ثلاثة قطاعات هي:

(أ) مكتب المدير التنفيذي الذي ينطوي على مهام قيادة المعهد؛ وتعبئة الموارد التخطيط والرصد والتقييم، والإبلاغ عن الأداء؛ وضمان الجودة؛

(ب) تنظّم البرمجة في إطار أربع شعب مواضيعية وثلاث شعب شاملة لعدة قطاعات كالتالي: '1' شعبة السلام (التي تضم وحدة برنامج صنع السلام ومنع نشوب النزاعات، ووحدة برنامج التدريب على حفظ السلام)؛ '2' شعبة الناس (التي تضم وحدة برامج التنمية الاجتماعية ومكتب نيجيريا للمشاريع في بورت هاركورت، بنيجيريا)؛ '3' شعبة كوكب الأرض (التي تضم وحدة برنامج التنمية الخضراء وتغير المناخ، ووحدة برنامج إدارة المواد الكيميائية والنفايات، ووحدة برنامج الدورات المستدامة)؛ '4' شعبة الازدهار (التي تضم وحدة برنامج المالية العامة والتجارة ومكتب هيروشيما)؛ '5' شعبة الدبلوماسية المتعددة الأطراف (التي تضم وحدة برنامج الدبلوماسية المتعددة الأطراف ومكتب نيويورك)؛ '6' شعبة التحليل الساتلي والبحوث التطبيقية (التي تضم مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل ووحدة التنفيذ الاستراتيجي لخطة عام 2030)؛ '7' وحدة برنامج الأمراض غير السارية والصحة الرقمية وبناء القدرات؛

(ج) العمليات/خدمات الدعم وهي تشمل مهام الدعم الأساسية من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد البشرية، والإدارة والمشتريات، والميزانية والشؤون المالية.

95 - وتشمل المعاملات المشتركة بين القطاعات تكاليف دعم البرامج الداخلية ورسوم دعم التنفيذ المباشرة بين البرامج وتكاليف العمليات/الدعم تمشيا مع الفقرة 88 في الملاحظة 3 أعلاه. وتحدَّد أسعار المعاملات التي تجري بين القطاعات على أساس استرداد التكاليف في إطار السياسات التشغيلية العادية وتلغَى لأغراض إعداد الإبلاغ القطاعي.

96 - وتشمل الإلغاءات المبالغ المخصصة من الصناديق المشتركة فيما بين القطاعات المختلفة، التي تُلغى بعد توحيد صناديق المعهد، أي الكيان المكلف بالإبلاغ المالي. ومن بين القيم الملغاة تكاليف دعم البرامج وتكاليف الدعم المباشرة بين البرامج ودعم العمليات، الذي يشمل مكتب المدير التنفيذي. وتتألف الإلغاءات في السنة الحالية من تكاليف دعم البرامج البالغة 3,442 ملايين دولار وتكاليف الخدمات المباشرة البالغة 5,246 ملايين دولار.

بيان الأداء المالي حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	مكتب المدير التنفيذي	*البرامج*	*العمليات/خدمات الدعم*	*المبالغ الملغاة*	*المجموع*
الإيرادات القطاعية					
التبرعات	213	34 778	–	–	34 991
الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدَّمة[أ]	3 429	7 158	5 290	(8 688)	7 189
إيرادات الاستثمار	600	–	944	–	1 544
الإيرادات الأخرى	(2)	1 157	(14)	–	1 141
مجموع الإيرادات	**4 240**	**43 093**	**6 220**	**(8 688)**	**44 865**
المصروفات القطاعية					
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	2 108	11 120	1 988	–	15 216
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم[أ]	175	11 852	464	–	12 491
المِنَح والتحويلات الأخرى	–	10 421	–	–	10 421

	مكتب المدير التنفيذي	البرامج	العمليات/خدمات الدعم	المبالغ الملغاة	المجموع
السفر	104	1 746	8	–	1 858
اللوازم والمواد الاستهلاكية	6	3 211	36	–	3 253
مصروفات التشغيل العامة الأخرى	171	13 663	1 090	(8 688)	6 236
مجموع المصروفات القطاعية	**2 564**	**52 013**	**3 586**	**(8 688)**	**49 475**
الفائض/(العجز) للسنة	**1 676**	**(8 920)**	**2 634**	**–**	**(4 610)**

(أ) بالنسبة إلى عام 2023، يرد مبلغ 0,530 مليون دولار المخصص لاسترداد تكاليف دعم البرامج تحت قطاع العمليات والدعم، لتغطية التكاليف غير المباشرة للمعهد.

بيان الأداء المالي حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	مكتب المدير التنفيذي	البرامج	العمليات/خدمات الدعم	المبالغ الملغاة	المجموع
الإيرادات القطاعية					
التبرعات	351	33 862	36	–	34 249
الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدَّمة[أ]	3 662	9 074	4 680	(8 350)	9 066
إيرادات الاستثمار	203	–	355	–	558
مجموع الإيرادات	**4 216**	**42 936**	**5 071**	**(8 350)**	**43 873**
المصروفات القطاعية					
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	1 992	10 451	1 649	–	14 092
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	55	10 860	411	–	11 326
المِنَح والتحويلات الأخرى	–	7 966	–	–	7 966
السفر	73	1 018	1	–	1 092
اللوازم والمواد المستهلكة	7	2 235	16	–	2 258
الاستهلاك	–	2	–	–	2
مصروفات التشغيل العامة الأخرى	(8)	11 885	1 098	(8 350)	4 625
مجموع المصروفات القطاعية	**2 119**	**44 417**	**3 175**	**(8 350)**	**41 361**
الفائض للسنة	**2 097**	**(1 481)**	**1 896**	**–**	**2 512**

(أ) (مُعاد بيانها) بالنسبة إلى عام 2022، يرد مبلغ 0,797 مليون دولار المخصص لاسترداد تكاليف دعم البرامج تحت قطاع العمليات والدعم، لتغطية التكاليف غير المباشرة للمعهد.

بيان المركز المالي حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	مكتب المدير التنفيذي	*البرامج*	*العمليات/خدمات الدعم*	*المجموع*
الأصول				
الأصول المتداولة				
النقدية ومكافئات النقدية	–	4 809	–	4 809
الاستثمارات	6 038	–	12 993	19 031
التبرعات المستحقة القبض	145	15 907	–	16 052
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	–	2 977	–	2 977
تحويلات السُلف	–	492	–	492
الفائدة المستحقة القبض	104	–	222	326
الأصول الأخرى	9	7 334	20	7 363
مجموع الأصول المتداولة	**6 296**	**31 519**	**13 235**	**51 050**
الأصول غير المتداولة				
الاستثمارات	6 973	–	15 007	21 980
التبرعات المستحقة القبض	–	2 702	–	2 702
المساهمات المستحقة القبض الأخرى	–	7	–	7
الممتلكات والمنشآت والمعدات	1	–	–	1
مجموع الأصول غير المتداولة	**6 974**	**2 709**	**15 007**	**24 690**
مجموع الأصول	**13 270**	**34 228**	**28 242**	**75 740**
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	7	3 698	378	4 083
المبالغ المقبوضة سلفا	–	2 589	–	2 589
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	130	663	115	908
مجموع الخصوم المتداولة	**137**	**6 950**	**493**	**7 580**
الخصوم غير المتداولة				
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	3 164	16 189	2 800	22 153
مجموع الخصوم غير المتداولة	**3 164**	**16 189**	**2 800**	**22 153**
مجموع الخصوم	**3 301**	**23 139**	**3 293**	**29 733**
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	**9 969**	**11 089**	**24 949**	**46 007**
صافي الأصول				
الفائض المتراكم	9 969	11 089	24 949	46 007
مجموع صافي الأصول	**9 969**	**11 089**	**24 949**	**46 007**

بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	مكتب المدير التنفيذي	*البرامج*	*العمليات/خدمات الدعم*	*المجموع*
الأصول				
الأصول المتداولة				
النقدية ومكافئات النقدية	–	9 515	1	9 516
الاستثمارات	6 294	–	13 716	20 010
التبرعات المستحقة القبض	300	13 798	–	14 098
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	–	1 417	–	1 417
تحويلات السُلف	–	361	–	361
الفائدة المستحقة القبض	59	–	128	187
الأصول الأخرى	1	6 198	34	6 233
مجموع الأصول المتداولة	**6 654**	**31 289**	**13 879**	**51 822**
الأصول غير المتداولة				
الاستثمارات	6 578	–	14 336	20 914
التبرعات المستحقة القبض	–	4 182	–	4 182
الممتلكات والمنشآت والمعدات	1	–	–	1
مجموع الأصول غير المتداولة	**6 579**	**4 182**	**14 336**	**25 097**
مجموع الأصول	**13 233**	**35 471**	**28 215**	**76 919**
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	(28)	2 162	174	2 308
الخصوم الأخرى	–	9	–	9
المبالغ المقبوضة سلفا	–	2 020	–	2 020
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	109	551	83	743
مجموع الخصوم المتداولة	**81**	**4 742**	**257**	**5 080**
الخصوم غير المتداولة				
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	2 471	12 523	1 892	16 886
مجموع الخصوم غير المتداولة	**2 471**	**12 523**	**1 892**	**16 886**
مجموع الخصوم	**2 552**	**17 265**	**2 149**	**21 966**
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	**10 681**	**18 206**	**26 066**	**54 953**
صافي الأصول				
الفائض المتراكم	10 681	18 206	26 066	54 953
مجموع صافي الأصول	**10 681**	**18 206**	**26 066**	**54 953**

الملاحظة 5
المقارنة بالميزانية

97 - يعِدّ المعهد ميزانياته وفقا للأساس النقدي المعدّل، خلافا لأساس الاستحقاق الكامل المعمول به وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على النحو المعروض في بيان الأداء المالي. ويعرض البيان الخامس (بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية) الفرق بين المبالغ المدرجة في الميزانية وبين الإيرادات والمصروفات الفعلية على أساس قابل للمقارنة.

98 - والميزانية النهائية هي الميزانية البرنامجية المنقّحة لفترة السنتين بالصيغة التي يعتمدها مجلس أمناء المعهد في نهاية السنة الأولى من فترة السنتين. ومع أنّ الميزانية تمتد على فترة سنتين، فإنّ المعهد يوزع اعتمادات تلك الميزانيات على مبلغين سنويين من أجل إتاحة مقارنة الميزانية المعتمدة بالميزانية الفعلية في البيانات المالية السنوية.

99 - وتُعزى الفروق بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية إلى العناصر التي تظهر في أثناء السنة، مثل التوقعات النهائية للمنح الخاصة التي من المقرّر الحصول عليها، والفروق في اتجاهات المصروفات.

100 - وترد أدناه تفسيرات الفروق ذات الأهمية النسبية بين المبالغ الواردة في الميزانية الأصلية وتلك الواردة في الميزانية النهائية، بالإضافة إلى الفروق ذات الأهمية النسبية بين المبالغ الواردة في الميزانية النهائية والإيرادات والمصروفات الفعلية على أساس نقدي معدل، وهي تُعتبر فروقا جوهرية إذا زادت عن 10 في المائة.

مجال الميزانية	*إيضاح أسباب الفروق ذات الأهمية النسبية*
الإيرادات	
المساهمات البرنامجية	يرجع الانحراف السلبي البالغة نسبته 14,7 في المائة إلى رد مبلغ لمرة واحدة على أساس استثنائي إلى أحد المانحين وإلغاء تبرعات مستحقة القبض للإطار الاستراتيجي وإلغاء تبرعات مستحقة القبض من مانح آخر.
التبرعات	يرجع الانحراف الإيجابي البالغة نسبته 59,2 في المائة إلى التبرعات الإضافية الواردة من بلدان مثل اليابان وتركيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت سويسرا مساهمات إضافية للأنشطة المتعلقة بالذكرى السنوية الستين لتأسيس المعهد.
إيرادات أخرى/متنوعة	لم تتضمن الميزانية النهائية إيرادات الاستثمار كجزء من النهج التحفظي المتَّبع في استقراء أسواق الاستثمار. وتمثل الإيرادات الفعلية إيرادات متأتية من استثمارات بمتوسط عائد سنوي قدره 3,08 في المائة.

مجال الميزانية	إيضاح أسباب الفروق ذات الأهمية النسبية
المصروفات	
مكتب المدير التنفيذي	إن غالبية المصروفات المتناقصة بنسبة 15,2 في المائة هي انعكاس لتأجيل التعيينات المدرجة في الميزانية للوظائف الثابتة في شعبة التخطيط الاستراتيجي والأداء. وبالإضافة إلى ذلك، لم تنفذ في عام 2023 بنود الميزانية المتعلقة بأنشطة التحقق من النواتج والضمان ومراجعة الحسابات المتصلة بالبرامج.
العمليات/خدمات الدعم	إن غالبية المصروفات المتناقصة بنسبة 12,4 في المائة هي انعكاس لتأجيل التعيينات المدرجة في الميزانية للوظائف الثابتة في وحدات الشؤون المالية وشؤون الميزانية والموارد البشرية والمشتريات. ولم يتم ملء بعض الوظائف إلا في أواخر عام 2023 ولا يزال بعضها شاغرا.
البرامج	يُعزى الانحراف الإيجابي البالغة نسبته 16,7 في المائة، بشكل عام، إلى زيادة الأنشطة الناتجة عن التمويل الإضافي غير المدرج في الميزانية الذي ورد في عام 2023. كما وردت تمويلات إضافية لا سيما من قبل شعبة السلام ومركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل.

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان التدفقات النقدية

101 - ترد في ما يلي التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة، في المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، والمبالغ الفعلية كما ترد في بيان التدفقات النقدية:

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان التدفقات النقدية: 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة التشغيلية	*الأنشطة الاستثمارية*	*المجموع*
المبلغ الفعلي على أساس قابل للمقارنة (البيان الخامس)	**(48 550)**	**–**	**(48 550)**
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	(2 260)	–	(2 260)
الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض	44 865	1 238	46 103
صافي التدفقات النقدية في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	**(5 945)**	**1 238**	**(4 707)**

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان التدفقات النقدية: 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة التشغيلية	*الأنشطة الاستثمارية*	*المجموع*
المبلغ الفعلي على أساس قابل للمقارنة (البيان الخامس)[أ]	**(41 586)**	**–**	**(41 586)**
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي[أ]	3 398	–	3 398
الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض[أ]	43 873	916	44 789
صافي التدفقات النقدية في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	**5 685**	**916**	**6 601**

(أ) أعيد بيانها لتوضيح ومواءمة منهجية حساب الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي وعن اختلاف طريقة العرض.

(أ) الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي هي فروق تنشأ عند إعداد الميزانية على أساس نقدي معدل، خلافا للأساس المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المستخدم في إعداد البيانات المالية. وتشتمل الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي على التسويات التشغيلية المتصلة بالمحاسبة على أساس الاستحقاق، وشطب الالتزامات، وصافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار؛

(ب) الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض هي فروق في الشكل ونُظم التصنيف في بيان التدفقات النقدية وبيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية. ويُظهر البيان الأول الأثر الصافي للمقبوضات والمبالغ المدفوعة، ويعرض البيان الثاني المصروفات الفعلية. أما الإيرادات والمصروفات التي لا تشكّل جزءا من بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، فتشكل فروقا ناشئة عن اختلاف طريقة العرض؛ وتتمثل الفروق الأخرى الناشئة عن اختلاف طريقة العرض في أن المبالغ المدرجة في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية لا تقسَّم حسب فئات الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛

(ج) تحدثُ الفروقُ في التوقيت عندما تكون فترة الميزانية مختلفة عن فترة الإبلاغ المالي المبينة في البيانات المالية. وليس لدى المعهد أي فروق في التوقيت في عام 2023؛

(د) تمثل الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان تدفقات النقدية من/إلى فئات الصناديق أو الوكالات التي لا تتصل بالمعهد ولكن يُبلغ عنها في البيانات المالية أو في ميزانية المعهد. ولم تكن هناك أي فروق ناشئة عن اختلاف الكيانات في عام 2023.

102 - ويُظهر الجدول التالي عمليات التسوية بين النفقات الفعلية على أساس قابل للمقارنة، كما وردت في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، والمصروفات الإجمالية المبلغ عنها في بيان الأداء المالي:

التسوية بين نفقات الميزانية الواردة في البيان الخامس والمصروفات المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البيان الثاني

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
نفقات الميزانية كما ترد في البيان الخامس	48 550	41 586[أ]
التسويات		
شطب الالتزامات غير المصفاة	(3 671)	(3 715)
مستحقات المصروفات	548	442
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	999	1 085
المصروفات المتصلة بالتبرعات العينية	3 221	2 150
استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات	–	2
نفقات مؤجلة	(172)	(189)[أ]
مجموع المصروفات المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كما ترد في البيان الثاني	**49 475**	**41 361**

(أ) أعيد بيانها لتصحيح خطأ مطبعي.

الملاحظة 6

النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
النقدية في الحسابات المصرفية للمعهد	(14)	1 316
صناديق سوق النقد	4 822	8 198
المصروفات النثرية ونقدية المشاريع	1	2
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	**9 516**	**4 809**

103 - يحتفظ المعهد بودائع لأجل لفترات قصيرة تنعكس في صناديق أسواق النقد المبيّنة في الجدول أعلاه.

الملاحظة 7

التبرعات المستحقة القبض: المعاملات غير التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*		
	المتداولة	*غير المتداولة*	*المجموع*	*المتداولة*	*غير المتداولة*	*المجموع*
التبرعات	16 052	2 702	18 754	14 118	4 182	18 300
بدل الخسارة المتصل بالتبرعات المستحقة القبض	–	–	–	20	–	20
مجموع التبرعات المستحقة القبض	**16 052**	**2 702**	**18 754**	**14 098**	**4 182**	**18 280**

104 - يتعلق الرصيد الضخم للتبرعات المستحقة القبض ببضعة اتفاقات عالية القيمة ومتعددة السنوات مع الجهات المانحة تنطوي على أرصدة تبرعات مستحقة القبض خلال الفترة من 2023 إلى 2026. وقد أُجري تحليل على أساس كل حالة على حدة لجميع اتفاقات الإيرادات من المعاملات غير التبادلية وفقا للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل المبالغ المستحقة القبض المذكورة أعلاه مبلغا قدره 3,199 ملايين دولار يخضع لشروط عامة في الاتفاقات لم تستوف المقتضيات الكفيلة بأن تجعل منها شروطا في إطار المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتاريخيا، كانت تجارب المعهد إيجابية فيما يتعلق باستلام شرائح المدفوعات من الجهات المانحة وفقا للاتفاقات وهو لم يخالف قط الشروط على نحو يدفع الجهات المانحة إلى طلب رد المبالغ المسددة أو رد التكاليف.

105 - وأُجري في نهاية عام 2023 استعراض مفصل لكل حالة على حدة من حالات التبرعات المستحقة القبض.

106 - ووفقاً للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تم خصم المبالغ المستحقة القبض غير المتداولة البالغة قيمتها 2,702 مليون دولار بأثر صافٍ على الإيرادات المسجلة قدره 0,197 مليون دولار. ومعدلات الخصم المستخدمة مأخوذة من الاحتياطي الاتحادي (آجال الاستحقاق الثابتة للخزانة) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وهي: 4,23 في المائة و 4,01 و 3,84 و 3,88 و 3,88 في المائة للسنوات 2 و 3 و 5 و 7 و 10 على التوالي.

الملاحظة 8
الحسابات الأخرى المستحقة القبض: المعاملات التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المعاملات التبادلية		
الحسابات المستحقة القبض من الكيانات غير الحكومية	1 473	469
الحسابات المستحقة القبض من الكيانات الأخرى المبلغة في الأمانة العامة للأمم المتحدة	1 289	671
الحسابات المستحقة القبض من الكيانات الحكومية/الكيانات العامة	222	277
المجموع الفرعي	**2 984**	**1 417**
الفائدة المستحقة القبض	326	187
مجموع الحسابات الأخرى المستحقة القبض	**3 310**	**1 604**

الملاحظة 9
تحويلات السُّلف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الشركاء المنفذون/الوكالات المنفذة	492	361
مجموع تحويلات السُّلف	**492**	**361**

الملاحظة 10
الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
البائعون	1	3
الموظفون	56	48
المبالغ المدفوعة سلفا	173	189
السلف المدفوعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	7 133	5 993
مجموع الأصول الأخرى	**7 363**	**6 233**

107 - تنشأ السُّلف المدفوعة للبرنامج الإنمائي نتيجةً لمعاملات الخزانة والاستثمار وكشوف المرتبات التي يجريها البرنامج الإنمائي نيابة عن المعهد بموجب ترتيبات تعاقدية لتقديم خدمات الدعم. وتسوّى السُّلف أو الحسابات المستحقة الدفع بين المعهد والبرنامج الإنمائي على أساس ربع سنوي.

الملاحظة 11

الممتلكات والمنشآت والمعدات: 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	*المجموع*
التكلفة في 1 كانون الثاني/يناير 2023	**11**	**11**
أصول جرى التصرف فيها	–	–
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**11**	**11**
الاستهلاك المتراكم في 1 كانون الثاني/يناير 2023	**10**	**10**
أصول جرى التصرف فيها	–	–
الاستهلاك في السنة	–	–
الاستهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**10**	**10**
صافي القيمة الدفترية		
1 كانون الثاني/يناير 2023	1	1
31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**1**	**1**

الممتلكات والمنشآت والمعدات: 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	*المركبات*	المجموع
التكلفة في 1 كانون الثاني/يناير 2022	**11**	**10**	**21**
أصول جرى التصرف فيها	–	(10)	(10)
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**11**	**–**	**11**
الاستهلاك المتراكم في 1 كانون الثاني/يناير 2022	**10**	**8**	**18**
أصول جرى التصرف فيها	–	(10)	(10)
الاستهلاك في السنة	–	2	2
الاستهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**10**	**–**	**10**
صافي القيمة الدفترية			
1 كانون الثاني/يناير 2022	1	2	3
31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**1**	**–**	**1**

108 - خلال عام 2023، تم تسجيل مبلغ مشطوب بقيمة 0,0011 مليون دولار أمريكي على أصول مستهلكة بالكامل ولكنها لا تزال قيد الاستخدام.

الملاحظة 12
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الحسابات المستحقة الدفع للبائعين	3 502	1 720
الحسابات المستحقة الدفع للشراكات الجامعية	–	9
المستحقات مقابل السلع والخدمات	548	435
حسابات أخرى	33	144
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	**4 083**	**2 308**

الملاحظة 13
الخصوم الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الودائع غير المستخدمة	–	9
مجموع الخصوم الأخرى	–	**9**

الملاحظة 14
المبالغ المقبوضة سلفا

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المدفوعات المقبوضة سلفا	2 589	2 020
مجموع المبالغ المقبوضة سلفا	**2 589**	**2 020**

الملاحظة 15
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*		
	الخصوم المتداولة	*الخصوم غير المتداولة*	*المجموع*	*الخصوم المتداولة*	*الخصوم غير المتداولة*	*المجموع*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	95	19 655	19 750	101	14 906	15 007
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	247	1 504	1 751	148	1 101	1 249
الإجازة السنوية	122	994	1 116	78	879	957
المجموع الفرعي، الخصوم المتعلقة باستحقاقات محدَّدة	**464**	**22 153**	**22 617**	**327**	**16 886**	**17 213**
إجازة زيارة الوطن	277	–	277	271	–	271
التذييل دال/تعويضات العاملين	167	–	167	145	–	145
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**908**	**22 153**	**23 061**	**743**	**16 886**	**17 629**

استحقاقات الموظفين المحسوبة على أساس استحقاقات محددة

109 - يوفّر المعهد لموظفيه الحاليين والسابقين التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن المقيّمة اكتواريا باعتبارها خطط استحقاقات محددة. وتقيَّم استحقاقات الإجازة السنوية اكتواريا على الأساس نفسه. وتحدَّد الخصوم على أساس تقييم اكتواري مستقل يُجرى عادة مرة كل سنتين. وأجري تقييم اكتواري كامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، في حين أن الأرصدة ذات القيمة الاكتوارية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 هي انعكاس لترحيل نتائج التقييم الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر 2021. ويمثِّل المبلغ التراكمي للمكاسب والخسائر المعترف بها في صافي الأصول خسارة صافية قدرها 4,336 ملايين دولار أمريكي (في عام 2022، بلغت قيمة صافي المكاسب 5,505 ملايين دولار)، ويرجع ذلك أساسا إلى تطبيق مزيج من معدلات الخصم في عام 2023 ما أفضى إلى تراجع في المعدلات وتأثير الوافدين الجدد من العاملين، والتغير في بيانات تعداد السكان والتسويات الأخرى القائمة على التجربة؛ ويعوض عن ذلك جزئيًا الانخفاض الطفيف في معدلات تغير اتجاهات الرعاية الصحية وتقلبات العملة والتغيرات في الافتراضات الديموغرافية.

110 - ويُموّل برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس الدفع أولاً بأول عندما يحصل المتقاعدون على الاستحقاقات الطبية، وتعزى زيادة التكاليف بصفة خاصة إلى تغير الخصائص الديمغرافية، وتحسن متوسط العمر المتوقع، وارتفاع تكاليف خدمات الرعاية الصحية. وتصديا لتزايد تكاليف التأمين الصحي، اتخذ المعهد على مر السنين مبادرات لاحتواء التكاليف مع ضمان استمرار حصول المشتركين على الغطاء التأميني المناسب لتلبية احتياجاتهم من الرعاية الصحية. ويتم التحكم في تكاليف التأمين الصحي بالطريقة التي يتم بها تنظيم الخطط ومن خلال المراجعة المستمرة لأحكام الخطط والاستحقاقات التي توفرها. وبغية إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بالتمويل، يقوم المعهد شهريا باستقطاع نسب من كشوف المرتبات وإيداعها في حساب احتياطيّ لتمويل الخصوم المرتبطة بالتزامات التأمين الصحي للمعهد. ويُضاف هذا المبلغ المستقطع إلى المبالغ المرصودة المتأتية من إيرادات الاستثمار.

التقييم الاكتواري: الافتراضات الرئيسية

111 - يستعرض المعهد ويختار الافتراضاتِ والطرق التي يستخدمها الخبراء الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد الاحتياجات من المصروفات والمساهمات اللازمة لاستحقاقات الموظفين. ويرد فيما يلي بيان بالافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة في تحديد الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(النسبة المئوية)

الافتراضات الاكتوارية	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*
معدلات الخصم، 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	2,02	4,92	4,93
معدلات الخصم، 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	1,99	5,20	5,12

112 - ومنحنيات العائد المستخدمة في حساب معدلات الخصم فيما يتعلق بدولار الولايات المتحدة واليورو والفرنك السويسري هي تلك التي وضعتها شركة أون هويت (Aon Hewitt)، وهي شركة متخصصة في رأس المال البشري والاستشارة الإدارية، بما يتماشى مع قرار فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية من أجل مواءمة الافتراضات الاكتوارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

113 - ويحدَّث نصيب الفرد من تكاليف المطالبات المتعلقة بخطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ليعبر عن المطالبات الأخيرة والاتجاهات السابقة فيما يتعلق بالاشتراك في هذه الخطط. ويبلغ الافتراض المتعلق بتكاليف المطالبات للفرد الواحد عند سن 65 عاما 0,006 مليون دولار (في عام 2022 بلغ 0,007 مليون دولار). ويعكس الافتراض المتعلق بمعدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية التوقعات الحالية في الأجل القصير في ما يتصل بالزيادات في تكلفة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والظروف الاقتصادية السائدة.

114 - وقد جرى تحديث افتراضات اتجاهات التكاليف الطبية المستخدمة للتقييم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 لتشمل معدلات التصاعد للسنوات المقبلة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، تمثلت معدلات التصاعد هذه في معدل تصاعد سنوي ثابت للرعاية الصحية بنسبة 8,00 في المائة (2022: 4,25 في المائة) في ما يخص الخطط الطبية السويسرية، مع خفضه إلى 2,35 في المائة على مدى أربع سنوات (2022: 2,55 في المائة على مدى ست سنوات).

115 - وتستند الافتراضات المتعلقة بمعدل الوفيات في المستقبل إلى الإحصاءات وجداول الوفيات المنشورة، ومعدل الوفيات قبل التقاعد، وكذلك افتراضات الانسحاب والتقاعد المتسقة مع تلك التي يستخدمها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في إجراء تقييمه الاكتواري. وتمشيا مع توصيات فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية، يعكس جدول الوفيات بعد التقاعد المطبَّق في التقييمين اللذين أجريا في كانون الأول/ديسمبر 2022 و كانون الأول/ديسمبر 2023 جدول الوفيات المرجّح بحسب عدد الموظفين المقدّم من شركة باك (Buck)، وهي شركة تقدم خدمات استشارية في مجال المعاشات التقاعدية واستحقاقات الموظفين.

التقييم الاكتواري: الافتراضات الأخرى

116 - تم تخصيص توزيع العملات المستخدمة لحساب معدل الخصم ومعدلات تغير اتجاه تكاليف الرعاية الصحية لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في تقييم نهاية عام 2023 على النحو التالي: الفرنك السويسري (75 في المائة) واليورو (13 في المائة) والدولار (12 في المائة) (2022: الفرنك السويسري بنسبة 100 في المائة). وتم تحديث مزيج العملات المستخدمة في خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في عام 2023 ليعكس مزيج العملات الفعلي المستخدم في المدفوعات المسددة خلال السنوات السابقة.

117 - وفي ما يتعلق بتقييم استحقاقات الإعادة إلى الوطن في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، افتُرض أن معدل التضخم في تكاليف السفر يبلغ 2,30 في المائة (2022: 2,40 في المائة)، تمشيا مع توجيهات فرقة العمل التي اقترحت الاسترشاد بافتراضات التضخم في الولايات المتحدة والذي هو تضخم قائم على السوق بالاستناد إلى مؤشر أسعار الاستهلاك لحكومة الولايات المتحدة.

118 - وافتُرض أن أرصدة الإجازات السنوية ستزداد بالمعدلات السنوية التالية خلال سنوات الخدمة المتوقعة للموظف: من صفر إلى سنة - بمعدل 8,1 أيام؛ ومن سنتين إلى ثلاث سنوات - بمعدل 4,1 أيام؛ ومن أربع سنوات إلى ثماني سنوات - بمعدل 1,9 أيام؛ ومن تسع سنوات إلى 15 سنة - بمعدل 1,0 يوم؛ ومن 16 سنة وما فوق - بمعدل 0,4 يوم.

119 - وترد فيما يلي المدة المقدرة لخطط الاستحقاقات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023:

خطة الاستحقاقات	*المدة المقدرة (بالسنوات)*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	29
منحة الإعادة إلى الوطن	6
الإجازة السنوية	7

التغيرات في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي تعامل محاسبيا كخطط استحقاقات محددة: 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*	*المجموع*
صافي الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحدَّدة في 1 كانون الثاني/يناير 2023	**15 007**	**1 249**	**957**	**17 213**
تكلفة الخدمة الحالية	720	44	55	819
تكلفة الفائدة	298	65	47	410
المجموع الفرعي والتكاليف المعترف بها في بيان الأداء المالي	**1 018**	**109**	**102**	**1 229**
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية المعترف بها مباشرةً في بيان التغيرات في صافي الأصول	3 807	393	136	4 336
الاستحقاقات الفعلية المدفوعة	(82)	–	(79)	(161)
صافي الخصوم المعترف بها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**19 750**	**1 751**	**1 116**	**22 617**

التغيرات في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي تعامل محاسبيا كخطط استحقاقات محددة: 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*	*المجموع*
صافي الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في 1 كانون الثاني/يناير 2022	**18 899**	**1 748**	**1 201**	**21 848**
تكلفة الخدمة الحالية	1 092	75	95	1 262
تكلفة الفائدة	22	43	31	96
المجموع الفرعي والتكاليف المقيدة في بيان الأداء المالي	**1 114**	**118**	**126**	**1 358**
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية المعترف بها مباشرةً في بيان التغيرات في صافي الأصول	(4 919)	(373)	(213)	(5 505)
الاستحقاقات الفعلية المدفوعة	(87)	(244)	(157)	(488)
صافي الخصوم المعترف بها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**15 007**	**1 249**	**957**	**17 213**

120 - تقيد الخسائر الاكتوارية لعام 2023 والبالغة 4,336 ملايين دولار على حساب صافي الأصول مباشرةً، ويُقيَّد مبلغ قدره 1,229 مليون دولار يتعلق بتكاليف الخدمات والفائدة للسنة الحالية في بيان الأداء المالي. والاستحقاقات المدفوعة هي تقديرات لما كان سيُدفع للموظفين المنتهية خدمتهم و/أو المتقاعدين خلال السنة بناءً على نمط اكتساب الحقوق في إطار كل من الخطط التالية: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإعادة إلى الوطن، واستبدال رصيد الإجازات السنوية.

تحليل درجة حساسية التكاليف الطبية

121 - الافتراض الأساسي في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو المعدل المتوقع لزيادة التكاليف الطبية في المستقبل. ويُنظر عند تحليل درجة الحساسية إلى التغير الحاصل في الخصوم بسبب التغيرات في معدلات التكاليف الطبية مع الإبقاء على الافتراضات الأخرى على حالها، مثل معدل الخصم. وإذا تغيّر الافتراض المتعلّق باتجاه التكاليف الطبية بنسبة قدرها 0,5 في المائة، فهذا من شأنه التأثير على عملية قياس الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة، على النحو المبين أدناه.

تحليل حساسية التكاليف الطبية: تغير بنسبة 0,5 في المائة في المعدلات المفترضة لاتجاه التكاليف الطبية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023		*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	
	الزيادة	*النقصان*	*الزيادة*	*النقصان*
أثر التغيّر على الالتزامات المتعلقة باستحقاقات محددة	3 056	(2 581)	2 602	(2 178)
أثر التغير على مجموع تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة	304	(245)	254	(208)

حساسية معدل الخصم إزاء الخصوم في نهاية السنة

122 - تحدُث التغيرات في معدلات الخصم بفعل منحنى الخصم، الذي يُحسب بناء على سندات الشركات. وقد كانت أسواق السندات متقلبة خلال فترة الإبلاغ، وكان لهذا التقلب أثر على الافتراض المتعلق بمعدلات الخصم. وإذا تغير الافتراض المتعلق بمعدلات الخصم بنسبة 0,5 في المائة، فإن أثره على الالتزامات سيكون على النحو المبين أدناه.

تحليل درجة حساسية معدلات الخصم: الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في نهاية السنة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*
زيادة معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة[أ]	(2 643)	(51)	(37)
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	(13)	(3)	(3)
نقصان معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	3 174	55	40
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	16	3	4

(أ) تستند تحليلات الحساسية المذكورة أعلاه إلى حدوث تغير في افتراض واحد مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة. ويُرجَّح، من الناحية العملية، ألا يحدث ذلك، نظرا لأن التغيرات في بعض الافتراضات قد تكون مترابطة.

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*
زيادة معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة[أ]	(1 716)	(58)	(39)
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	(11)	(5)	(4)
نقصان معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	1 948	61	41
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	13	5	4

(أ) تستند تحليلات الحساسية المذكورة أعلاه إلى حدوث تغير في افتراض واحد مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة. ويُرجَّح، من الناحية العملية، ألا يحدث ذلك، نظرا لأن التغيرات في بعض الافتراضات قد تكون مترابطة.

123 - ويرد أدناه تحليل لدرجة حساسية تكاليف المطالبات في سن 65 عاما.

تحليل حساسية تكاليف المطالبات: الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في نهاية السنة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الحساسية للمطالبات للفرد الواحد عند بلوغ سن 65 عاماً	*الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*الأثر على الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في السيناريو الوسطي*
الوسطي (افتراض 2023)	19 750	–
افتراض عام 2023 + 1%	19 945	195
افتراض عام 2023 – 1%	19 554	(196)

الحساسية للمطالبات للفرد الواحد عند بلوغ سن 65 عاماً	*الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*الأثر على الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في السيناريو الوسطي*
الوسطي (افتراض 2022)	15 007	–
افتراض عام 2022 +1 في المائة	15 157	150
افتراض عام 2022 –1 في المائة	14 857	(150)

124 - ويَرِدُ أدناه موجز لتحليل الحساسية إزاء التغيرات التي تطرأ على متوسط العمر المتوقع.

تحليل الحساسية إزاء التغيرات التي تطرأ على متوسط العمر المتوقع: الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في نهاية السنة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الحساسية إزاء متوسط العمر المتوقع	*الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*الأثر على الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في السيناريو الوسطي*
الوسطي (افتراض 2023)	19 750	–
افتراض عام 2023 + سنة واحدة	20 849	1 099
افتراض عام 2023 – سنة واحدة	18 687	(1 063)

الحساسية إزاء متوسط العمر المتوقع	*الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	الأثر على الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في السيناريو الوسطي
الوسطي (افتراض 2022)	15 007	–
افتراض عام 2022 + سنة واحدة	15 884	878
افتراض عام 2022 – سنة واحدة	14 161	(845)

معلومات تاريخية: مجموع الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازات السنوية في 31 كانون الأول/ديسمبر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة التي قيَّمها الخبراء الاكتواريون	*2023*	*2022*	*2021*	*2020*	*2019*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	19 750	15 007	18 899	17 724	16 313
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	1 751	1 249	1 748	1 582	1 460
الإجازة السنوية	1 116	957	1 201	839	809
مجموع القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة	**22 617**	**17 213**	**21 848**	**20 145**	**18 582**

الخصوم المموَّلة

125 - شرع المعهد بخطط تمويل للخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة. ويَرِدُ رصيد الخصوم المموَّلة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المموَّلة	*غير المموَّلة*	*مجموع الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*النسبة المئوية المموَّلة*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	5 068	14 682	19 750	25,7
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	1 751	–	1 751	100,0
الإجازة السنوية	1 116	–	1 116	100,0
مجموع الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في إطار خطط الاستحقاقات المحددة	**7 935**	**14 682**	**22 617**	**35,1**

126 - ويشمل المبلغ المموَّل البالغ 7,935 ملايين دولار النقدية ومكافِئات النقدية والاستثمارات. ولا يستوفي هذا المبلغ صفة أصل من أصول الخطة بموجب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين، لأن هذه الأموال غير محتفظ بها في صندوق استئماني منفصل بصورة قانونية عن المعهد، وتوجد لدفع استحقاقات الموظفين أو تمويلها فحسب.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

127 - المعهد هو منظمة عضو مشارِك في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة مموَّلة محدَّدة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشارِكة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

128 - وتُعرِّض الخطةُ المنظمات المشارِكة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزام وأصول الخطة والتكاليف على فرادى المنظمات المشارِكة في الخطة. ولا يتسنى للمعهد ولا لصندوق المعاشات التقاعدية تحديد الحصة التناسبية للمعهد في الالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بها بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية، شأنهما في ذلك شأن المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق. ومن ثم، تَعاملَ المعهد مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة، تمشيا مع الشروط الواردة في المعيار رقم 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. وتُقيَّد اشتراكات المعهد في الصندوق خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

129 - وينصُّ النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية على أن يُجرِيَ مجلس صندوق المعاشات التقاعدية تقييما اكتواريا للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل يقوم به الخبير الاكتواري الاستشاري. والممارسة التي يتبعها مجلسُ صندوق المعاشات التقاعدية هي إجراء تقييم اكتواري كلّ عامين. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدَّرة للمستقبل كافية للوفاء بالتزاماته.

130 - وتتكون الالتزامات المالية للمعهد تجاه الصندوق من مساهمته المقررة، وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة (يبلغ حاليا 7,9 في المائة للمشتركين و 15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، بالإضافة إلى أي حصة في أي مدفوعات قد تلزم لتغطية العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تُسدَّد مدفوعات لتغطية مثل هذا العجز إلا إذا قررت الجمعية العمل بالأحكام الواردة في المادة 26 ومتى قررت ذلك، بعد أن يتقرر وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات تغطية العجز بناء على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كلٌ منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

131 - وأُنجز أحدث تقييم اكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وجارٍ الاضطلاع حالياً بالتقييم لتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وقام الصندوق بترحيل بيانات الاشتراكات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022 واستخدمها في بياناته المالية لعام 2022.

132 - وأسفرَ التقييم الاكتواري الذي أُجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 عن نسبة ممولّة من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بلغت 117,0 في المائة (107,1 في المائة في تقييم عام 2019). وبلغت النسبة الممولّة 158,2 في المائة (2019: 144,4 في المائة) عندما لم يؤخذ النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية في الاعتبار.

133 - وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لا يوجد، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ما يستوجب تسديد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، لأن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويُضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضاً القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تلجأ الجمعية العامة إلى أحكام المادة 26.

134 - وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة (2020 و 2021 و 2022) ما قيمته 937,680 8 مليون دولار، ساهم المعهد فيها بنسبة 0,052 في المائة.

135 - وخلال عام 2023، بلغت الاشتراكات التي دُفعت للصندوق 1,768 مليون دولار (2022: 1,731 مليون دولار). وتبلغ الاشتراكات المتوقعة المستحقة في عام 2024 ما يقارب 1,890 مليون دولار.

136 - ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإيجاب من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ إنهاء العضوية تُخصَّص حصراً لصالح موظفيها الذين كانوا مشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هذا المبلغ على أساس تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يُدرَج في هذا المبلغ أيُّ جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

137 - ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعةً سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويُقدِّم في كلّ عام تقريراً عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق وإلى الجمعية العامة. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها بزيارة الموقع الشبكي للصندوق: www.unjspf.org.

الملاحظة 16
صافي الأصول

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير	**54 953**	**46 936**
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (الملاحظة 15)	(4 336)	5 505
(العجز)/الفائض للسنة	(4 610)	2 512
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر	**46 007**	**54 953**

الملاحظة 17
الإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية

التبرعات - الدول الأعضاء

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التبرعات - الدول الأعضاء	26 382	18 644
المبالغ المردودة إلى الدول الأعضاء	79	(272)
مجموع الإيرادات المتأتية من التبرعات - الدول الأعضاء	**26 461**	**18 372**

التبرعات – جهات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التبرعات – جهات أخرى	12 441	13 906
المبالغ المردودة إلى جهات أخرى	(7 132)	(179)
التبرعات العينية	3 221	2 150
مجموع الإيرادات المتأتية من التبرعات – جهات أخرى	**8 530**	**15 877**

138 – وتُعزى الزيادة في التبرعات من الدول الأعضاء في المقام الأول إلى زيادة التمويل من الجهات المانحة الحكومية الرئيسية. وانخفضت التبرعات الأخرى انخفاضاً طفيفاً بسبب إلغاء الإيرادات من جهتين مانحتين في عام 2023. وتم الاعتراف باسترداد مبلغ استثنائي قدره 6,570 ملايين دولار أمريكي وتم تسجيله كتخفيض في "إيرادات التبرعات من جهات أخرى" بعد الإغلاق المالي لمشروع شراكة دحر الأمراض غير المعدية في عام 2023.

139 – وتشمل المساهمات العينية إعانة إيجار قدرها 0,481 مليون دولار بالنسبة للسنة (2022: 0,475 مليون دولار)، تمثل الفرق بين القيمة السوقية والمبلغ الفعلي المدفوع لاستئجار المباني التي يشغلها المعهد، والصور الساتلية الواردة من حكومة الولايات المتحدة بقيمة 2,740 من ملايين الدولارات المستخدمة لتنفيذ أنشطة مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل.

140 – والمساهمات العينية المتمثلة في خدمات المساعدة التقنية والخبراء وغير ذلك من الخدمات التي يتم تَلقِّيها خلال العام لا يُعترف بها كإيرادات، ولذلك لا تُدرَج في إيرادات التبرعات العينية المبيّنة في الجدول أعلاه. وخلال عام 2023، شملت التبرعات العينية أيضاً خدمات قدمها مستشارون وزملاء معاونون وغيرهم من الموظفين المتخصصين وبلغت قيمتها 1,074 مليون دولار (2022: 0,087 مليون دولار).

141 – وتشمل التبرعات المعترف بها كإيرادات في عام 2023 الجزء المقبل من الاتفاقات المتعددة السنوات والتبرعات العينية. ويَرِدُ أدناه، بشأن إيرادات التبرعات المعترف بها، بيان تفاصيل الجهات المانحة حسب السنة التي يعتزم سداد التبرعات فيها.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الدول الأعضاء	*الحسابات الأخرى*
2024	7 310	7 539
2025	1 377	370
2026	317	220
2027	–	200
إجمالي الإيرادات المتأتية من التبرعات – الدول الأعضاء وجهات أخرى	**9 004**	**8 329**

الملاحظة 18

الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة: المعاملات التبادلية

142 - تشمل إيرادات المعاملات التبادلية المتأتية من تقديم الخدمات الرسوم المحصلة نظير مجموعة متنوعة من دورات التدريب المباشر ودورات التعلم الإلكتروني، ومبيعات تحليل الصور الساتلية، ورسوم الانتساب. ويصمم المعهد وينفذ أنشطة لتنمية القدرات وأنشطة بحثية لتلبية احتياجات الأفراد والمنظمات والمؤسسات في شتى المجالات المواضيعية. ومن الدورات التدريبية الرئيسية التي أدرَّت إيرادات من المعاملات التبادلية أنشطة تدريب وبناء قدرات للمندوبين والدبلوماسيين من الدول الأعضاء بناء على طلبهم في ما يتعلق بأجهزة الأمم المتحدة الحكومية الدولية والمواضيع ذات الصلة بالدبلوماسية المتعددة الأطراف.

143 - ومن الدورات التدريبية الأخرى التي تدرّ إيرادات من المعاملات التبادلية شهادة الماجستير الدولية المشتركة في شؤون النزاع والسلام والأمن والشؤون الدولية والدبلوماسية؛ والتدريب المباشر المصمم حسب الاحتياجات والمقدم للفئات التي يستهدفها المعهد؛ والدورات المتاحة برسوم للأفراد عن طريق التدريب المباشر، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل ودورات التعلم الإلكتروني.

144 - وتشمل الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية أيضا الرسوم المدفوعة نظير خدمات تحليل الصور الساتلية. وتقدم هذه الخدمات الدعم لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في مجالات التصدي للكوارث، والعمليات الإنسانية، والأمن البشري، وتطبيق القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان.

145 - وقد أنشأ برنامج التعاون اللامركزي التابع للمعهد شبكة عالمية تتألف من 29 مركزاً تدريبياً تُسمى الشبكة العالمية للمراكز الدولية لتدريب السلطات والقادة. وهذه المراكز تنتسب للمعهد ويتعين عليها دفع رسوم انتساب إلزامية سنوية. وتقدّم هذه المراكز، التي تقع في جميع أنحاء أفريقيا وأستراليا وآسيا والأمريكتين وأوروبا، العديد من المناسبات التدريبية للجمهور المستفيد من خدمات المعهد، مع التركيز بشكل خاص على المستوى المحلي.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
رسوم التدريب	3 006	4 149
أنشطة مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل	830	2 342
رسوم الانتساب المدفوعة من مراكز التدريب	821	698
الإيرادات الأخرى	2 532	1 877
مجموع الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدَّمة	**7 189**	**9 066**

الملاحظة 19
المصروفات

مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

146 - تشمل مرتبات الموظفين مرتباتِ الموظفين الدوليين والوطنيين والموظفين المؤقتين من فئة الخدمات العامة، وتسويات مقر العمل والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وتشمل البدلاتُ والاستحقاقات استحقاقاتِ الموظفين الأخرى، بما فيها المعاشات التقاعدية والتأمين، وبدلات انتداب الموظفين والإعادة إلى الوطن والمشقة والبدلات الأخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المرتبات	7 094	7 110
البدلات والاستحقاقات	4 655	4 027
تسوية مقر العمل	3 467	2 955
مجموع مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	**15 216**	**14 092**

تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم

147 - تتألف تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم من أتعاب الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين، والخبراء المخصصين، وتعويضات وبدلات الأفراد غير التابعين للمعهد.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
أتعاب الخبراء الاستشاريين، والمتدربين الداخليين والمتدربين	12 491	11 326
مجموع تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	**12 491**	**11 326**

المِنَح والتحويلات الأخرى

148 - تشمل المنح والتحويلات الأخرى المنح الخالصة والتحويلات إلى الوكالات والشركاء والكيانات المنفذة الأخرى، وكذلك المشاريع السريعة الأثر.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
الخدمات التعاقدية	5 328	2 637
المِنَح الخالصة	870	1 822
تكاليف الموظفين والأفراد	1 312	1 105
السفر	2 197	2 119
اللوازم والسلع الأساسية والمواد	108	109
تكاليف دعم البرامج	403	11
المصروفات التشغيلية	–	65
المعدات والمركبات والأثاث	203	98
مجموع المِنَح والتحويلات الأخرى	**10 421**	**7 966**

149 - خلال عام 2023، قُيد مباشرة مبلغ مجموعه 0,448 مليون دولار (2022: 0,259 مليون دولار) يتصل بمِنَح فردية قدرها 000 30 دولار أو أقلّ مقدَّمة إلى الشركاء المنفذين، وذلك تمشياً مع السياسة المحاسبية للأمم المتحدة بشأن التحويلات المدفوعة مقدما للشركاء المنفذين.

السفر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
سفر الموظفين والاستشاريين والأفراد من غير الموظفين	1 858	1 092
مجموع السفر	**1 858**	**1 092**

اللوازم والمواد المستهلكة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
الصور الساتلية العملياتية (عينية)	2 741	1 699
اقتناء المعدات واللوازم المكتبية	309	311
خرائط العمليات	144	136
اللوازم الأخرى	59	112
مجموع اللوازم والمواد الاستهلاكية	**3 253**	**2 258**

مصروفات التشغيل الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التدريب	2 654	1 031
الإيجار – المكاتب والمباني	1 403	1 266
الخدمات التعاقدية	776	601
مرافق الاتصال	631	629
المصروفات المعترف بها فيما يتعلق بالتبرعات العينية – المباني	481	452
الرسوم الإدارية المشتركة	55	114
المصروفات الأخرى	225	184
القرطاسية واللوازم المكتبية	30	27
خدمات النقل البحري/الشحن	1	32
صافي خسائر أسعار الصرف	–	269
المصاريف المتصلة ببدل الخسارة	(20)	20
مجموع مصروفات التشغيل الأخرى	**6 236**	**4 625**

الملاحظة 20
الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

الأدوات المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	ملاحظة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأصول المالية			
التكلفة المُهلَكة			
السندات غير القابلة للسداد		39 011	38 924
السندات القابلة للسداد		2 000	2 000
المجموع الفرعي للاستثمارات		**41 011**	**40 924**
النقدية ومكافِئات النقدية والمبالغ المستحقة القبض المحتفظ بها بحسب التكلفة المُهلَكة			
النقدية ومكافِئات النقدية: المُدارة داخلياً	6	(13)	1 318
النقدية ومكافئات النقدية: شهادات الإيداع/الأوراق التجارية	6	4 822	8 198
المجموع الفرعي، النقدية ومكافِئات النقدية		**4 809**	**9 516**
التبرعات المستحقة القبض	7	18 754	18 280
الحسابات الأخرى المستحقة القبض والفوائد المستحقة القبض	8	3 310	1 604

	ملاحظة	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
الأصول الأخرى (عدا السُلف الممنوحة للموظفين والمبالغ المدفوعة مقدماً)	10	1	3
مجموع التكلفة المهلَكة للأصول المالية		**22 065**	**19 887**
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية		**67 885**	**70 327**
الخصوم المالية بالتكلفة بعد خصم الإهلاك			
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	12	4 083	2 308
مجموع القيمة الدفترية للخصوم المالية		**4 083**	**2 308**
صافي الإيرادات والمصروفات من الأصول المالية			
إيرادات الفوائد – الودائع لأجل والحسابات المصرفية		307	182
إيرادات الفوائد على السندات غير القابلة للسداد		921	469
الإيرادات المُهلَكة على السندات غير القابلة للسداد		316	(93)
مجموع صافي الإيرادات المتأتية من الأصول المالية		**1 544**	**558**

حركة الاستثمارات غير المصنفة في فئة النقدية ومكافئات النقدية: الودائع لأجل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
الرصيد في 1 كانون الثاني/يناير	40 924	41 347
مشتريات الاستثمارات	26 250	25 665
مبيعات الاستثمارات	(25 944)	(26 023)
الإهلاك	(219)	(65)
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر	**41 011**	**40 924**

إدارة المخاطر المالية: لمحة عامة

150 - يتعرض المعهد للمخاطر المالية التالية:

(أ) مخاطر الائتمان؛

(ب) مخاطر السيولة؛

(ج) مخاطر السوق.

151 - وتقدّم هذه الملاحظة معلومات عن مدى تعرض المعهد لهذه المخاطر، والأهداف المتوخاة والسياسات والعمليات المعتمدة لقياس المخاطر وإدارتها، وإدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

152 - يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأنشطة الاستثمارية للمعهد في إطار اتفاق من اتفاقات مستوى الخدمات. وبموجب شروط هذا الاتفاق، يطبق البرنامج الإنمائي مبادئه التوجيهية للاستثمار وإطاره لإدارة الاستثمار لما فيه مصلحة المعهد. وتسجل الاستثمارات باسم المعهد، وتُحفظ الأوراق المالية التي يمكن تداولها لدى جهة وديعة يعينها البرنامج الإنمائي.

153 - وفيما يلي الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية للاستثمار (مرتبة بحسب أهميتها):

(أ) السلامة: الحفاظ على رأس المال من خلال الاستثمار في أوراق مالية عالية الجودة وثابتة الإيرادات مع التشديد على الجدارة الائتمانية للجهات التي أصدرت تلك الأوراق المالية؛

(ب) السيولة: تحقيق المرونة لتلبية الاحتياجات النقدية من خلال الاستثمار في أوراق مالية ذات إمكانية تداول عالية وإيرادات ثابتة ومن خلال هيكلة آجال الاستحقاق بحيث تتمشى مع الاحتياجات من السيولة؛

(ج) الإيرادات: تحقيق أقصى قدر من إيرادات الاستثمار في إطار معياري السلامة والسيولة المذكورين أعلاه؛

(د) الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً، التي تُختار باستخدام طريقة الفرز السلبي فيما يتعلق بمقدم الخدمات المعين.

154 - وتجتمع لجنة الاستثمار التابعة للبرنامج الإنمائي، التي تتألف من كبار المديرين، كلّ ثلاثة أشهر لاستعراض أداء حافظة الاستثمارات ولكفالة امتثال القرارات الاستثمارية للمبادئ التوجيهية للاستثمار المعمول بها. ويتلقى المعهد تقريراً شهرياً مفصّلاً عن أداء الاستثمارات من البرنامج الإنمائي يبين تشكيلة حافظة الاستثمار وأداءها.

155 - وتتوافق ممارسات المعهد في مجال إدارة المخاطر مع مبادئ البرنامج الإنمائي التوجيهية لإدارة الاستثمار. وتقوم لجنة للاستثمارات بتقييم دوري للأداء الاستثماري وتقيِّم مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية وتقدم توصيات لتحديث تلك المبادئ. وفيما عدا ما أُفصح عنه، لم يتبين للمعهد وجود أي تركُّزات أخرى للمخاطر الناجمة عن الأدوات المالية. ولم تحدث أي تغيرات ذات شأن في إطار المعهد لإدارة المخاطر في عام 2023 نظرا لتطبيق الإطار القائم على الترتيب المتعلق باتفاق مستوى الخدمات المعقود مع البرنامج الإنمائي والمعتمد في عام 2015.

156 - ويعرِّف المعهد رأس المال الذي يديره بأنه إجمالي صافي أصوله. وتتمثل أهدافه في الحفاظ على قدرته على أن يظل مؤسسة مستمرة، والتمكن من تمويل عملياته وتنفيذ الأهداف التي عُهد بها إليه. ويدير المعهد رأس ماله في ضوء الظروف الاقتصادية العالمية، وخصائص المخاطر التي تقوم عليها الأصول، والمتطلبات الحالية والمستقبلية لرأس ماله المتداول.

مخاطر الائتمان

157 - مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية إذا لم يوفِ الطرف المقابل في أداة مالية بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ مخاطر الائتمان من النقدية ومكافِئات النقدية والاستثمارات والودائع لدى المؤسسات المالية، والتعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن المبالغ المستحقة القبض التي لم تُسدد. والقيمة الدفترية للأصول المالية، مطروحاً منها اضمحلال القيمة، هي أقصى درجات التعرض لمخاطر الائتمان.

إدارة مخاطر الائتمان

158 - المعهد معرّض لمخاطر ائتمان متعلقة بأرصدة أصوله المالية غير المسدّدة، وهي أساسا النقدية ومكافِئات النقدية، والأدوات المالية، والحسابات المستحقة القبض (من معاملات تبادلية وغير تبادلية).

159 - وفيما يتعلق بالأدوات المالية، فإنّ المبادئ التوجيهية للاستثمار التي يتبعها البرنامج الإنمائي تحدُّ من درجة التعرض لمخاطر الائتمان إزاء أي طرف مقابِل منفرد، وتشمل شروطاً بشأن الحد الأدنى من الجودة الائتمانية. وتشمل استراتيجيات التخفيف من حدة مخاطر الائتمان الواردة في المبادئ التوجيهية معايير الحد الأدنى المتحفظ للائتمان فيما يخص المرتبة الاستثمارية لجميع جهات الإصدار، مع وضع حدود لآجال الاستحقاق وللأطراف المقابلة حسب تصنيف الجدارة الائتمانية. وتقتضي المبادئ التوجيهية للاستثمار إجراء رصد مستمر لتصنيف الجدارة الائتمانية لجهات الإصدار والأطراف المقابِلة. وتقتصر الاستثمارات المسموح بها على الأدوات ذات الإيرادات الثابتة الصادرة عن الوكالات السيادية أو الوكالات المتجاوزة حدود الولاية الوطنية أو الوكالات الحكومية أو الاتحادية، والمصارف.

160 - ويتولى البرنامج الإنمائي تنفيذ أنشطة الاستثمار؛ ولا يُسمح لمكاتب المعهد في الظروف العادية بمزاولة أنشطة الاستثمار.

161 - وتُستخدم تقديرات الجدارة الائتمانية التي تضعها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية الثلاث الأهم، وهي موديز (Moody's) ووكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية (S&P Global Ratings) وفيتش (Fitch)، لتقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بالأدوات المالية. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت الاستثمارات المالية للمعهد في أدوات من الدرجة الاستثمارية على النحو المبين في الجدول أدناه (معروضة باستخدام تصنيفات ستاندارد آند بورز العالمية).

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A*	*A-*	*المجموع*
صكوك سوق النقد	–	1 978	991	–	–	–	2 969
السندات	20 451	5 466	6 592	914	1 469	3 150	38 042
المجموع	**20 451**	**7 444**	**7 583**	**914**	**1 469**	**3 150**	**41 011**

مخاطر الائتمان: المساهمات المستحقة القبض والحسابات الأخرى المستحقة القبض

162 - هناك جزء كبير من الحسابات المستحقة القبض مستحق من كيانات ليست معرضة لمخاطر ائتمانية كبيرة. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يكن لدى المعهد أي ضمان يكفل له الحسابات المستحقة القبض. ويقيِّم المعهد مخصص بدل الخسارة المتصل بالمبالغ المستحقة القبض في تاريخ كلّ إبلاغ. ويُرصد مخصص لبدل الخسارة عند وجود دليل موضوعي على أن المعهد لن يحصّل كامل المبلغ المستحق له. وبالنسبة لعام 2023، وبعد الحصول على تأكيد من الجهة المانحة، جرى التراجع عن رصد مخصص لبدل الخسائر الذي كان قد سُجّل في عام 2022.

163 - ولم يتم إنشاء أي مخصص لبدل الخسارة الائتمانية المتوقعة المتصلة بالمبالغ المستحقة القبض للمعهد التي تنشأ في المقام الأول من التبرعات. وحالات شطب المبالغ المستحقة القبض ضئيلة وغير ذات أهمية نسبية. ويتم التحقق مع الجهات المانحة من صحة جميع الأرصدة غير المسدَّدة في إطار التبرعات المستحقة القبض في نهاية السنة المالية ويتم تخفيضها عن طريق التسوية المحاسبية إذا كان الرصيد المستحق، بعد تأكيد من الجهة المانحة، سيتم تخفيضه أو إلغاؤه.

تقادُم مجموع الحسابات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023		*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	
	إجمالي المبالغ المستحقة القبض	*البدل المخصص*	*إجمالي المبالغ المستحقة القبض*	*البدل المخصص*
مبالغ لا متأخرة ولا مُضمحلة القيمة	17 136	–	16 653	20
أقلّ من سنة واحدة	4 327	–	3 054	–
من سنة واحدة إلى سنتين	276	–	10	–
المجموع	**21 738**	–	**19 717**	**20**

مخاطر الائتمان: النقدية ومكافئات النقدية

164 - كان المعهد يحتفظ بنقدية ومكافِئات نقدية قيمتها 4,809 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو ما يمثل أقصى درجة لتعرض هذه الأصول لمخاطر الائتمان.

مخاطر السيولة

165 - مخاطر السيولة هي احتمال ألا تكون لدى المعهد الأموال الكافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. والنهج الذي يتبعه المعهد في إدارة السيولة هو ضمان أن تكون لديه على الدوام السيولة الكافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، سواء في ظل الظروف الطبيعية أو وقت الشدة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة المعهد.

166 - ويقضي النظام المالي والقواعد المالية بتكبد المصروفات بعد تلقي الأموال من الجهات المانحة، مما يخفض إلى حد كبير من مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها المعهد فيما يتعلق بالتبرعات، التي تمثل تدفقات نقدية سنوية مستقرة إلى حد كبير. ولا يُسمح بالاستثناءات من قاعدة عدم تكبد المصروفات قبل تلقي الأموال إلا في حالة التقيُّد بمعايير محددة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالمبلغ المستحق القبض.

167 - ويقوم البرنامج الإنمائي، نيابةً عن المعهد، بمهمة التنبؤ بالتدفقات النقدية ومراقبة التنبؤات المنتظمة لمتطلبات السيولة لكفالة أن تكون لديهما النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية. وتُنفَّذ الاستثمارات مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات النقدية اللازمة للأغراض التشغيلية على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية. ويحتفظ المعهد بجزء كبير من استثماراته في شكل مكافئات نقدية واستثمارات قصيرة الأجل تكفي لتغطية التزاماته متى حان أجلها.

مخاطر السيولة: الخصوم المالية

168 - يستند التعرُّض لمخاطر السيولة إلى فكرة أن الكيان قد يواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالخصوم المالية. وهذا الأمر مستبعد إلى حد كبير بسبب الحسابات المستحقة القبض والنقدية والاستثمارات المتاحة للمعهد، وبفضل السياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة لكفالة توفر الموارد المناسبة للوفاء بالتزاماته المالية. وفي تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يكن المعهد قد تعهد بأي ضمان عن أية خصوم أو خصوم محتملة، وخلال الفترة، لم تتنازل أطراف ثالثة عن أي حسابات مستحقة الدفع أو خصوم أخرى.

آجال استحقاق الخصوم المالية على أساس أقرب موعد يمكن أن يُلزم فيه المعهد بتسوية الخصوم المالية: حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بدون خصم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	عند الطلب	*في غضون 3 أشهر*	*3-12 شهراً*	*أكثر من سنة واحدة*	*المجموع*
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	–	4 083	–	–	4 083
مجموع الخصوم المالية	–	**4 083**	–	–	**4 083**

مخاطر السوق

169 - مخاطر السوق هي احتمال أن تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية الاستثمارية، في إيرادات المعهد أو قيمة أصوله وخصومه المالية. والهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة وضبط مستويات التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع تحقيق المستوى الأمثل للمركز المالي للمعهد.

مخاطر العملات

170 - يُقصد بمخاطر العملات احتمال تقلّب القيمة العادلة للأدوات المالية أو التدفقات النقدية المتولّدة عنها في المستقبل بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولدى المعهد معاملات وأصول وخصوم بعملات أخرى غير عملته الوظيفية ويتعرض لمخاطر محدودة تتعلق بالعملات تنجم عن تقلبات أسعار صرفها. وتقتضي المبادئ التوجيهية أن يديرَ المعهد مستوى تعرضه لمخاطر العملات. ونظراً لأن الموجودات النقدية الرئيسية للمعهد تُقوَّم بدولارات الولايات المتحدة، فإنه لا يواجه سوى مخاطر محدودة من حيث العملات، وإلى جانب المخاطر الضئيلة التي يتعرض لها فيما يتعلق بالأدوات المالية الأخرى، يعتبر المعهد أن المخاطر المتعلقة بالعملات منخفضة.

مخاطر أسعار الفائدة

171 - مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأدوات المالية أو التدفقات النقدية في المستقبل نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة. وبوجه عام، عندما يرتفع سعر الفائدة، تنخفض قيمة الورقة المالية ذات سعر الفائدة الثابت والعكس صحيح. وتُقاس مخاطر أسعار الفائدة عموما بمدة الورقة المالية ذات سعر الفائدة الثابت، مع التعبير عن هذه المدة بعدد السنوات. وكلما طالت المدة، زادت مخاطر سعر الفائدة.

التصنيفات المحاسبية والقيمة العادلة

172 - أما بالنسبة للنقدية ومكافِئات النقدية والمبالغ المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع، فإن القيمة الدفترية هي تقدير تقريبي معقول للقيمة العادلة.

الملاحظة 21
الإيرادات الأخرى

173 - بالنسبة لعام 2023، بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى 1,141 مليون دولار (2022: لا يوجد). ويشمل ذلك صافي المكاسب من تحويل العملات الأجنبية بقيمة 1,167 مليون دولار أمريكي وصافي خسارة محققة بقيمة 0,026 مليون دولار أمريكي.

الملاحظة 22
الأطراف ذات العلاقة

حوكمة المعهد

174 - بتاريخ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان يحكم المعهد مجلسُ أمناء يتألف من 14 أميناً، منهم الرئيس. ويعيّن الأمين العام للأمم المتحدة الأمناءَ بالتشاور مع رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا يتلقى الأمناء أيّ أجر من المعهد.

175 - ولا يعتبر أعضاء مجلس الأمناء من موظفي الإدارة الرئيسيين حسب التعريف الوارد في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويضع مجلس الأمناء المبادئ والسياسات التي تحكم أنشطة المعهد وعملياته. غير أن المهمة الرقابية للمجلس لا تشمل تولي السلطة والمسؤولية فيما يتعلق بتخطيط أنشطة الكيان وتوجيهها ومراقبتها. ويوافق المجلس على برنامج العمل الذي يقدمه المدير التنفيذي والمديرون، ويعتمد الميزانية، ويستعرض هيكل ملاك الموظفين وتكوينه ويؤدي مهام قانونية أخرى، بما في ذلك النظر في أساليب تمويل المعهد بهدف كفالة فعالية عملياته واستمراريتها في المستقبل، وضمان الطابع المستقل للمعهد في إطار الأمم المتحدة.

176 - ويدفع المعهد تكاليف السفر وبدل الإقامة والمصروفات المكتبية لتغطية التكاليف التي يتكبدها الأمناء في تنفيذ مهامهم.

موظفو الإدارة الرئيسيون

177 - موظفو الإدارة الرئيسيون هم أولئك الذين تناط بهم السلطات والمسؤوليات المتعلقة بتخطيط أنشطة المعهد وتوجيهها ومراقبتها. ويتولى هذه السلطات والمسؤوليات المديرُ التنفيذي، برتبة أمين عام مساعد، وكبار المديرين لركائز وعمليات البرامج، برتبة مد-1.

178 - وتشمل الأجور الإجمالية المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين المرتبات الصافية وتسويات مقر العمل والاستحقاقات الأخرى مثل المنح والإعانات المالية ومساهمة رب العمل في المعاش التقاعدي واشتراكات التأمين الصحي.

179 - وكان لدى المعهد عشرة من موظفي الإدارة الرئيسيين، بلغت أجورهم 3,216 ملايين دولار خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (2022: 3,008 ملايين دولار لعشرة من موظفي الإدارة الرئيسيين)؛ وتأتي هذه المدفوعات وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، وجداول المرتبات المعلنة للأمم المتحدة والوثائق الأخرى المتاحة للعموم.

180 - ولم يكن لأي من موظفي الإدارة الرئيسيين أفراد عائلة يعملون لدى المعهد على المستوى الإداري. والسُلف المقدَّمة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين هي المبالغ المدفوعة مقابل الاستحقاقات وفقاً للنظامين الإداري والأساسي للموظفين؛ وهذه السُلف المقدَّمة نظير استحقاقات متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي المعهد.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

181 - في عام 2023، تعاقد المعهد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال ثلاثة من اتفاقات مستوى الخدمات يقوم بموجبها البرنامج الإنمائي بتوفير خدمات على أساس استرداد التكاليف، وذلك لتنفيذ برامجيات كوانتوم (Quantum) للتخطيط المركزي للموارد من أجل الإدارة المستمرة لأنشطة الخزانة وأنشطة المعهد النقدية والاستثمارية، ولتوفير الخدمات المتعلقة بكشوف المرتبات. وتتوافق هذه المعاملات مع العلاقات التشغيلية العادية بين الكيانات، وتنفذ بناء على الأحكام والشروط التي تسري بشكل اعتيادي على هذه المعاملات في مثل هذه الظروف، وتعمل فيها الأطراف وفقاً لمصالحها الذاتية المستقلة. وقد ظلت اتفاقات مستوى الخدمات الثلاثة تلك سارية في عام 2023.

منظومة الأمم المتحدة

182 - يشارك المعهد في مبادرات الأمم المتحدة مثل البرامج المشتركة والترتيبات المتعلقة بالخدمات المشتركة. وفي إطار آليات التمويل المشتركة، تعمل كيانات الأمم المتحدة معاً لتنفيذ الأنشطة وتحقيق النتائج.

183 - ويدخل المعهد بوصفه جزءًا من منظومة الأمم المتحدة في معاملات وعلاقات مع الكيانات الأخرى في المنظومة. ووفقا للمعيار رقم 20 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإفصاح المتصل بالأطراف ذات العلاقة، لا يلزم أن تفصح هذه البيانات المالية عن المعاملات مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، لأن هذه المعاملات تتوافق مع العلاقات التشغيلية العادية بين الكيانات، وتنفذ بناء على الأحكام والشروط التي تسري بشكل اعتيادي على هذه المعاملات في مثل هذه الظروف، وتعمل فيها الأطراف وفقا لمصالحها الذاتية المستقلة.

الشبكة العالمية للمراكز الدولية لتدريب السلطات والقادة

184 - تضمّ الشبكة العالمية للمركز الدولي لتدريب السلطات والقادة 29 مركزاً دولياً لتدريب السلطات والقادة. وتتوزع مراكز الشبكة العالمية في مواقع في آسيا وأفريقيا وأستراليا وأوروبا والأمريكتين. وتقدم المراكز تدريباً مبتكراً في جميع أنحاء العالم، وتعد الشبكة مركزاً لتبادل المعارف فيما بين المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

185 - وتُنشأ مراكز التدريب المنتسبة للشبكة العالمية للمراكز الدولية لتدريب السلطات والقادة من خلال اتفاقات شراكة بين المعهد وشريك مضيف محلي يوفر الموارد المالية والبشرية لمراكز الشبكة العالمية حتى يتسنى لها الاضطلاع بأنشطتها بصورة مستقلة واستبقاء المراقبة محليا. ويقتصر دور المعهد في تشغيل كلّ من هذه المراكز التدريبية المنتسبة إلى الشبكة العالمية على توفير التوجيه والدعم والمشورة في المسائل الأكاديمية بشأن المحتوى التدريبي، والرصد والتقييم، وكذلك ضمان الجودة. ولا يشارك المعهد في حوكمة الشبكة العالمية ويمارس دوراً تنسيقياً من خلال مكالمات تنسيقية شهرية بين مديري الشبكة ورئيس الشبكة، وكذلك من خلال تنظيم اجتماع سنوي للجنة التوجيهية لمديري المركز يستضيفه المدير التنفيذي للمعهد. ولا يجوز للمراكز المنتسبة للشبكة العالمية استخدام اسم المعهد وشعاره إلا فيما له علاقة مباشرة بالأنشطة التي تحدَّد وتنفَّذ بصورة مشتركة مع المعهد.

186 - وتدفع مراكز التدريب المنتسبة للشبكة العالمية للمراكز الدولية لتدريب السلطات والقادة رسومَ انتساب سنوية للمعهد بما يتمشّى مع اتفاقات الشراكة الموقَّعة أو وفقاً لقرار محدد من المدير التنفيذي، بما يتفق مع السياسة الحالية بشأن رسوم الانتساب السنوية. ولا يستثمر المعهد في أنشطة مراكز التدريب أو يشارك في تقاسُم أرباحها أو خسائرها. وقد دُفعت للمعهد رسوم انتساب بلغت قيمتها 0,512 مليون دولار (2022: 0,698 مليون دولار) وأُدرجت في بند الإيرادات المتأتية من معاملات تبادلية.

الملاحظة 23

عقود الإيجار والالتزامات

عقود الإيجار التمويلي

187 - لا يرتبط المعهد بأي عقود تأجير تمويلي، سواء كمؤجر أو كمستأجر.

عقود الإيجار والالتزامات

188 - يرتبط المعهد بعقدَي إيجار قائمَين، أحدهما عقد إيجار لاستخدام أماكن المكاتب في جنيف والآخر لمكتبه في نيويورك. وبالنسبة لجنيف، أبرم المعهد عقدَ إيجار مدته ثلاث سنوات مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لاستخدام حيّز مكاتبها ، يغطي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2023، ويُجدَّد عقد الإيجار المذكور تلقائياً ويُمدَّد من سنة إلى أخرى. وخلال عام 2023، بلغ إجمالي مدفوعات الإيجار ما قدره 000 950 فرنك سويسري (بمتوسط سعر الصرف لعام 2023: 0,957 مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، استأجرت وحدة عمليات السواتل حيّزين مكتبيَّيْن: أحدهما في نيروبي (من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي) للفترة 2020-2027 والآخر في بانكوك (من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) للفترة 2020-2023؛ واستأجرت وحدة برنامج التدريب على حفظ السلام مكاتبَ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أديس أبابا، ومن مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة في أبيدجان، كوت ديفوار، للفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024؛ ويستخدم المعهد حيزاً مكتبياً لبرنامجين هما: برنامج الدورات المستدامة وبرنامج التدريب على حفظ السلام في مقر الأمم المتحدة في بون ويدفع مقابل الخدمات المشتركة لاستخدام الأماكن وفقاً لمذكرة التفاهم الموقّعة.

189 - وبلغ مجموع مدفوعات الإيجار المعترف بها كمصروفات للسنة 1,390 مليون دولار (2022: 1,718 مليون دولار). ويشمل مجموع المصروفات المدفوعة للإيجارات التشغيلية للسنة مبلغا قدره 0,480 مليون دولار (2022: 0,452 مليون دولار) يدفع من أجل ترتيبات الحقوق المتبرع بها لاستخدام المباني؛ وتقيَّد إيرادات مقابلة لذلك في بيان الأداء المالي، وتعرض في بند الإيرادات الأخرى. ويَرِدُ أدناه بيانٌ بدفعات الإيجار الدنيا المستقبلية بموجب ترتيبات غير قابلة للإلغاء.

الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المستحقة خلال أقلّ من سنة واحدة	1 331	1 299
المستحقة خلال مدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات	335	560
المستحقة بعد أكثر من خمس سنوات	–	–
مجموع الحدود الدنيا للالتزامات المتعلقة بالإيجار (بدون خصم)	**1 666**	**1 859**

190 - تُبرم اتفاقات الإيجار التشغيلي الفردية المتعلقة بآلات الاستنساخ التصويري في مباني المعهد في جنيف ويكون ذلك عموماً تحت رعاية اتفاقات التوريد العامة الطويلة الأجل. وتبين المبالغ الالتزامات المستقبلية فيما يتعلق بالحد الأدنى لمدد الإيجار، مع مراعاة زيادة مدفوعات الإيجار السنوية الواردة في العقد وفقاً للاتفاقات التعاقدية. ولا تتضمن الاتفاقات خيارات تتعلق بالشراء.

191 - وفي تاريخ الإبلاغ، بلغت قيمة الالتزامات التعاقدية المفتوحة المتصلة بالسلع والخدمات المتعاقد عليها والتي لم يتم تسليمها 0,789 مليون دولار (2022: 0,297 مليون دولار).

192 - وفي تاريخ الإبلاغ، بلغت قيمة التزامات المعهد فيما يتعلق بتحويل الأموال إلى الشركاء المنفذين، على أساس الاتفاقات المبرمة، ما قدره 1,092 مليون دولار (2022: 0,320 مليون دولار).

الملاحظة 24

الخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية

193 - يواجه المعهد مجموعة متنوعة من المطالبات التي تنشأ من حين إلى آخر في السياق المعتاد لعملياته. ويمكن فصل هذه المطالبات في فئتين رئيسيتين هما: المطالبات التجارية والمطالبات بموجب القانون الإداري.

194 - ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُفصَح عن الخصوم الاحتمالية في حالة المطالبات التي لم يُبَتّ فيها ولا يمكن فيها قياس احتمالات نشوء التزام ولا قيمة التدفقات الخارجة المحتملة للموارد بدرجة كافية من الموثوقية. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، قُدِّرَت الخصوم الاحتمالية بمبلغ 0,150 مليون دولار (2022: 0,012 مليون دولار).

195 - ووفقا للمعيار 19 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: المخصصات والخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية، يُفصِح المعهد عن الأصول الاحتمالية عندما يقع حدث معيّن ينشأ عنه احتمال حصول تدفق وارد لمنافع اقتصادية أو إمكانات خدمة إلى المعهد، مع توافر معلومات كافية لتقييم احتمال حصول هذا التدفق الوارد. وفي تاريخ الإبلاغ، كانت إحدى الجهات المانحة الحكومية قد تعهّدت بتقديم تبرعات لبرامج المعهد. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، قُدرت الأصول المحتملة بمبلغ 4,603 ملايين دولار (2022: لا شيء).

الملاحظة 25

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

196 - في 23 شباط/فبراير 2024، وافقَ المدير التنفيذي للمعهد على إغلاق المشاريع القائمة المموَّلة من جهة مانحة واحدة ألغيت تبرعاتها المستحقة القبض بقيمة 0,440 مليون دولار، بموجب الاتفاقات الموقعة في عام 2021. وتمشياً مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 14، تم التعامل مع هذا الحدث على أنه حدث مفضٍ إلى تعديل أعقب تاريخ الإبلاغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ومن ثم أجري تعديل بقيمة 0,440 مليون دولار على التبرعات المستحقة القبض وأرصدة الإيرادات في هذه البيانات المالية.

110924 090924 24-11826 (A)